



مركز درمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Arařtırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل



بحث اجتماعي

الكاتب: مجموعة باحثين



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



المحتويات

3	ملخص تنفيذي
7	فريق العمل
8	الفصل الأول: الإطار النظري والمنهج للدراسة
8	أولاً- مشكلة الدراسة وأهميتها
9	ثانياً- أهداف الدراسة
9	ثالثاً- مجالات الدراسة
10	رابعاً- مفهومات الدراسة ومصطلحاتها
11	خامساً- منهج الدراسة
11	سادساً- مجتمع البحث الأصلي والعينة
11	سابعاً- أدوات الدراسة
12	الفصل الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
12	أولاً- الخصائص العامة لعينة الدراسة
16	ثانياً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاجتماعية
24	ثالثاً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاقتصادية
29	رابعاً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من ناحية التعليم
37	خامساً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من ناحية الإعلام وأشكال التعبير
41	سادساً- تصورات الشباب السوري للدولة السورية وهويتها في المستقبل
59	سابعاً- استشراف الشباب السوري لسورية المستقبل
69	استنتاجات الدراسة
78	ملاحق
78	ملحق (1) استبانة الدراسة
83	ملحق (2) جداول الدراسة

ملخص الدراسة

عمل النظام السياسي السوري منذ عام 1963 على تنشئة السوريين في قوالب نمطية موحدة، بمواصفات اجتماعية سياسية مسبقة الصنع، حيث خلت سورية من استطلاعات الرأي السياسية، ومن الاستطلاعات التي تبحث في التوجهات الاجتماعية للسوريين، إلا في قوالب أيديولوجية سياسية محددة. بتعبير آخر: اشتغل النظام السوري على صياغة مجتمع تغلب عليه سمة التجانس الأيديولوجي السياسي، حتى في استطلاعات الرأي الاجتماعية والترفيهية في سورية، حيث يُلقّن أفراد العيّنة الإجابات قبل طرح الأسئلة. أما من الناحية الأكاديمية، فقد خلت سورية من أي دراسة أكاديمية، عن تصورات السوريين حول القضايا الوطنية المصيرية، إلا ضمن توجهات النظام السياسي. وبالعودة إلى داتا الأبحاث الأكاديمية بهذا الخصوص في سورية؛ نجد أن ثمة تصحراً علمياً بالمطلق، بخصوص القضايا السورية المستقبلية، ما عدا تلك التي تدور في فلك النظام السياسي.

أحدثت التغيرات التي أصابت سورية (الثورة فالحرب واللجوء) اهتزازات عميقة، على المستويات الاجتماعية والسياسية، في بنية تفكير الشباب السوري، وهو ما أثّر بالضرورة في اتجاهاتهم وتصوراتهم للواقع الحالي والمستقبلي لسورية.

توزع الشباب السوري (والسوريون عموماً) على أماكن وبقاع متعددة، واستقبلت دول اللجوء أعداداً كبيرة منهم، فضلاً عن الموجودين في سورية الحالية، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أو تلك التي خرجت عن سيطرته.

تأثر الشباب في تلك الأمكنة الجغرافية بالمناخ السياسي والاجتماعي العام السائد في كلّ منها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أثرت المجريات في الواقع الميداني والسياسي في الأرض السورية، ومن ثمّ أثرت سلسلة الاجتماعات التي جمعت المعارضة السورية والنظام على طاولة المفاوضات، في اتجاهات الشباب ورغباتهم وتصوراتهم لما سوف تكون عليه سورية في المستقبل.

هذا الأمر فرض التوجّه نحو الشباب السوري في تلك الأماكن، للوقوف على اتجاهاتهم وتصوراتهم لشكل سورية المستقبل الذي يروونه ويتوافقون عليه. ومن هنا؛ تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة استنطاقها آمال الشباب السوري وتطلعاتهم، في المناطق والدول التي هم فيها حالياً. وتبرز أهمية الدراسة أيضاً من أهمية الشباب، كقناة عمرية معنية ببناء سورية القادمة، وكذلك من أن هذه الدراسة تقع في خانة الدراسات الاستشرافية المستقبلية، ولا سيّما أننا أمام خيارات محلية ودولية تحاول رسم شكل سورية المستقبل، بناء على المصالح المتناقضة لأطراف النزاع السوري بأطيافه كافة.

وتبلورت أهداف الدراسة وتساؤلاتها بالآتي:

1. التعرف إلى تصورات الشباب حول القضايا الاجتماعية (القوانين والتشريعات النازمة للحياة الاجتماعية) في سورية المستقبل، قضايا الزواج والطلاق، توريث المرأة، العلاقات النازمة بين الزوجين والأبناء، الشريعة الدينية وموضوعاتها.. إلخ.

2. التعرف إلى تصورات الشباب حول القضايا الاقتصادية (نمط الاقتصاد الأمثل، سياسة دعم السلع الأساسية، سياسة إعانة البطالة، التأمين الصحي، التنمية المستدامة المحلية).

3. التعرف إلى تصورات الشباب للقضايا التعليمية في المراحل التعليمية كافة.
4. التعرف إلى تصورات الشباب السياسية المرغوب فيها في سورية المستقبل (طبيعة النظام السياسي، الأحزاب السياسية، الهوية، المركزية واللامركزية... إلخ).
5. التعرف إلى تصورات الشباب للخطاب الثقافي والإعلامي في سورية المستقبل.
6. التعرف إلى توقعات الشباب السوري لمستقبل سورية خلال السنوات العشر المقبلة.

تحدد المجال المكاني بوجود الشباب السوري في الأماكن الآتية: (الشباب السوري في مناطق سيطرة المعارضة الراديكالية [النصرة وغيرها]، الشباب السوري في مناطق سيطرة الجيش الوطني المدعومة من تركيا [عفرين، ريف حلب الشمالي، تل أبيض، رأس العين]، الشباب السوري من «المكوّن الكردي» في مناطق سيطرة قوات PYD الكردية المدعومة من أميركا، الشباب السوري في تركيا [إسطنبول نموذجًا]، الشباب السوري في أوروبا، الشباب السوري في لبنان، الشباب السوري في الأردن، الشباب السوري في مناطق النظام المدعوم من قبل القوات الروسية والإيرانية).

وتحدد مجتمع البحث الأصلي بالشباب السوري في الفئة العمرية المحددة (18-35) الموجود في المناطق المتناولة بالدراسة. وقد اعتمدت الاستمارة أداة لجمع البيانات الرئيسية في هذه الدراسة. وقد نُفذ عملية جمع البيانات فريق ميداني من الجنسين، من المناطق التي نُفذت الدراسة فيها فيزيائيًا، وهي (تركيا، مناطق إدلب وريفها، مناطق سيطرة الجيش الوطني "عفرين، ريف حلب الشمالي، تل أبيض، رأس العين"، مناطق المكوّن الكردي). أما المناطق التي تم اعتماد الاستبانة الإلكترونية فيها فهي (مناطق سيطرة النظام، لبنان، الأردن، دول أوروبا).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، نذكر منها:

1. رغبة الشباب السوري بوجود عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة.
2. توافق اتجاهات الشباب مع أحد أهداف الثورة السورية، وهو الوصول إلى صيغة من العقد الاجتماعي الذي يتساوى فيه المواطنون، وتكون مرجعيته مفهوم المواطنة، بالرغم من عسكرة وشيطنة الثورة، من قبل النظام السوري الاستبدادي من جهة، ومن قبل تنظيمات إسلامية راديكالية إرهابية (جبهة النصرة وداعش وفصائل إسلامية أخرى) من جهة ثانية.
3. اتجاهات إيجابية لدى الشباب بوجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين، أسوة بالدول المتقدمة.
4. أظهرت الدراسة مرونة تجاه القضايا الدينية، التي نظر إليها الشباب على أنها اختيار شخصي وعلاقة دينية خاصة بين الإنسان والتشريعات السماوية وغير السماوية كذلك. وهذا يدلّ من ناحية أخرى على أن هدف الثورة السورية عام 2011 لم يكن دينيًا بتغيير الطبقة الحاكمة المستندة إلى أسس دينية طائفية، وإنما كانت ثورة تنادي بالحقوق الأساسية للمواطن السوري، ومن ضمنها حرية الاعتقاد الديني.
5. كانت اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا الأسرية والاجتماعية متحفظة، وتتوافق مع الاتجاهات السابقة المحافظة عمومًا، مثل (انفصال الإناث والذكور عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد، تزويج الفتاة نفسها بعد سن الرشد بمعزل عن ولي أمرها، منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد).

6. لم يفضل الشباب تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين، في جوانب الحياة الاجتماعية كافة، وقد يعود ذلك إلى أن السوريين قد خبروا تجارب قريبة حاولت أن تفرض نمطاً دينياً راديكالياً على الحياة الاجتماعية في بعض المناطق، وكانت نتائجها سلبية.
7. اتجه الشباب نحو اعتبار الاقتصاد المشترك (الدولة والخاص) هو الأمل لسورية المستقبل. فقد عانى السوريون تبعات ما يسمى الاقتصاد الاشتراكي (رأسمالية الدولة) طوال عهود النظام السوري، في مرحلة رئاسة حافظ الأسد لسورية. ومن ثم عانوا عصر الانفتاح في مرحلة تولي بشار الأسد للحكم وريثاً.
8. كانت هناك اتجاهات تتحفظ على الاختلاط بين الذكور والإناث في المدارس، ويزداد التحفظ كلما تقدم العمر، وأصبحوا في مرحلة الشباب.
9. كان اتجاه الشباب نحو الحقوق الثقافية للقوميات والإثنيات المختلفة إيجابياً، خاصة بعد عقود القمع الذي مارسه النظام بحق كثير من المكونات السورية، ولا سيّما الأكراد.
10. فضّل الشباب حيادية الجامعات عن الأحزاب السياسية كافة، ويعود هذا الأمر-بتصورنا- إلى سيطرة حزب البعث ومؤسساته على الحياة الجامعية طوال عقود حكم البعث حتى الآن، وهو ما كرّس المحسوبية والواسطة والوشاية وتصفية الحسابات الشخصية بناء على تلفيق التهم والتقارير، وقد شمل ذلك الأساتذة والطلاب على حد سواء.
11. اتجه الشباب إيجابياً نحو حرية الإعلام بكل أنواعه. فقد عانى الإعلام في سورية، قبل وأثناء الثورة، جملة صعوبات تتعلق بالرقابة وعدم حرية النشر في كل القضايا التي تتعلق بالتجاوزات، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وهو ما غيّب دور الإعلام في سورية كسلطة رابعة، في ظل نظام دكتاتوري يسيطر على الإعلام الرسمي بوسائطه كافة.
12. كان الاتجاه إيجابياً نحو قضية حرية الرأي والتعبير، ارتباطاً بحرية الإعلام، وهو ما يفسر رفض سياسة كمّ الأفواه والاعتقالات التي كانت تسجل تحت اسم «قضايا الرأي والتعبير» في ظل النظام البعثي الدكتاتوري.
13. وجود ميل واضح لدى معظم الشباب السوري (عينة الدراسة)، وفي معظم مناطق وجودهم، إلى التمسك بوحدة سورية دولة وشعباً.
14. فضّل الشباب هوية دولة سورية المستقبل، هوية تستبعد الأيديولوجيات، الأديان، القوميات، وفي الوقت نفسه تلتزم بالشرعية الدولية وبحقوق القوميات الأخرى. وبمعنى آخر: هوية دولة المواطنة التي تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات، والابتعاد عن الفئوية الطائفية والمذهبية والجغرافية، وفي الوقت ذاته ظهرت الدعوة إلى الحفاظ على وحدة جغرافية سورية المتعارف عليها بحدودها السياسية ما قبل 2011، من خلال رفض أغلبية الشباب السوري (عينة الدراسة) لقيام دولة كردية مستقلة، وفي الوقت نفسه كانت هناك موافقة على منح القوميات غير العربية حقوقها الثقافية كافة.
15. فضّل الشباب (عينة الدراسة) النظام البرلماني، كونه مرتبطاً بثقافة الشباب الثوري السياسية بالمرحلة الديمقراطية الذهبية في الخمسينيات، مقارنة بالاستبداد الممارس باسم النظام الرئاسي من قبل البعث.
16. كان منظور الشباب السوري (عينة الدراسة) للحياة السياسية والحزبية في سورية يستند إلى ضرورة توفر البيئة التشريعية الحاضنة لتأسيس الأحزاب السياسية التي تحدد الأطر والمعايير القانونية الناظمة

لعمل الأحزاب السورية داخل الدولة السورية في المستقبل، إضافة إلى التطلع إلى قيام أحزاب سياسية غير مؤدلجة وغير تابعة لخارج سورية أيديولوجيًا، تعتمد البرامج العملية التي تخدم السوريين بالدرجة الأولى، حيث تكون معايير استمرارها هي القدرة على العطاء للسوريين، وفي الوقت نفسه تؤمن بحق غيرها في الوصول إلى السلطة من أجل خدمة السوريين.

17. أغلبية الشباب السوري (عينة الدراسة) توقعوا استمرار الصراع الحالي في سورية، وحدوث ثورة جديدة في سورية نتيجة التدهور المعيشي، وتشكيل حكومة جديدة من قبل النظام الحالي بمشاركة بعض أطراف المعارضة.

18. توقع الشباب السوري (سورية بعد عشر سنوات)، سقوط النظام السياسي، وبناء سورية جديدة، ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

19. توقع نصف أفراد العينة تقريبًا تقسيم سورية، وهو ما يعكس مزاجًا عامًا سلبيًا، بسبب استمرار الصراع واستعصاء الحل.

20. توقع 39% من الشباب سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة.

أخيرًا يمكننا القول، بإيجاز: إن ثقافة الشباب السوري (عينة الدراسة) تتضمن ثنائيةً من القيم الاجتماعية والوطنية، وهي قيم جديدة تنمو، وقيم قديمة ما زالت راسخة نسبيًا. وربما يرى البعض أن القيم الجديدة بعيدة من الواقع السوري المعيش، وقد يكون مصدرها الشجاعة التي يمتلكها الشباب السوري (عينة الدراسة) حيث ينفرد الشخص بإجابته بعيدًا عن عيون الجماعة ورقابتها، وهذا بحد ذاته مؤشرًا إلى الميل إلى التحرر من مراعاة قيم الجماعة السائدة.

وكان لأحداث الثورة والشعارات التي طُرحت في مناحات أكثر حرية، ولانتشار وسائل التواصل، وللهجير الذي أوجد حالة احتكاك الشباب السوري بمجتمعات أخرى وبظروف جديدة وثقافات جديدة لشعوب أخرى، كان لها دورٌ ساعد في ظهور قيم الحرية والشفافية وقيم المواطنة وتداول السلطة والمجتمع المدني ومكافحة الفساد.. إلخ، لدى الشباب السوري (عينة الدراسة)، وفي الوقت نفسه، استمرّ ظهور بعض القيم التقليدية، سواء الموروثة من جيل الأهل أو التي وُجدت بتأثير ظروف الصراع ونمو القوى المذهبية على طرفي جبهة الصراع بين الموالاة والمعارضة، وعلى الرغم من هذه الثنائية للقيم، فإنها تضع الشباب السوري على طريق القيم المعاصرة للمجتمع الحديث (القيم التي تنمّو لتحلّ تدريجيًا محل قيم تقليدية أصبحت في حالة تناقض مع مستلزمات العصر) وخاصة في حال تحقق انتقال سياسي، وعودة السوريين لبناء سورية الجديدة على أنقاض سلطة البعث الأسود، وهي قيم ستساعد في بناء سورية المستقبل.



فريق العمل

وحدة الدراسات	مركز حرمون للدراسات المعاصرة -
	الباحثون الرئيسيون
د. طلال مصطفى	
د. حسام السعد	
أحمد البرو	جمع البيانات
منال الحمادي	
وائل الحمادي	
مصطفى الحجي	
باسل الأحمد	
يوسف بيرقدار	
إيهاب بريمو	
محمد زعل السلوم	
ماسا الصبان	
باسل برّو	الخبير الإحصائي

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهج للدراسة

أولاً- مشكلة الدراسة وأهميتها

عمل النظام السياسي السوري منذ عام 1963 على تنشئة السوريين في قوالب نمطية موحدة، بمواصفات اجتماعية سياسية مسبقة الصنع، فخلت سورية من استطلاعات الرأي السياسية وغيرها في ما يخص التوجهات الاجتماعية والسياسية للسوريين، إلا بقوالب أيديولوجية سياسية محددة. أوبمعنى آخر، اشتغل النظام السوري في صياغة مجتمع تغلب عليه سمة التجانس الأيديولوجي السياسي، حتى في استطلاعات الرأي الاجتماعية والترفيهية في سورية، كان يُلقن أفراد العينة الإجابات مسبقاً، قبل طرح الأسئلة، أما من الناحية الأكاديمية، فقد خلت سورية من أي دراسة أكاديمية عن تصورات السوريين حول القضايا الوطنية المصيرية، إلا ضمن توجهات النظام السياسي. وبالعودة إلى معلومات الأبحاث الأكاديمية بهذا الخصوص في سورية؛ نجد أن ثمة تضرع علمي بالمطلق، بخصوص القضايا السورية المستقبلية، ما عدا تلك التي تدور في فلك النظام السياسي.

وأحدثت التغيرات التي أصابت سورية «الثورة ثم الحرب واللجوء» اهتزازات عميقة في المستويات الاجتماعية والسياسية وفي بنية تفكير الشباب السوري، وهو ما أثر بالضرورة في اتجاهاتهم وتصوراتهم للواقع الحالي والمستقبلي لسورية.

توزع الشباب السوري (والسوريون) في أماكن وبقاع عدة، واستقبلت دول اللجوء أعداداً كبيرة منهم، فضلاً عن الموجودين في سورية الآن، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أم في تلك التي خرجت عن سيطرته. تأثر الشباب في كل من تلك الأمكنة الجغرافية بالمناخ السياسي والاجتماعي العام السائد في كل منها، ومن ناحية أخرى، أثرت مجريات الواقع الميداني والسياسي على الأرض السورية، ثم سلسلة الاجتماعات التي جمعت المعارضة السورية والنظام على طاولة المفاوضات، في اتجاهات الشباب وتصوراتهم ورغباتهم لما سوف تكون عليه سورية في المستقبل.

هذا الأمر فرض استهداف الشباب السوري في تلك الأماكن، والوقوف على اتجاهاتهم وتصوراتهم لشكل سورية المستقبل الذي يروونه ويتوافقون عليه، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة استنطاقها آمال وتطلعات الشباب السوري في المناطق والدول الموجودين فيها الآن، وتبرز أهمية الدراسة أيضاً من أهمية الشباب بصفتهم فئة عمرية معنية ببناء سورية القادمة، وكذلك من أن هذه الدراسة تقع في خانة الدراسات الاستشرافية المستقبلية، وبخاصة أننا أمام خيارات محلية ودولية تحاول رسم شكل سورية المستقبل، بناء على المصالح المتناقضة لأطراف النزاع السوري بأطيافه كافة.

استناداً إلى ما سبق يمكن تحديد موضوع الدراسة بتساولين رئيسيين حول قضايا سورية الإشكالية بالنسبة للسوريين:

1. ما هي تصورات ورغبات الشباب السوري لسورية التي يريدونها أن تكون في المستقبل، التي تعكس قيمهم الاجتماعية وأيديولوجياتهم السياسية؟
2. كيف يتوقعون مستقبل سورية بعد عقد من الزمن بناء على قراءتهم للأحداث السورية، الإقليمية والدولية؟



ثانيًا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تبلورت أهداف الدراسة بالآتي:

1. التعرف إلى تصورات الشباب حول القضايا الاجتماعية (القوانين والتشريعات النازمة للحياة الاجتماعية) في سورية المستقبل (قضايا الزواج والطلاق، وتوريث المرأة، والعلاقات النازمة بين الزوجين والأبناء، والشريعة الدينية وموضوعاتها ... الخ).
2. التعرف إلى تصورات الشباب حول القضايا الاقتصادية (نمط الاقتصاد الأمثل، وسياسة دعم السلع الأساسية، وسياسة إعانة البطالة، والتأمين الصحي، والتنمية المستدامة المحلية).
3. التعرف إلى تصورات الشباب للقضايا التعليمية في المراحل التعليمية كافة.
4. التعرف إلى تصورات الشباب السياسية للسياسة المرغوب فيها في سورية المستقبل (طبيعة النظام السياسي، والأحزاب السياسية، والهوية، والمركزية واللامركزية... الخ).
5. التعرف إلى تصورات الشباب للخطاب الثقافي والإعلامي في سورية المستقبل.
6. التعرف إلى توقعات الشباب السوري مستقبل سورية خلال العشر سنوات المقبلة.

ثالثًا- مجالات الدراسة

أ. المجال المكاني: حُدد المجال المكاني للدراسة بوجود الشباب السوري في الأماكن الآتية:

- الشباب السوري في مناطق سيطرة المعارضة الراديكالية (النصرة وغيرها)
- الشباب السوري في مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطني المدعومة من تركيا «عفرين، وريف حلب الشمالي، وتل أبيض، ورأس العين».
- الشباب السوري من «المكوّن الكردي» في مناطق سيطرة قوات «PYD» الكردية المدعومة من أميركا

• الشباب السوري في تركيا (إسطنبول نموذجًا)

• الشباب السوري في دول أوروبا

• الشباب السوري في لبنان

• الشباب السوري في الأردن

• الشباب السوري في مناطق النظام المدعوم من القوات الروسية والإيرانية

ب. المجال البشري: الشباب السوري ذكورًا وإناثًا في المناطق المتناولة بالدراسة من الفئة العمرية (18-35)

ج. المجال الزمني: حُدد المجال الزمني بالمدة الواقعة بين منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حتى

منتصف شهر نيسان/أبريل 2020

رابعاً- مفهومات الدراسة ومصطلحاتها

1. الشباب السوري: هو كل سوري (ذكر وأنثى) يكون في الشريحة العمرية (18-35) ويقيم في المناطق المتناولة بالدراسة
2. العقد الاجتماعي: هو مجموعة من القوانين والمحددات تضعها نخبة من مكونات المجتمع من أجل تنظيم المجتمع نحو الأفضل من خلال تحديد العلاقة بين مكونات المجتمع المختلفة وسلطة الدولة، التي تدير حياتهم وتقدم لهم الخدمات وتفض نزاعاتهم وتحميهم من المخاطر الخارجية والداخلية.
3. التنمية المحلية: هي عملية وأسلوب واستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن المحافظة أو الإقليم أو المنطقة بطريقة استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية، الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أم ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية.
4. النظام الرئاسي: نظام حكم يقوم على فصل صارم بين السلطات التنفيذية (الرئيس) والتشريعية (البرلمان) والقضائية، ويمنح صلاحيات واسعة للرئيس، الذي يُنتخب بطريقة الاقتراع العام المباشر وشكل حكومة لتنفيذ برنامجه، وتكون مسؤولة أمامه وليس أمام البرلمان.
5. النظام البرلماني: هونوع من أنواع أنظمة الحكم/ الحكومات، تتمحور السلطات فيه حول البرلمان بعده ممثلاً عن الشعب، ويقوم على الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع المحافظة على تعاون وثيق بينهما.
6. النظام المختلط (الرئاسي - البرلماني): يأخذ هذا النظام بعض مميزات النظام الرئاسي وبعض مميزات النظام البرلماني، ويكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شؤون الدولة، يُختار الرئيس من الشعب، ورئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان محاسبته وسحب الثقة منه.
7. الحكم المركزي: هو تركيز السلطات الرئيسية والمهمة في المستوى الإداري الأعلى (الحكومة المركزية) بالدستور، فيمكنه وحده اتخاذ القرارات من دون مشاركة من المستويات الأخرى.
8. اللامركزية الإدارية: هو التوزيع بين السلطات المركزية والسلطات المحلية في مجالات التشريع والتنفيذ بالدستور.
9. الفدرالية: هي اتحاد يتم بصورة اختيارية بين الشعوب التي تجمعها أهداف مشتركة حتى مع اختلافها عرقياً ودينياً وثقافياً بحيث تخضع تلك الشعوب إلى نظام سياسي واحد من دون التفريط في خصوصيتها من لغة وتاريخ وثقافة تميزها عن الآخرين، وفي الوقت نفسه تخضع لدستور وقانون موحد يمثل السلطة العليا للاتحاد.
10. الكونفدرالية: يتمثل مفهوم الكونفدرالية بانضمام دولتين أو أكثر تحت اتفاقية خاصة بسياسات معينة في مجالات محددة مع الاحتفاظ بالسياسة الخاصة بكل دولة على حدة، ولكنها تطبق ما يصدر من بعض الهيئات التابعة للحكومة المركزية للقيام ببعض السياسات المشتركة، وفي الوقت نفسه تُترك لكل دولة حرية مطلقة، باستثناء ما يُتفق عليه في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية.

11. الحكم الذاتي: نظام سياسي وإداري واقتصادي يحصل فيه إقليم أو أقاليم من دولة على صلاحيات واسعة لتدبير شؤونها بما في ذلك انتخاب الحاكم والتمثيل في مجلس منتخب يضمن مصالح الأقاليم كافة على قدم المساواة.

12. استبعاد جميع الأيديولوجيات: يعني إبعاد الدولة السورية (حيادية الدولة) عن كل العقائد الفكرية والسياسية للأشخاص والأحزاب، أي (سورية دولة ليست قومية أو إسلامية أو اشتراكية أو غيرها).

خامساً- منهج الدراسة

تقع الدراسة في حقل الدراسات الاستشرافية، لذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (منهج التحليل والاستقصاء)، في ظل ندرة البيانات الإحصائية الموثوقة علمياً حول موضوع الدراسة، واستند التحليل إلى العمل الميداني عبر استبانة صممت لهذا الغرض.

سادساً- مجتمع البحث الأصلي والعينة

مجتمع البحث الأصلي هو كل الشباب السوري في الفئة العمرية المحددة (18-35) في المناطق المتناولة بالدراسة.

وفي ظل عدم وجود «إطار عينة» واضح وشامل، فمن الصعوبة تحديد طريقة لسحب العينة إلا من طريق العينة العشوائية. ويمكن لنا أن نحدد آليات اختيار العينة كما يأتي:

1. في المناطق التي جُمعت البيانات فيها من طريق المقابلة المباشرة (الاستبانة الورقية) اعتمد على «عينات حصصية»، فتمثلت متغيرات الدراسة الرئيسة فيها (الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمهنية).

2. اعتمدت الاستبانة الإلكترونية في كل من مناطق النظام ولبنان والأردن وأوروبا.

3. حجم العينة هو 800 مفردة، لكل منطقة من المناطق المتناولة بالدراسة 100 استبانة.

سابعاً- أدوات الدراسة

الاستمارة هي أداة جمع البيانات الرئيسية في هذا البحث، وقد صُممت استناداً إلى الإطار النظري الموضح من قبل لتغطي متغيرات البحث كافة ولتعطي بيانات ومؤشرات حول الاتجاهات المختلفة في القضايا المطروحة، والارتباط مع المتغيرات «المستقلة» المفسرة. (انظر ملحق رقم 1).

صُمّنت الاستمارة (111) سؤالاً، وُرّعت الأسئلة على سبعة أقسام هي (البيانات العامة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومستقبل التعليم، ومستقبل الإعلام، ومستقبل الحياة السياسية، وهوية سورية، وتوقعات مستقبل سورية).

عملية جمع البيانات قام بها فريق ميداني من الجنسين، ضمّ تسعة جامعي بيانات من المناطق التي نُقّدت الدراسة فيها فيزيائياً، وهي: (تركيا، ومناطق إدلب وريفها، ومناطق سيطرة الجيش الوطني) «عفرين، وريف حلب الشمالي، وتل أبيض، ورأس العين»، ومناطق المكوّن الكردي). أما المناطق التي اعتمدت فيها الاستبانة الإلكترونية فهي: (مناطق سيطرة النظام، لبنان، الأردن، دول أوروبا).

الفصل الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

أولاً- الخصائص العامة لعينة الدراسة

توزيع أفراد العينة بحسب الجنس ومكان الإقامة الحالي

تبين في فقرة عينة الدراسة أن الحجم الكلي للمبحوثين بلغ 800 مفردة موزعة حصصياً بالتوزيع المتماثل بالنسبة لمتغيري الجنس ومكان الإقامة، علمًا أن جمع العينة كان في ثماني مناطق أساسية، وقد بلغت عينة الإناث 400 مفردة، وكذلك عينة الذكور. أما بخصوص متغير مكان الإقامة الحالي فقد توزعت تساويًا بحسب المناطق الأساسية لوجود السوريين، حيث جُمع 100 مفردة من كل منطقة. ومن شأن هذه الطريقة في توزيع العينة أن تعطينا معلومات أكثر دقة عن حالة كلا الجنسين في المناطق التي يعيشون بها في الوقت الحالي. والجدول التالي يوضح ذلك.

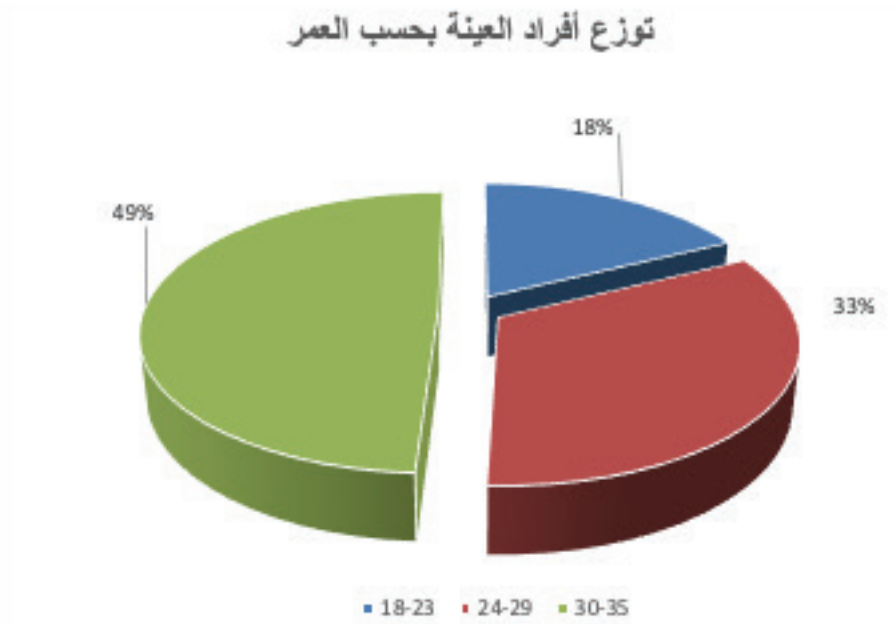
جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة بحسب الجنس

الجنس المنطقة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
إدلب وريفها	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
مناطق الجيش الوطني	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
تركيا	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
الأردن	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
أوروبا	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
المكوّن الكردي	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
لبنان	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
مناطق سيطرة النظام	50	6.25 بالمئة	50	6.25 بالمئة	100	12.5 بالمئة
المجموع الكلي	400	50 بالمئة	400	50 بالمئة	800	100 بالمئة

توزيع أفراد العينة بحسب العمر

توجهت هذه الدراسة إلى الذين أعمارهم تراوح بين (18 و35) سنة، وعليه قُسم أفراد عينة الدراسة بحسب أعمارهم إلى ثلاث فئات؛ الأولى من (18 إلى 23) وبلغت نسبتها 17.8 بالمئة، والثانية من (24 إلى 29) وبلغت نسبتها 33 بالمئة، والثالثة من عمر (30 إلى 35) وبلغت نسبتها (49.3 بالمئة)، والشكل التالي يوضح هذه النسب.

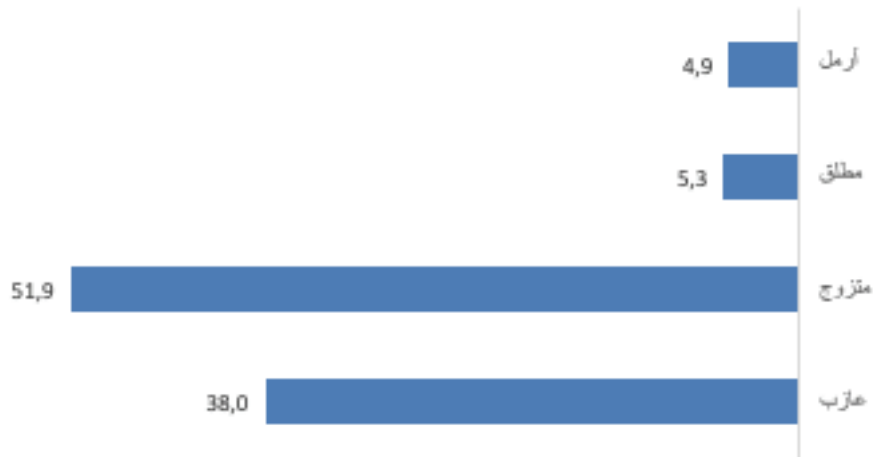
توزيع أفراد العينة بحسب العمر



توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية

بالنسبة لتوزيع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية فقد جاء في المرتبة الأولى المتزوجون، بنسبة بلغت (51.9 بالمائة)، وحل ثانيًا العازبون بنسبة (38 بالمائة)، أما المطلقون والأرامل سواء من الذكور والإناث فنسبتهم تقريبًا (10 بالمائة). والشكل التالي يوضح هذه النسب.

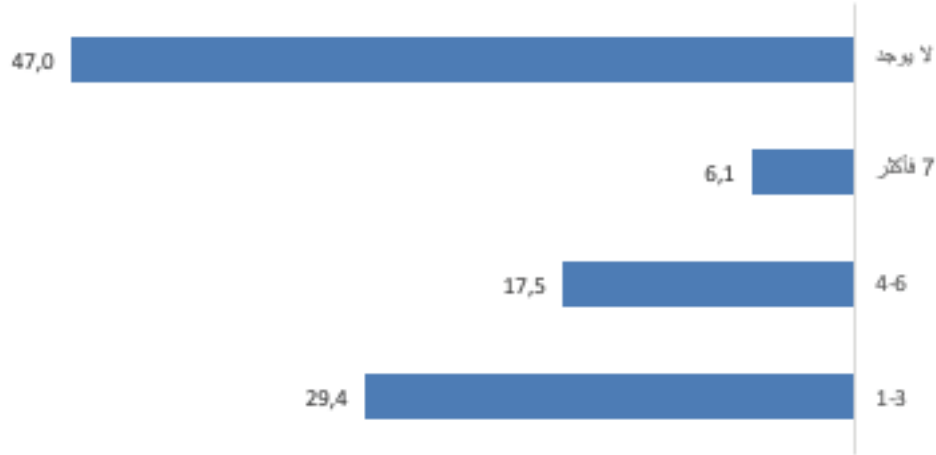
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية



توزيع أفراد العينة بحسب عدد الأولاد

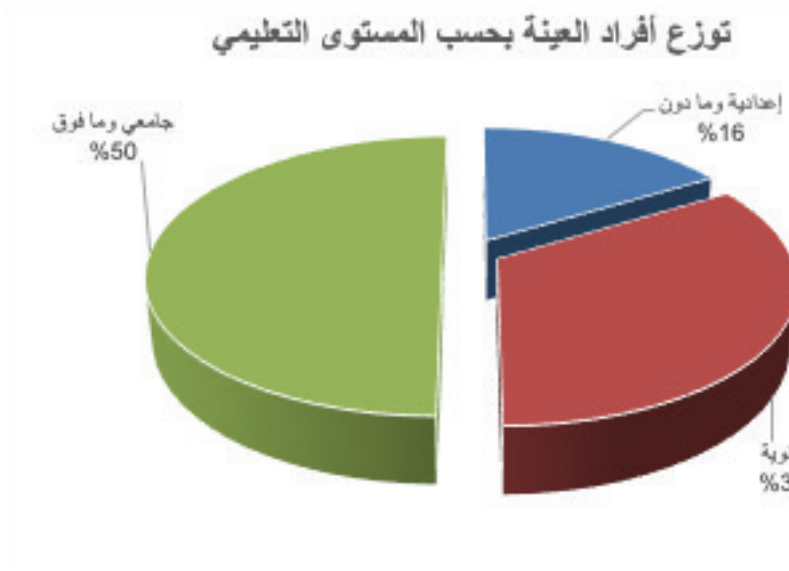
كان التوجه لأفراد العينة بسؤال عن عدد الأولاد لديهم «باستثناء العازبين»: فكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

توزيع أفراد العينة بحسب عدد الأولاد لديهم



توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي

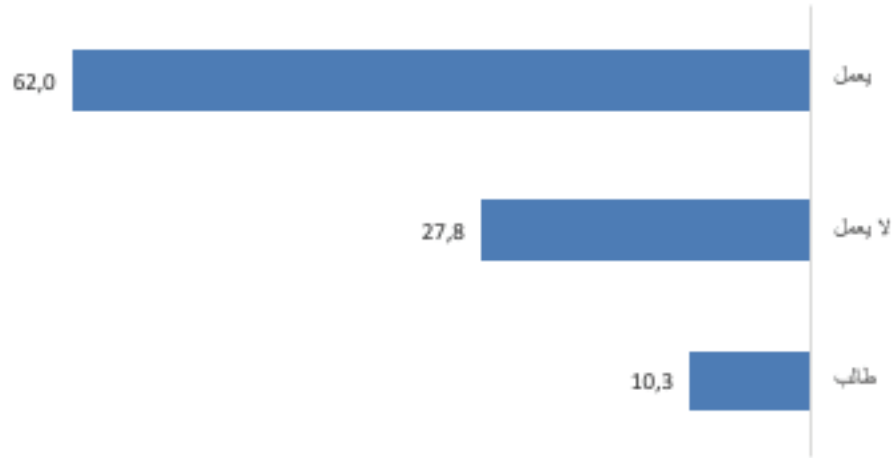
طُرح سؤال على أفراد العينة عن المستوى التعليمي الحاصلين عليه، بعد أن قُسمت مستويات التعليم إلى ثلاث فئات أساسية؛ وكانت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي فما فوق في المرتبة الأولى، بنسبة وصلت إلى (50 بالمئة)، أما الحاصلون على الثانوية فكانت نسبتهم (33.6 بالمئة)، ولم تتجاوز نسبة الحاصلين على الإعدادية فما دون (16.4 بالمئة). والشكل التالي يوضح هذه النسب.



توزيع أفراد العينة بحسب الحالة المهنية

كان التوجه لأفراد العينة بسؤال عن حالتهم المهنية في الوقت الحالي، فأجاب 62 في المئة منهم بأنهم يعملون، أما النسبة الباقية فقد انقسمت بين الطلاب والعاطلين عن العمل والشكل التالي يوضح ذلك بالتفصيل:

توزيع أفراد العينة بحسب الحالة المهنية



بعد الانتهاء من عرض الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة مفصلاً، نجمل في الأسطر التالية موجزاً لأهم هذه الخصائص التي ستعينا كثيراً على قراءة أفضل وفهم أدق للنتائج التي ستعرض تباعاً في الفقرات التالية حول تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل.

كما ذكرنا في الفقرات السابقة فقد كان حجم عينة الدراسة 800 مفردة موزعة بشكل متماثل على الجنسين الذكور والإناث. وموزعة أيضاً بشكل متماثل بحسب المناطق التي شملتها الدراسة وهي (إدلب وما حولها، ومناطق الجيش الوطني، وتركيا، والأردن، ودول أوروبا، ومناطق المكون الكردي، ولبنان، ومناطق سيطرة النظام)، وجمعت 100 استبانة من كل منطقة موزعة مناصفة بين الجنسين بمعدل خمسين استبانة لكل منهما. أما بخصوص العمر فقد كانت حصة الذين هم في عمر (30 حتى 35) مساوية تقريباً للذين هم دون هذا العمر، أما من ناحية الحالة الاجتماعية فقد كان حوالي نصف العينة من المتزوجين، وأكثر من الثلث بقليل من العازبين، أما النسبة الباقية وقد بلغت تقريباً (10 في المئة) فكانت من نصيب الأرامل والمطلقين. وإذا انتقلنا إلى عدد الأولاد لمن سبق لهم الزواج، فإن أكثر من ربع العينة كان لديهم من (1 إلى 3) أولاد، مقابل (17.5 في المئة) منهم كان لديهم (4 إلى 6) أولاد، في حين لم تتجاوز نسبة من لديهم 7 أولاد فأكثر نسبة (6.1 بالمئة).

أما بخصوص المستوى التعليمي فقد انقسمت عينة الدراسة مناصفة بين الحاصلين على شهادة جامعية فما فوق، والحاصلين على شهادة ثانوية فما دون، أما من جهة مكان الإقامة الأصلي في سورية فقد شملت العينة كل المناطق السورية، وهذا يعكس تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة الأصلي. وأخيراً كان لدينا الحالة المهنية لأفراد العينة، التي أظهرت أن 62 بالمئة من أفراد العينة يعملون.

وبعد أن استعرضنا أهم خصائص عينة الدراسة، سنبدأ بعرض آراء الشباب السوري وأهم تفضيلاتهم وتوقعاتهم حول سورية المستقبل، كل محور مستقل عن بقية المحاور، مع ربط عبارات هذه المحاور بمتغيرات الدراسة التي لها دور في التأثير على هذه التفضيلات والتوقعات.

ثانيًا- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاجتماعية

لمعرفة تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاجتماعية وأهم تفضيلاتهم في هذا الخصوص، طُرحت مجموعة من العبارات وعددها (21) عبارة، تعبر عن قضايا اجتماعية تتعلق بالمجتمع السوري في المستقبل، وطلب من المبحوثين، أفراد عينة الدراسة، وضع آرائهم حول هذه القضايا من جهة التفضيل أو عدم التفضيل أو عدم الاهتمام.

وفي ما يلي سنطرح أكثر القضايا الاجتماعية التي فضلها الشباب السوري بالترتيب بحسب النسب التي حازت عليها:

- وجود عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلي للسلطة
 - حرية الاعتقاد الديني
 - حق جميع الأديان والطوائف والقوميات القيام بجميع شعائرها بحرية
 - حصول أولاد المرأة السورية على الجنسية السورية إذا كانوا من أب غير سوري
 - وجود عقد اجتماعي يتوافق مع مبادئ دولة المواطنة
 - وجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة
 - أما أكثر القضايا الاجتماعية التي لاقت عدم تفضيل لدى الشباب السوري فأتت بالترتيب التالي:
 - يحق للإناث الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)
 - يحق للفتاة تزويج نفسها بعد سن الرشد (18 سنة) بمعزل عن ولي أمرها
 - يحق للذكور الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)
 - تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة
 - منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد
- جدول رقم (2) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو القضايا الاجتماعية

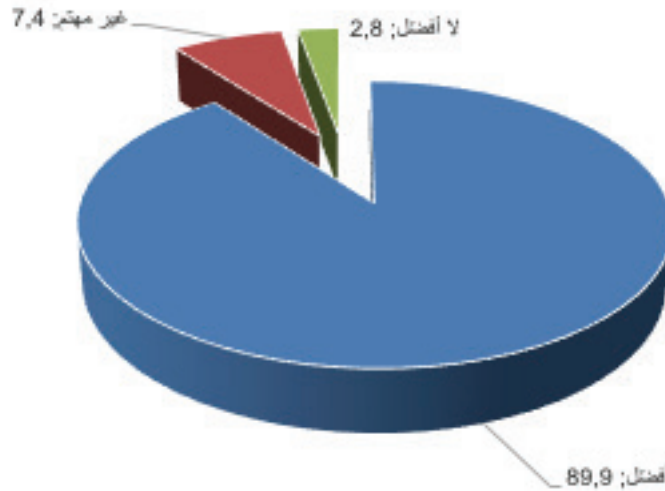
العبارة	أفضل (بالمئة)	غير مهتم (بالمئة)	لا أفضل (بالمئة)	المجموع (بالمئة)
وجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة	74.4	12.9	12.8	100 بالمئة
وجود تشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية	55.1	13.3	31.6	100 بالمئة
تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في بعض نواحي الحياة الاجتماعية (الزواج- الطلاق)	61.5	12.5	26	100 بالمئة
تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة	39.9	13.8	46.4	100 بالمئة
يحق للفتاة تزويج نفسها بعد سن الرشد (18 سنة) بمعزل عن ولي أمرها	31.1	4.1	64.8	100 بالمئة

يحق للذكور الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)	36.0	6.4	57.6	100 بالمئة
يحق للإناث الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)	27.1	4	68.9	100 بالمئة
منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد	38.9	16	45.1	100 بالمئة
حضانة الطفل الذكر للأم حتى بلوغ سن الرشد (18 سنة)	53.8	17.8	28.5	100 بالمئة
حضانة الطفل الأنثى للأم حتى بلوغ سن الرشد (18 سنة)	69.9	11.4	18.8	100 بالمئة
المساواة بين الأولاد الذكور والإناث في الميراث	46.6	8.5	44.9	100 بالمئة
وجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى	50	25	25	100 بالمئة
إلغاء القوانين المخففة لأحكام جريمة الشرف ومعاقبة مرتكبيها	63.3	6	30.8	100 بالمئة
حصول أولاد المرأة السورية على الجنسية السورية إذا كانوا من أب غير سوري	81.8	9.8	8.5	100 بالمئة
من حق جميع الأديان والطوائف والقوميات القيام بجميع شعائرها بحرية	84.3	10.4	5.4	100 بالمئة
وجود عقد اجتماعي مدني (يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان العالمية)	69.5	12.4	18.1	100 بالمئة
وجود عقد اجتماعي يتوافق مع الشريعة الإسلامية	53.5	16.9	29.6	100 بالمئة
وجود عقد اجتماعي يجمع بين الشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية	56.1	23.3	20.6	100 بالمئة
وجود عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة	89.9	7.4	2.8	100 بالمئة
وجود عقد اجتماعي يتوافق مع مبادئ دولة المواطنة	80.1	11.6	8.3	100 بالمئة
حرية الاعتقاد الديني	84.4	8.1	7.5	100 بالمئة

بداية، لا بد من التذكير أن الاستبانة فسحت المجال للشباب، عينة الدراسة، للموافقة على العبارات المعبرة عن طبيعة العقد الاجتماعي المختلفة إلى حد التناقض أو رفضها، وبالتالي معرفة تفضيل أفراد العينة لكل عبارة بشكل مستقل، حتى تتكون لدينا نظرة أوسع وأشمل سنقوم في الفقرات التالية بعرض نتائج كل عبارة وحدها، مع ربطها بأهم خصائص أفراد العينة حتى نتعرف على تأثير هذه الخصائص في النتائج الكلية التي حصلنا عليها.. وستعرض العبارات من الأكثر تفضيلاً إلى الأقل تفضيلاً.

وجود عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة

حازت هذه العبارة من بين العبارات الاجتماعية أعلى درجة في تفضيلات الشباب السوري لسورية المستقبل بنسبة مئوية قاربت (90 في المئة) بينما كانت نسبة غير المفضلين لها (2.8 في المئة) فقط، في حين بلغت نسبة غير المهتمين بهذه القضية (7.4 بالمئة). والشكل التالي يوضح هذه النسب.



تعكس هذه الأرقام وعياً كبيراً لدى الشباب السوري بأهمية هذه القضية، ربما ساهمت السنوات الطويلة للأحداث في سورية في تبلور هذه الرؤية، وبالتأكيد ما كنا سنرى مثل هذه النسبة المرتفعة جداً التي تؤكد أهمية الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة، لو أجريت مثل هذه الدراسة قبل عام 2011 وهو تاريخ انطلاق الثورة والتظاهرات السلمية التي كان من أهم مطالبها التداول السلمي للسلطة.

لتبسيط الضوء أكثر على هذه الأرقام؛ ربطنا نتائج هذه العبارة بالخصائص الأساسية لأفراد العينة؛ فتبين لنا ما يلي:

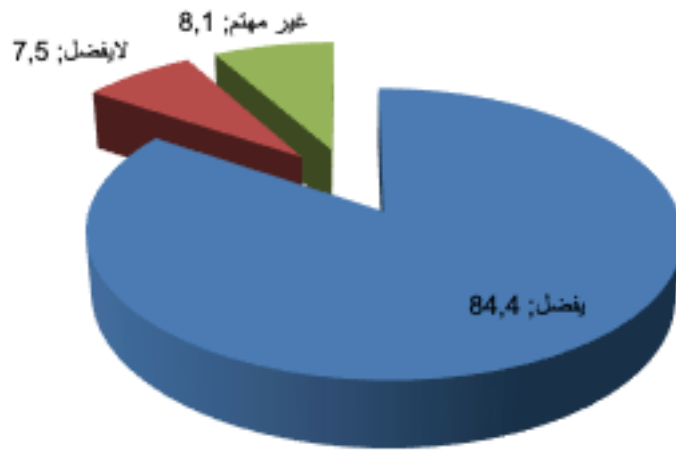
بخصوص متغير الجنس لم تتغير النتائج كثيراً إلا بنسبة ضئيلة لصالح الذكور. ولكن تبين أن العمر كلما ارتفع ارتفعت معه نسبة الوعي بأهمية هذه القضية. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فلم يكن لها ذلك التأثير الكبير أيضاً مع الإشارة إلى أن العازبين انخفضت نسبتهم هنا إلى (87.8 بالمئة)، وكذلك الأمر بخصوص وجود الأولاد أو عدم وجودهم، فلم يكن له تأثير واضح أيضاً.

ولكن في الحقيقة، فالتأثير الأكبر كان لمتغيري المستوى التعليمي والحالة العملية، فقد تبين أن كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة المؤيدين لهذه الفكرة، فنسبة من فضل هذه العبارة وصلت لدى من هم من ذوي تعليم المرحلة الإعدادية فما دون، إلى (78.6 بالمئة)، مقابل ما يقارب (92 في المئة) للمستويات التعليمية الأعلى. أما بالنسبة لمتغير الحالة العملية، فقد تبين أيضاً أن هناك فروقاً لصالح من يعملون على حساب من لا يعلمون بنسبة بلغت (96.2 بالمئة - 74.8 في المئة) على التوالي.

وأخيراً بالنسبة لمتغير مكان الإقامة الحالي فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في لبنان ودول أوروبا ومناطق سيطرة النظام، على حساب المناطق الأخرى، وهذا يعكس تأثير التوجه الإسلامي للفصائل المسيطرة على بعض المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

حرية الاعتقاد الديني

حازت هذه العبارة درجة عالية من تفضيلات الشباب السوري، بنسبة مئوية قاربت (84.4 بالمئة)، مقابل (7.5 في المئة) ممن لا يفضلونها. في حين بلغت نسبة غير المهتمين (8.1 بالمئة). والشكل التالي يوضح هذه النسب:



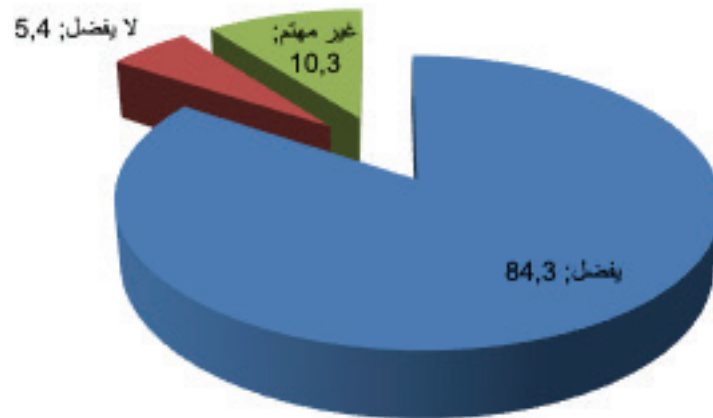
يتضح من الأرقام السابقة المرونة تجاه القضايا الدينية، التي نظروا إليها بأنها اختيار شخصي وعلاقة دينية خاصة بين الإنسان والتشريعات السماوية وغير السماوية، وهذا يدل من ناحية أخرى على أن الثورة السورية عام 2011 لم يكن هدفها ديني وتغيير في الطبقة الحاكمة استناداً إلى أسس دينية طائفية، إنما كانت ثورة تنادي بالحقوق الأساسية للمواطن السوري، التي من ضمنها حرية الاعتقاد الديني.

أما بالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فلم توجد فروق تذكريين الذكور والإناث، إذ كانوا شبه متساوين في التفضيل. أما في المستوى العمري فقد كانت النسبة الأكبر للشريحة العمرية (24-29) وهي الشريحة التي تفتح وعيها مع بدايات الثورة السورية، وتشربت أفكار المواطنة والمساواة، تلتها شريحة (30-35) ثم (18-23). ولم تعط الحالة الاجتماعية مؤشراً دلالة، إذا تقاربت النسب في الحالات الاجتماعية كافة، وكذا الأمر مع متغير عدد الأولاد الذي لم يكن له مؤشر يذكر. لكن الفرق الواضح كان في المستوى التعليمي، إذ كانت النسبة العليا لدى من هم جامعيون وما فوق، مقابل فروق وصلت بين (18-20) بالمئة للمستويات التعليمية الأخرى.

وبالنسبة للحالة العملية، فقد تبين أيضاً أن هناك فروقاً لصالح من يعملون على حساب من لا يعملون بنسبة بلغت (90.1 بالمئة - 74.8 في المئة) على التوالي. أما في ما يتعلق بمكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في دول أوروبا والأردن ولبنان وإدلب ومناطق سيطرة النظام ومناطق المكون الكردي، مقابل انخفاضها في تركيا ومناطق سيطرة الجيش الوطني. وهو ما يعكس التأثير السلبي لتوجهات الفصل المسيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

حق جميع الأديان والطوائف والقوميات القيام بجميع شعائرها بحرية

حازت هذه العبارة درجة عالية من تفضيلات الشباب السوري، بنسبة مئوية (84.3 بالمئة)، مقابل نسبة (5.4 في المئة) ممن لا يفضلونها. ونسبة (10.3 في المئة) من غير المهتمين. والشكل التالي يوضح هذه النسب:



تبين النسب أعلاه توجه الشباب نحو الاعتراف بحقوق الآخرين، وحرية ممارسة المعتقدات والطقوس الخاصة بكل ثقافة أو مذهب أو طائفة سورية لها خصوصيتها. ولا يمكننا هنا الجزم بالتأثير الكامل للثورة السورية في هذا الاتجاه، فقد كانت هناك شرائح كبيرة من الشباب في مرحلة ما قبل الثورة من ذوي العقل المنفتح والمتنوع في علاقته بالسوري المختلف مذهبياً وثقافياً عنه.

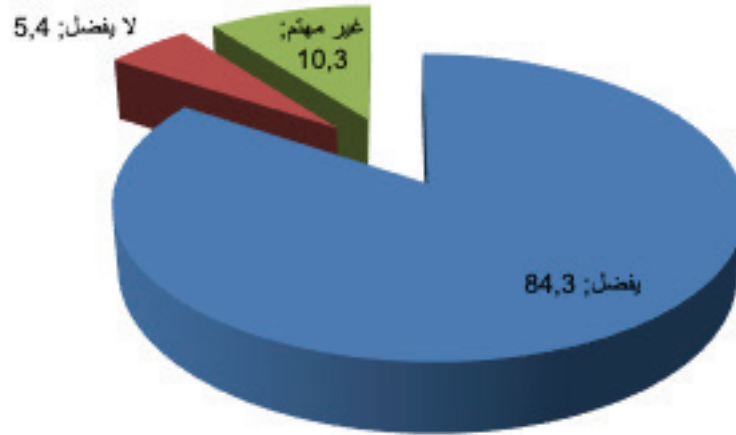
أما بالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فلم تُوجد فروق بين الذكور والإناث إذ كانا متساويين تقريباً في التفضيل. أما في المستوى العمري فقد كانت النسبة الأكبر لصالح الشريحة العمرية (24-29) بنسبة (91.3 بالمئة). وهي الشريحة التي عاشت تناقضات المراحل المختلفة في الثورة وظهور التيارات الراديكالية ثم زوالها، وهذا شكل ردة فعل تجاه الخطاب المغالي للأفكار الراديكالية. أما في ما يتعلق بالحالة الاجتماعية فلم تكن الفروق ذات دلالة، وإن كانت النسب الأكبر لدى فئة المطلقين والمتزوجين.

وُجِدت فروق في الحالة المهنية تجاه هذه العبارة، إذ كانت نسبة التفضيل لمن يعملون أعلى بكثير ممن لا يعملون (73-88.9 في المئة) على التوالي. وبالعلاقة مع متغير المستوى التعليمي، فقد كانت الفروق واضحة لصالح التعليم الجامعي والمتوسط على حساب التعليم المنخفض (67.2-84.4-89.8 في المئة) تتالياً، وهو ما يعني أن الموقف الديمقراطي يتناسب طرّداً مع ارتفاع مستوى التعليم.

أما في ما يتعلق بمكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في دول أوروبا والأردن ولبنان ومناطق سيطرة النظام ومناطق المكون الكردي، مقابل انخفاضها في تركيا ومناطق سيطرة الجيش الوطني وإدلب.

حصول أولاد المرأة السورية على الجنسية السورية إذا كانوا من أب غير سوري

حازت هذه العبارة درجة عالية من تفضيلات الشباب السوري، بنسبة مئوية بلغت (84.3 بالمئة)، مقابل نسبة (5.4 في المئة) ممن لا يفضلونها، ونسبة (10.3 في المئة) من غير المهتمين. والشكل التالي يوضح هذه النسب:



توضح النسب السابقة وجود اتجاه نحو العبارة أعلاه. وهو ما يتماشى مع اطلاع الشباب السوري على قوانين البلدان المختلفة التي يعيشون فيها من جهة، وظهور أجيال تؤمن بحق المرأة وبضرورة منحها «المواطنة» لأبنائها، إذا كان الوالد غير سوري.

وقد أظهرت البيانات تقارباً في التفضيل حول هذه العبارة بحسب متغير الجنس، وإن كانت الفروق أكبر لصالح الذكور على الإناث (83.8-79.8 في المئة) على التوالي، وهذا يطرح سؤالاً حول اللواتي لم يفضلن هذه العبارة، وقد يكون ذلك لأسباب شخصية، أو لأنها ترتبط بمستقبل العلاقة مع الشريك غير السوري.

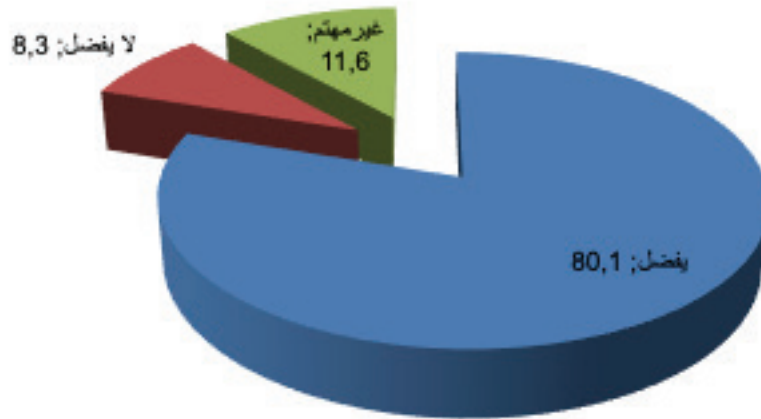
وفي المستوى العمري، أظهرت النتائج فروقاً لصالح الشريحة العمرية من (30-35) على بقية الشرائح بشكل ملحوظ (59.2-79.9-91.1 في المئة) على التوالي، وهذا يمكن عدّه نضجاً لدى هذه الشريحة التي تشكلت وجهات نظرها تجاه القضايا الاجتماعية بشكل واضح ونهائي.

ووجدت فروق أيضاً في متغير الحالة الاجتماعية وكانت لصالح فئة المطلقين بنسبة بلغت (100 بالمئة)، والأرامل والمتزوجين بنسب متقاربة، وأقلها كانت عند شريحة العازبين (73.4 بالمئة)، وهذا يمكن تفهمه لدى هذه الفئة التي لم تخض تجربة الزواج من شخص غير سوري حتى وقت تنفيذ الدراسة. ووجدت أيضاً فروق ذات دلالة بحسب متغير المستوى التعليمي، فقد كانت مرتفعة للمستوى الجامعي والمتوسط ومنخفضة لدى ذوي التعليم المتدني.

وبحسب متغير الحالة المهنية، فقد كانت النسبة لصالح من يعملون بفارق واضح (37-88.1 في المئة) على التوالي، وهذا يعطي لعامل الاختلاط والتجارب مع الآخرين نوعاً من التأثير على الاتجاهات المختلفة. أما في ما يتعلق بمكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في تركيا ودول أوروبا والأردن وإدلب ومناطق سيطرة النظام، مقابل انخفاضها في مناطق المكون الكردي ومناطق سيطرة الجيش الوطني ولبنان.

وجود عقد اجتماعي يتوافق مع مبادئ دولة المواطنة

حازت هذه العبارة درجة عالية من تفضيلات الشباب السوري، بنسبة مئوية بلغت (80.1 بالمئة)، مقابل نسبة (8.3 في المئة) ممن لا يفضلونها، ونسبة (11.6 بالمئة) من غير المهتمين. والشكل التالي يوضح هذه النسب:



كان من أهداف الثورة السورية الوصول إلى صيغة من العقد الاجتماعي يتساوى فيه المواطنون، ويكون مرجعيته مفهوم المواطنة، وهو الذي يبرر وجود هذه العبارة بصفتها واحدة من درجات التفضيل العليا (80.1 بالمئة).

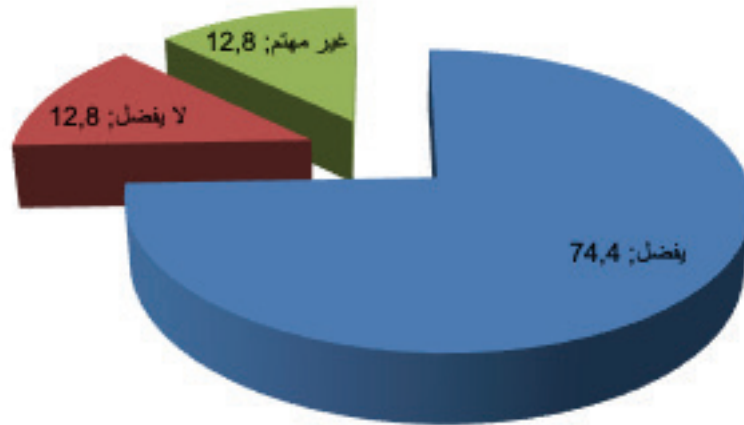
وأظهرت النتائج وجود فروق لصالح الذكور على الإناث بحسب متغير الجنس (75.3-85 في المئة) على التوالي، وبخصوص متغير العمر فقد كانت الفروق في التفضيل لصالح الشريحة العمرية (24-29)، وهي الشريحة التي واكبت مرحلة قصيرة قبل الثورة ومرحلة الثورة بتفاصيلها كافة.

أما بخصوص متغير الحالة الاجتماعية، فقد كانت النسبة العليا لفئة العازبين، والدنيا لفئة الأرمال، أما بخصوص متغير المستوى التعليمي، فقد كان هناك فارق واضح لصالح الجامعيين على المستوى المتوسط والمتدني (55.7-79.2-88.8 في المئة) على التوالي. ولم يكن هناك فروق في التفضيل بحسب الحالة المهنية، فقد كانت النسب متقاربة جداً بين من يعملون ومن لا يعملون.

وبحسب مكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في لبنان ودول أوروبا ومناطق سيطرة النظام والأردن وإدلب، مقابل انخفاضها في تركيا ومناطق المكون الكردي ومناطق سيطرة الجيش الوطني، ويعود ذلك إلى تأثر الشباب السوري في تلك المناطق بالأفكار الإسلامية السلفية الصادرة عن الفصائل العسكرية ذات التوجه الإسلامي.

وجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة

حازت هذه العبارة درجة عالية من تفضيلات الشباب السوري، بنسبة مئوية بلغت (74.4 بالمئة)، مقابل (12.9 بالمئة) ممن لا يفضلونها، ونسبة (12.8 بالمئة) من غير المهتمين. والشكل التالي يوضح هذه النسب:



إن وجود «تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة» يُعد من المطالب الضرورية لبناء سورية المستقبل، بعيداً عن المحاصصة القومية والطائفية وغيرها من صيغ التشريعات التي تُقصي فئات أو قوميات أو إثنيات أخرى، وهذا بفسر تفضيل الشباب السوري لها بنسبة عالية.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فقد كانت هناك فروق في التفضيل لصالح الذكور بحسب متغير الجنس (70.8-78 بالمئة). وبالنسبة لمتغير العمر فلم تكن هناك فروق ذات دلالة وإن كانت النسبة الأكبر من التفضيل هي للشريحة العمرية (18-23)، وهذا يشير إلى بروز نمط من الاتجاه المدني نحو الحياة الاجتماعية.

وبالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية، فقد كانت هناك فروق واضحة لصالح فئة العازبين على حساب الفئات الأخرى بنسبة بلغت (85.5 بالمئة)، مقابل نسبة (47.7 في المئة) للمتزوجين، ونسبة (59.5 في المئة) للمطلقين.

وفي ما يتعلق بالحالة التعليمية، فقد وُجدت فروق لصالح المستوى المرتفع والمتوسط على حساب المستوى التعليمي المدني بنسبة بلغت (58-75.1-79.3 في المئة) على التوالي، وكذلك الأمر بخصوص الحالة العملية، إذ كانت الفروق لصالح من يعملون والطلاب على حساب من لا يعملون.

وبحسب مكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في مناطق سيطرة النظام ومناطق المكون الكردي والأردن ولبنان، مقابل انخفاضها تتالياً في دول أوروبا وتركيا وإدلب ومناطق سيطرة الجيش الوطني، ومن اللافت هنا أن تكون النسبة منخفضة في أوروبا، وهذا الأمر قد نعيده إلى ردة فعل تجاه مجتمع منفتح كثيراً.

أما أكثر القضايا الاجتماعية التي لاقت عدم تفضيل لدى الشباب السوري، فأنت بالترتيب التالي:

جدول رقم (3) يوضح أكثر القضايا غير المفضلة اجتماعياً لدى العينة

العبارة	عدم التفضيل (بالمئة)
1 يحق للإناث الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)	68.9
2 يحق للفتاة تزويج نفسها بعد سن الرشد (18 سنة) بمعزل عن ولي أمرها	64.8
3 يحق للذكور الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)	57.6
4 تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة	46.4
5 منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد	45.1

وفي الحقيقة، أن عدم تفضيل الشباب لهذه العبارات (التوجهات الاجتماعية) يشير إلى سيادة نمط الأسرة السورية والتمسك به، وهو المعتمد في نسقه العام على تقاليد فيها الكثير من الأعراف الاجتماعية والدينية. ولم تجر تجارب تُذكر في موضوع انفصال الشباب عن أهاليهم أو زواجهم بمعزل عن رأي الأهل والمقربين، وهو ما يبدو فكرة وسلوكاً غريبين عليهم. وهو ما ينطبق أيضاً على عدم تفضيل وجود قانون يمنع تعدد الزوجات، ولا سيما أن البعض قد يرى فيه تجاوزاً للنص الديني من جهة، وعدم مراعاة للحالات الاستثنائية والخاصة في العلاقات الزوجية. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الموافقة على وجود قانون مدني يمنع تعدد الزوجات بلغت (38.9 بالمئة)، ويُعد هذا خطوة متقدمة نحو تمثيل القوانين المدنية الوضعية في مجتمع تحتل التشريعات الدينية، في ما يخص الأحوال الشخصية، مساحة كبيرة من قناعاته وسلوكه.

أما في ما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة، فقد لقي هذا أيضاً نسبة كبيرة من عدم التفضيل، ولا سيما أن السوريين قد خبروا تجارب قريبة حاولت أن تفرض نمطاً دينياً راديكالياً على الحياة الاجتماعية في بعض المناطق، وكانت نتائجها سلبية.

يبقى هناك بعض العبارات في القضايا الاجتماعية التي كانت مناصفة بين التفضيل وعدمه، ولكن بعضها كان له مؤشرات إيجابية باعتقادنا، ولا سيما في مسألة «إلغاء القوانين المخففة لأحكام جريمة الشرف ومعاقبة مرتكبيها» و«المساواة بين الأولاد الذكور والإناث في الميراث».

والجدول التالي يوضح هذه العبارات التي حازت درجة في المناصفة إلى حد كبير:

جدول رقم (4) يوضح القضايا الاجتماعية متوسطة التفضيل

العبارة	أفضّل (بالمئة)
1 حضانة الطفل الأنثى للأم حتى بلوغ سن الرشد (18 سنة)	69.9
2 وجود عقد اجتماعي مدني (يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان العالمية)	69.5
3 إلغاء القوانين المخففة لأحكام جريمة الشرف ومعاقبة مرتكبيها	63.3
4 تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في بعض نواحي الحياة الاجتماعية (الزواج- الطلاق)	61.5
5 وجود عقد اجتماعي يجمع بين الشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية	56.1
6 وجود تشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية	55.1
7 حضانة الطفل الذكر للأم حتى بلوغ سن الرشد (18 سنة)	53.8
8 وجود عقد اجتماعي يتوافق مع الشريعة الإسلامية	53.5
9 وجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى	50
10 المساواة بين الأولاد الذكور والإناث في الميراث	46.6

ثالثاً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاقتصادية

لمعرفة تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية الاقتصادية وأهم تفضيلاتهم في هذا الخصوص، طُرحت مجموعة من العبارات وعددها (7) عبارات، تعبر عن قضايا اقتصادية وتنموية تتعلق بالمجتمع السوري في المستقبل، وطلب من المبحوثين، أفراد عينة الدراسة، وضع آرائهم حول هذه القضايا من جهة التفضيل أو عدم التفضيل أو عدم الاهتمام.

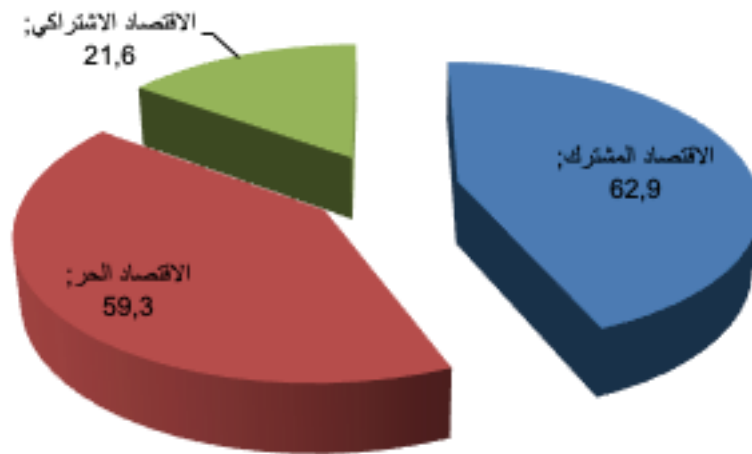
الاقتصاد الأمل لسورية

وُجّه سؤال حول شكل الاقتصاد الذي يرغب الشباب أن تعتمد عليه سورية في المستقبل. وقد أتت الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (5) يوضح اتجاه العينة نحو الاقتصاد الأمل لسورية المستقبل

النسبة	الاقتصاد الأمل لسورية المستقبل	
62.9	الاقتصاد المشترك (الدولة والخاص) هو الأمل لسورية	1
59.3	الاقتصاد الحر هو الأمل لسورية المستقبل	2
21.6	الاقتصاد الاشتراكي (رأسمالية الدولة) هو الأمل لسورية المستقبل	3

جاء الاقتصاد المشترك (الدولة والخاص) أعلى تفضيلاً للشباب بين أشكال الاقتصاد المرغوب بنسبة (62.9 بالمائة)، تلاه الاقتصاد الحر بنسبة (59.3 في المائة) مقابل الاقتصاد الاشتراكي (رأسمالية الدولة) بنسبة (21.6 بالمائة).



عانى السوريون من تبعات نمط الاقتصاد الاشتراكي (رأسمالية الدولة) طوال حكم النظام السوري في مدة رئاسة حافظ الأسد سورية، وهو النمط الذي لم تنتهجه الحكومات السورية المتعاقبة بالشكل الصحيح «المستورد»، فأُسست منظومة كبيرة ومتشابكة من الفساد الإداري والاقتصادي.

أما في مرحلة تولي بشار الأسد للحكم وريثاً، فقد حاول استكمال عملية انفتاح بدأت بوادرها في تسعينيات القرن الماضي، لكن ظهور طبقة المتنفذين الجدد من كبار الضباط وأبنائهم والذين في دائرة العلاقات مع فروع الأمن، كرّس نمطاً اقتصادياً لم تكن له ملامح واضحة، فتارة اعتمد اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي» وتارة أخرى «الاقتصاد الحر»، وهذا شكّل صورة سلبية لدى المواطن السوري عن أنماط الاقتصاد التي سادت خلال عقود من الزمن.

ولأن «الاقتصاد الحر» يقلص دور الدولة في توازن المصالح الاقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة، بناء

على تجارب عالمية عديدة، فقد كان الخيار الأمثل برأي الشباب، عينة الدراسة، هو وجود نمط اقتصاد مشترك لا تسيطر عليه الدولة بل تكون بمثابة ناظم للقوانين في قطاعين يعملان سويًا «القطاع العام والقطاع الخاص».

وبالعلاقة بين الاقتصاد المشترك، الأعلى تفضيلاً، والمتغيرات المستقلة، لم تكن هناك فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث بحسب متغير الجنس، أما بحسب متغير العمر فقد كانت هناك فروق ضئيلة لصالح الشريحة العمرية (24-29)، وهو ما يمكن أن نتفهمه لأن هذا الجيل هو جيل نشأ على اقتصاد سوري يتحكم بمعظمه رجال الأمن والضباط والمقربون من البطانة الحاكمة، وتردّد اسم «رامي مخلوف» كإمبراطورية للربح على حساب فئات وشرائح الشعب كافة.

أما بحسب الحالة الاجتماعية فقد كانت هناك فروق في التفضيل لصالح فئة العازبين والمتزوجين، وكانت هناك فروق واضحة «بحسب المستوى التعليمي» في التفضيل لأصحاب المستوى التعليمي المرتفع على حساب المتوسط والمتدني (69.3-62.5-44.3 في المئة) على التوالي، ولأن القضايا الاقتصادية تُعدّ شبه تخصصية وتحتاج إلى جهود لفهمها فقد أتى المستوى التعليمي المرتفع أمراً طبيعياً في موضوع التفضيل.

وبحسب الحالة العملية، فقد كان هناك فروق واضحة بشكل كبير لصالح من يعملون بنسبة بلغت (72.2 في المئة) على حساب من لا يعملون بنسبة بلغت (40.1 بالمئة).

وبحسب مكان الإقامة الحالي، فقد تبين أن هناك فروقاً لصالح المقيمين في لبنان ومناطق سيطرة النظام ودول أوروبا وإدلب والأردن ومناطق سيطرة الجيش الوطني، مقابل انخفاضها في مناطق المكون الكردي وتركيا، وقد نعدّ انخفاضها في تركيا ومناطق المكون الكردي راجعاً إلى التأثير بنمط الاقتصاد التركي الحرباً يتعلق بالقاطنين في تركيا، وتأثراً بالنموذج الأميركي في مناطق المكون الكردي، منوهين إلى ارتفاع تفضيل «الاقتصاد الحر» في كليهما.

الضمانات الاقتصادية والاجتماعية والصحية

شمل هذا المحور قضايا عدة تتعلق بالتأمين الصحي ومعونات البطالة ودعم الحكومة لسلع معينة. وقد جاءت نسب التفضيل في كل منها بنسبة كبيرة.

- سياسة دعم الحكومة للسلع الأساسية للمواطن (الدقيق والخبز، السكر، الحليب، الكهرباء، المحروقات)

فضل أفراد العينة هذه السياسات بنسبة (90.6 بالمئة)، مقابل (2.9 في المئة) لم يفضلوها، ونسبة (6.5 في المئة) منهم غير مهتم. والشكل الآتي يوضح هذه النسب:

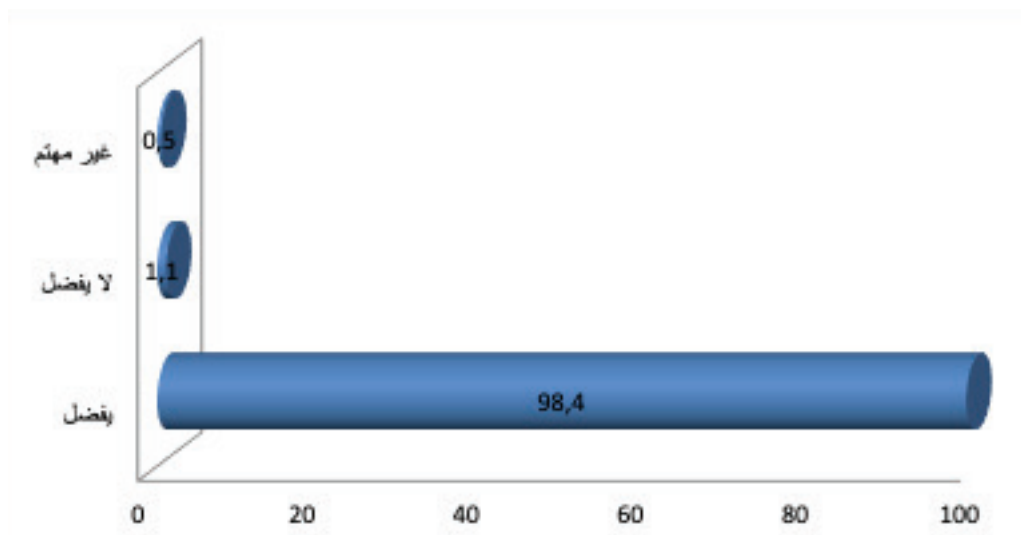


والواقع يشير إلى أن هذه النسب من التفضيل تتماشى مع نمط الاقتصاد المشترك، الذي يشير إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي يتميز بهيمنة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج والمشاريع التي تسعى إلى الربح وتراكم رأس المال بصفته قوة دافعة أساسية. في هذا النظام، تخضع الأسواق لرقابة تنظيمية بدرجات متفاوتة، وتمارس الحكومات نفوذًا على الاقتصاد الكلي بشكل غير مباشر من خلال السياسات المالية والنقدية، بهدف مواجهة تاريخ دورات الطفرة أو الكساد والبطالة وتفاوت الدخل في الرأسمالية، وفي هذا الإطار توفر الحكومة أعدادًا متفاوتة من المرافق العامة والخدمات الأساسية، ويقتصر نشاط الدولة غالبًا على توفير السلع العامة والمتطلبات المدنية الشاملة. ويشمل ذلك الرعاية الصحية والبنية التحتية المادية وإدارة الأراضي العامة.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، لم يكن هناك فروق ذات دلالة بالنسبة لكافة المتغيرات، باستثناء مكان الإقامة الحالي الذي كانت النسبة الأقل فيه لعينة تركيا (77 بالمئة).

- سياسة إعانة البطالة (راتب مالي معيشي للمواطن العاطل عن العمل مقابل اشتراك شهري في فترات العمل)

فضل أفراد العينة هذه السياسات بنسبة (98.4 بالمئة)، مقابل نسبة (1.1 في المئة) لم يفضلوها ونسبة (0.5 بالمئة) منهم غير مهتم، والشكل الآتي يوضح هذه النسب:

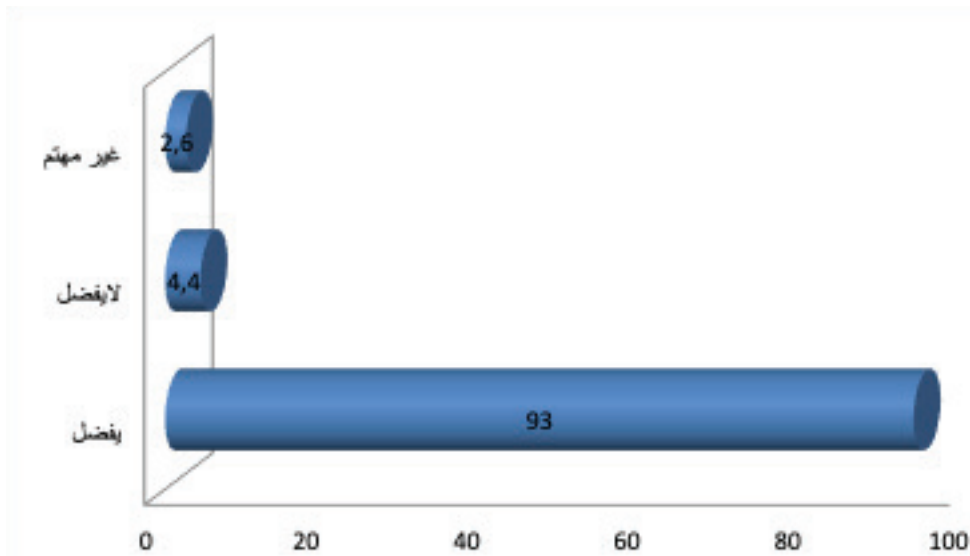


يطمح الشباب السوري إلى سبل حياة تشابه الحياة في الدول التي توجد فيها سياسات اجتماعية خاصة بالشرائح الأقل وفرة في الحصول على الأعمال بشكل دائم، وهذا يتماشى مع دعم الأفراد في ضمان حياة اقتصادية ومعيشية في حدها المقبول.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، لم توجد فروقات ذات دلالة بين العبارة وجميع المتغيرات المستقلة، فقد كانت النسب شبه متساوية على مستوى الجنس والعمر ومكان الإقامة والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعملية.

• ضمان التأمين الصحي لكل مواطن سوري

فضل أفراد العينة هذه السياسات بنسبة (93 بالمئة)، مقابل نسبة (4.4 في المئة) لم يفضلوها، ونسبة (2.6 في المئة) منهم غير مهتم، والشكل الآتي يوضح هذه النسب:

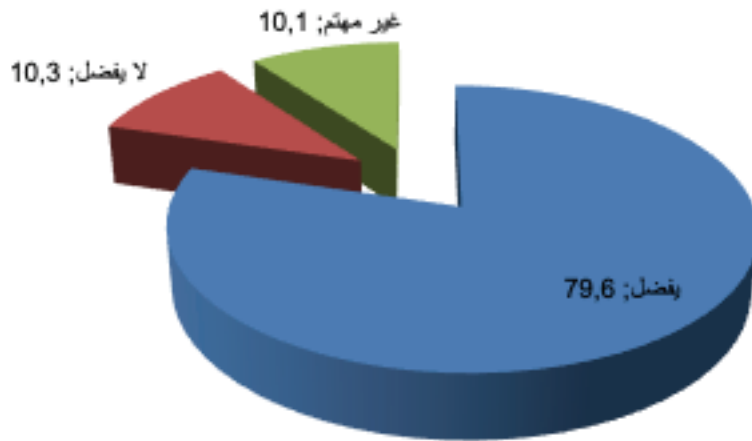


إن من أسباب تقدم المجتمعات وجود سياسات صحية تشمل جميع المواطنين، وهو طموح لدى الشباب السوري الذي رأى، بحسب التفضيل المرتفع، أن من قوام سورية المستقبل وجود سياسات دعم وضمان صحي.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، لم تُوجد فروقات ذات دلالة بين العبارة وجميع المتغيرات المستقلة، فقد كانت النسب شبه متساوية في مستوى الجنس والعمر ومكان الإقامة والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والعملية.

التنمية في سورية المستقبل

كانت العبارة المباشرة لموضوع التنمية هي «انتهاج سياسات التنمية المستدامة لكل المحافظات، يسهم بإقرارها وإدارتها أبناء المحافظة». وقد جاءت نسبة التفضيل بنسبة (79.6 في المئة) مقابل نسبة (10.3 في المئة) لا يفضلون، ونسبة (10.1 في المئة) غير مهتمين، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي:



عانت الخطط التنموية التي أقرتها الحكومات المتعاقبة في سورية فشلاً واضحاً في تحقيق أهدافها، وجرى تهميش لبعض المناطق التي كانت معروفة بنموها في مجالات الزراعة مثلاً، فكانت عملية إفقار للكثير من المناطق على أسس سياسية في بعض الأحيان، كما حصل مع إهمال منطقة الجزيرة السورية والمنطقة الشرقية وإهمال الأرياف وتركز الإنفاق التنموي على المدن الرئيسية وبخاصة في دمشق وحلب ودرعا وإدلب حتى مدن الساحل، من هنا قد يكون سبب القبول بالتنمية المستدامة على أسس محلية خاصة بكل مدينة بشكل مستقل نسبياً، فحاز نسب تفضيل تُعدّ عالية.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فقد كان هناك فروقات لصالح الذكور على الإناث بحسب متغير الجنس بلغت (77.8-81.5 بالمئة). أما بحسب العمر فقد كانت هناك فروقات لصالح الشريحة العمرية (24-29) على الشريحتين الأخريتين، وبالعلاقة مع متغير الحالة الاجتماعية فلم تكن هناك فروق تُذكر في التفضيل، إذ كانت شبه متقاربة باستثناء فئة الأرامل بصفقتها أقل نسبة في التفضيل.

وبالعلاقة مع متغير المستوى التعليمي، فقد كانت الفروق لصالح أصحاب المستوى التعليمي المرتفع ثم المتوسط ثم المتدني بنسبة (61.8-75.5-88.3 في المئة) على التوالي، كما كانت لصالح من يعملون مقابل من لا يعملون بحسب متغير الحالة العملية بنسبة (84.7 في المئة) مقابل نسبة (68.5 بالمئة).

وبحسب متغير مكان الإقامة الحالي، فقد كانت النسب كلها متساوية في التفضيل باستثناء مناطق سيطرة الجيش الوطني التي كانت نسبة التفضيل فيها ضئيلة جداً (24 بالمئة).

رابعاً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من ناحية التعليم

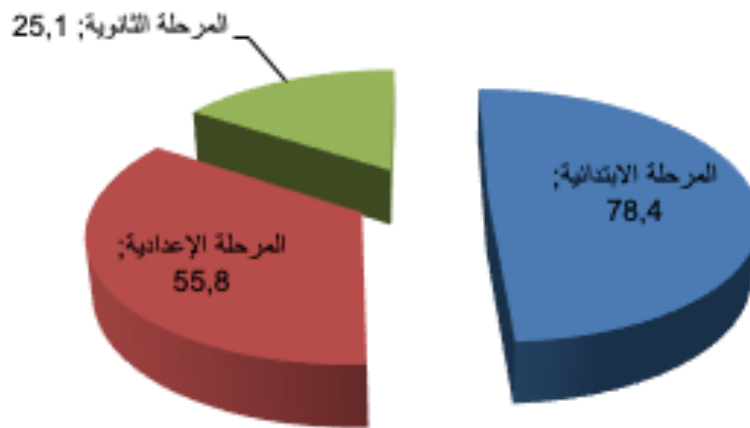
لمعرفة تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من الناحية التعليمية وأهم تفضيلاتهم في هذا الخصوص، طُرحت مجموعة من العبارات وعددها (17) عبارة، تعبر عن تصورات مختلفة لأنماط وسياسات التعليم في سورية المستقبل، وطلب من المبحوثين، أفراد عينة الدراسة، وضع آرائهم حول هذه القضايا من جهة التفضيل أو عدم التفضيل أو عدم الاهتمام.

الاختلاط (الذكور والإناث) في المراحل الدراسية

طُرحت أربع عبارات تغطي هذا التصور، وهي:

- وجود مدارس مختلطة في المرحلة الابتدائية
- وجود مدارس مختلطة في المرحلة الإعدادية
- وجود مدارس مختلطة في المرحلة الثانوية
- وجود جامعات للذكور وأخرى للإناث

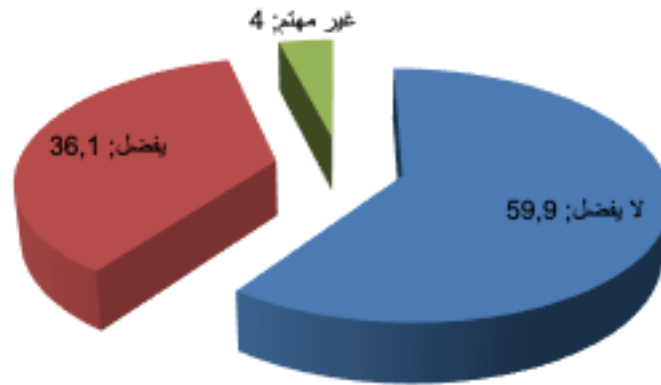
بيّنت النتائج وجود تفضيل بنسبة عالية للمدارس المختلطة في المرحلة الابتدائية بنسبة (78.4 بالمئة)، وبدء تناقص التفضيل مع المراحل التالية. فقد كانت نسبة من يفضلون ذلك في المرحلة الإعدادية (55.8 بالمئة)، وتناقصت إلى نسبة متدنية في المرحلة الثانوية (25.1 بالمئة)، والشكل البياني التالي يوضح نسب التفضيلات:



عبر النسب السابقة، يتضح أن التحفظ على الاختلاط بين الذكور والإناث، في المدارس، يزداد كلما تقدم العمر وأصبحوا في مرحلة الشباب، ويعود هذا الأمر إلى البيئة السورية المحافظة عمومًا، وفي قضايا الاختلاط في المدارس تحديدًا، فالاختلاط في مرحلة الطفولة حتى نهاية المرحلة الابتدائية يبدو مقبولاً لدى الأهالي، أما في المراحل العمرية المتتالية فهو يدخل في خانة المحظورات والتخوف من العلاقات العاطفية التي قد تنشأ مبكرًا بين الشباب.

ومع ذلك فإن وجود تفضيل عال للاختلاط في المرحلة الإعدادية يُعد خطوة متقدمة، ولا سيّما أن النظام التعليمي الرسمي في سورية لم يكن يوجد في نظامه مدارس مختلطة في هذه المرحلة.

أما بخصوص التعليم الجامعي فلم يفضل الشباب وجود جامعات منفصلة للذكور وأخرى للإناث، وكانت نسبة من فضلوا هذا الخيار (36.1 بالمئة)، ونسبة (4 في المئة) لغير مهتمين، مقابل نسبة (59.9 في المئة) لم يفضلوا ذلك، وهذا يتماشى عمومًا مع سياسات التعليم التي كانت سائدة، مع ملاحظة طفيفة في ارتفاع نسبة من يفضلون الجامعات المنفصلة، وقد كانت النسبة العليا في مناطق سيطرة الجيش الوطني، وهي ربما تكون قادمة من طبيعة المجتمع المحافظ هناك أو من التأثير ببعض الأفكار التي سادت أثناء الحرب من قبل بعض التنظيمات الراديكالية التي لها مواقف محافظة فرضتها على السكان.

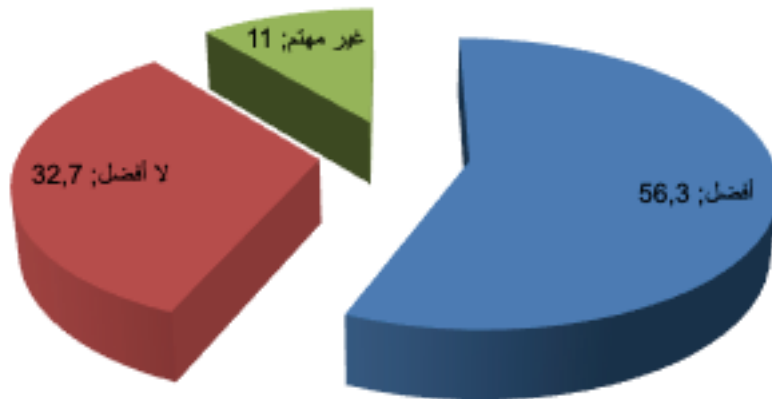


خصوصية الهويات القومية في التعليم

طُرحت عبارتان حول هذا الموضوع:

- وجود مدارس باللغة الخاصة بالمكونات القومية الأخرى (غير العربية)

فضل نسبة (56.3 في المئة) من الشباب هذا الخيار، مقابل (32.7 في المئة) لم يفضلوا ذلك، ونسبة (11 في المئة) منهم من غير المهتمين.



وتُعد نسبة التفضيل مقبولة قياسًا بالقمع الذي مارسه النظام طوال عقود بحق الكثير من المكونات السورية، ولا سيّما الأكراد منهم، ومع ذلك فعلى الرغم من اعتقادنا بأن نسبة التفضيل هنا تُعدّ إيجابية، لكن التخوف من الشباب قد يكون نابغًا من التوجس من تقسيم سورية ووجود الحقوق القومية والإثنية مبررًا لهذا التقسيم.

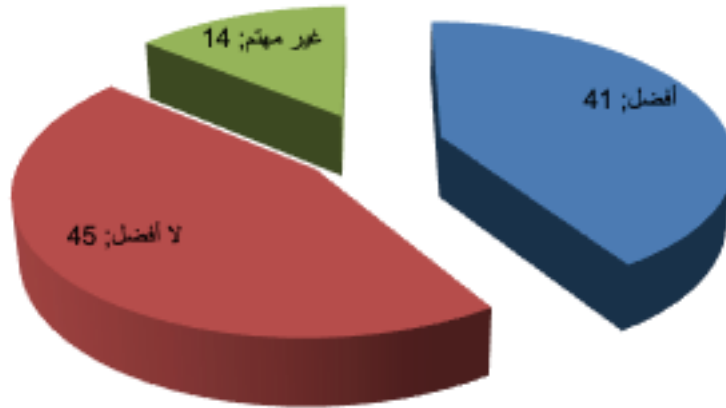
وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فقد كانت هناك فروق في التفضيل لصالح الإناث على الذكور بنسبة (51-61.5 بالمئة). وبحسب متغير العمر فقد كانت هناك فروق لصالح الشريحة العمرية (18-23) بنسبة (69 في المئة) على حساب شريحة (24-29) بنسبة (62.9 في المئة) وشريحة (30-35) بنسبة (47.2 بالمئة)، ويبدو أن الشباب في الفئة العمرية الأدنى عمرًا هم الأبعد عن حدود الأيديولوجيا وصراعاتها، والأقرب إلى مناخ الحقوق والانفتاح.

وبحسب متغير الحالة الاجتماعية، فقد وُجدت فروق في التفضيل لصالح العازبين والمتزوجين بنسب كبيرة، أما من حيث متغير المستوى التعليمي فقد كانت الفروق لصالح المستوى التعليمي العالي والمتوسط على حساب المستوى التعليمي المتدني.

وُجدت بعض الفروق بحسب الحالة العملية لفئة من يعملون والطلاب على حساب فئة من لا يعملون. وبحسب متغير مكان الإقامة الحالي، فقد كانت نسب التفضيل العليا لصالح مناطق المكون الكردي ولبنان والأردن وتركيا، مقابل انخفاضها تنالياً في دول أوروبا ومناطق سيطرة النظام وإدلب ومناطق سيطرة الجيش الوطني.

• وجود جامعات باللغة الخاصة بالمكونات القومية غير العربية

نالت هذه العبارة نسبة ضئيلة من التفضيل، فقد كانت نسبة التفضيل (41 بالمئة)، ونسبة عدم التفضيل (45 بالمئة)، ونسبة غير المهتمين (14 بالمئة).



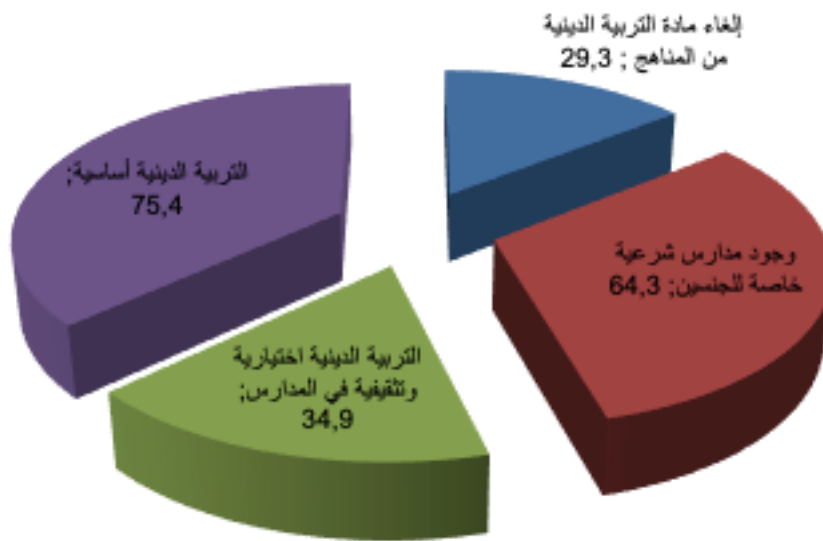
يمكن القول إن هناك رغبة لدى الشباب في حرية اختيار المكونات القومية لنمط تعليمها وثقافتها بعد عقود القمع الثقافي الذي تهمشت فيه، ومع أن نسبة التفضيل هي (41 بالمئة)، فإننا نعدّها نسبة عالية في هذا الميدان، ولا سيّما أن النظام السوري اشتغل طويلاً في تشويه واقع تلك المكونات وبخاصة المكون الكردي.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة كانت هناك فروق واضحة لصالح الإناث على حساب الذكور في متغير الجنس، وبحسب متغير العمر فقد كانت الفروق لصالح الشريحة العمرية (18-23) وهي الشريحة التي عاشت أيام الثورة والحرب بعد ذلك، ولم تُمارس عليها أيديولوجيا إقصاء المكونات القومية والعرقية الأخرى، وبحسب متغير المستوى التعليمي، فقد كانت الفروق لصالح المستوى التعليمي المرتفع والمتوسط على حساب المستوى التعليمي المتدني، ولم تُوجد فروق بحسب الحالة العملية، أما بخصوص متغير مكان الإقامة الحالي، فقد كانت النسبة العليا في مناطق المكون الكردي ومناطق سيطرة النظام وتركيا، على حساب انخفاضها في المناطق الأخرى وصولاً إلى أدنى نسبة تفضيل في مناطق سيطرة الجيش الوطني.

المواد الدينية في المراحل التعليمية

طُرحت في هذا المحور أربع عبارات تعبر عن المناهج الدينية ووجودها في مراحل التعليم، وهي:

- إلغاء مادة التربية الدينية من المناهج التربوية
- وجود مدارس شرعية خاصة لكل من الذكور والإناث
- مادة التربية الدينية اختيارية وتثقيفية في المدارس بمراحلها كافة
- مادة التربية الدينية أساسية وتُحسب درجتها في مفاضلات دخول الجامعة



اتضح من النسب السابقة وجود اتجاهين، أحدهما فضّل وجود مدارس شرعية خاصة بالجنسين، وهو ما كان سائداً قبل الثورة، وبقيت نسبة تفضيله عالية 64.3 بالمئة، إن العلوم الشرعية تُعد تخصصاً مستقلاً في معظم الثقافات وهذا ينطبق أيضاً على الثقافة الإسلامية، ومع ذلك، وبحسب اعتقادنا، فإن وجود هذه المدارس يجب أن تُعاد هيكلته، أو يجب أن تُدرس العلوم الأخرى توازياً معه، وذلك للفائدة العلمية والتعابر بين المعارف.

والاتجاه الثاني الذي بلغت نسبته (75.4 في المئة) فضّل بقاء مادة التربية الدينية في المناهج الدراسية، وفضّل أن تُحسب درجاتها ضمن المجموع المؤهل لدخول الاختصاصات الجامعية، في وقت نعلم فيه أن في سورية لا تُحسب مادة التربية الدينية من المجموع الكلي لطلاب الشهادة الثانوية.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فقد كان هناك فروقات طفيفة لصالح الذكور على الإناث بحسب متغير الجنس، أما بحسب المستوى العمري فقد كانت الفروق لصالح الشريحتين العمريتين (29-24/35-30) على حساب الشريحة العمرية (23-18).

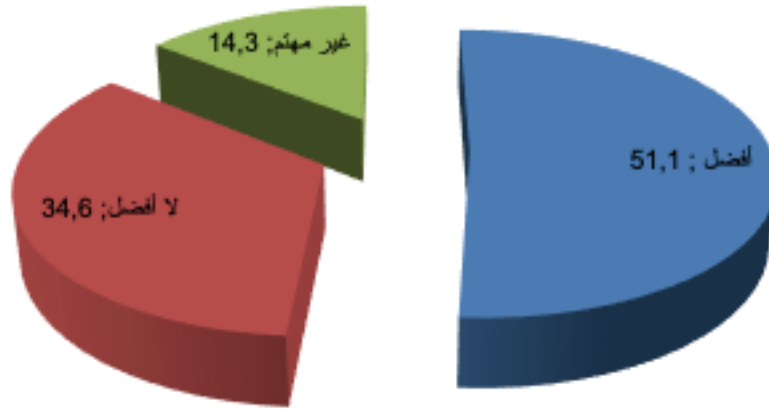
ولم توجد فروق ذات دلالة بحسب متغير الحالة الاجتماعية، أما بحسب متغير المستوى التعليمي فقد كانت هناك فروق لصالح المستوى التعليمي المرتفع ثم المتوسط على حساب المستوى التعليمي المتدني، كما كانت

هناك فروق لصالح من يعملون مقابل من لا يعملون والطلاب، بحسب متغير الحالة العملية. وبحسب مكان الإقامة الحالي، فقد كانت نسب التفضيل العليا للمقيمين في مناطق سيطرة النظام ولبنان والأردن ودول أوروبا وإدلب، مقابل انخفاضها في المناطق الأخرى وصولاً إلى أدنى نسبة تفضيل في مناطق المكون الكردي.

العلاقة بين التعليم ونظام الحكم السياسي

وُجهت ثلاث عبارات في هذا المحور:

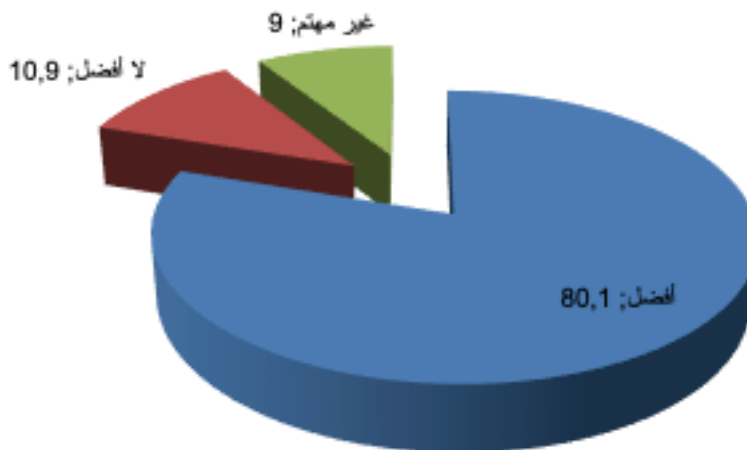
- حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، التاريخ) عن أيديولوجيا النظام السياسي الحاكم جاءت نسبة التفضل في هذه العبارة متوسطة وبلغت (51.1 في المئة) مقابل (34.6 في المئة) لم يفضلوها و(14.3 في المئة) منهم غير مهتم.



وقد يعود السبب في تدني هذه النسبة إلى رغبة الشباب في سرد تاريخ الثورة السورية والقمع والاعتقال والتهجير الذي مارسه النظام السوري الحالي بحق السوريين، وهو ما يجب أن يكون مستمرًا في كتب التربية الوطنية والتاريخ، على اعتبار أن رؤية سورية المستقبل تتضمن سرديّة الثورة السورية وما أفرزته من تأثيرات كبيرة على المكونات السورية كافة.

- حيادية الجامعات عن الأحزاب السياسية كافة

حازت هذه العبارة على أعلى نسبة تفضيل بين عبارات هذا المحور بنسبة (80.1 في المئة) مقابل (10.9 في المئة) لا يفضلون، و(9 في المئة) غير مهتمين.



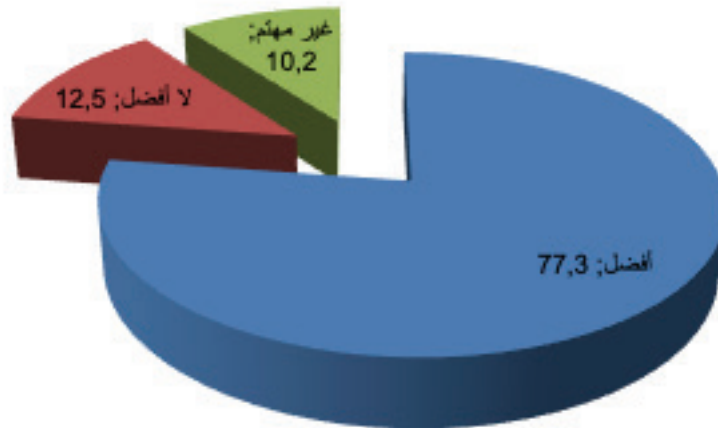
ويعود ارتفاع النسب هذه بتصورنا إلى سيطرة حزب البعث ومؤسساته على الحياة الجامعية طوال عقود حكم البعث حتى الآن، وهو ما كرّس المحسوبية والواسطة والوشاية وتصفية الحسابات الشخصية بناء على تليفق التهم والتقارير، وهو ما طال الأساتذة والطلاب على حد سواء.

وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، فقد كانت هناك فروق في التفضيل لدى الذكور على حساب الإناث بحسب متغير الجنس (72.8-87.5 بالمئة). أما بحسب متغير العمر فقد كانت الفروق لصالح الشريحتين العمريتين (29-24/35-30) على حساب الشريحة العمرية (18-23)، وذلك، في الغالب، بسبب معاشتهم التجربة المباشرة في تحويل الجامعات إلى ما يشبه الفروع الأمنية زمن البعث، وهذا ينطبق على المستوى التعليمي إذ كانت النسبة أعلى لدى أصحاب التعليم المرتفع ثم المتوسط والمتدني، ولم توجد دلالة فروق بحسب الحالة العملية بين من يعمل ومن لا يعمل والطلاب.

وبحسب متغير الإقامة الحالي، فكانت النسب الأعلى تتألياً في الأردن وإدلب ومناطق المكون الكردي ودول أوروبا وتركيا، وصولاً إلى أدنى نسبة تفضيل في مناطق سيطرة الجيش الوطني.

إلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعات كافة (أبناء الشهداء، أبناء أعضاء الهيئة التدريسية، الانتماء الحزبي)

حازت هذه العبارة على نسبة تفضيل عالية (77.3 في المئة) مقابل (12.5 في المئة) من عدم التفضيل و(10.2 في المئة) من غير المهتمين.

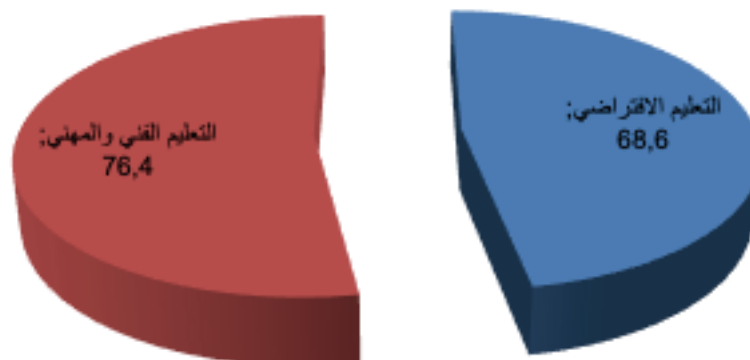


إن وجود هذه النسب يأتي، بحسب اعتقادنا، بسبب التجاوزات الكبيرة التي كانت في سياسيات القبول الجامعي، وكان من شأنها حرمان كثير من الطلاب من دخول التخصص الذي يرغبون فيه، مقابل إعطائه لطلاب آخر لأنه ابن شهيد في أحد الحروب القديمة أو ابن أحد الأساتذة الجامعيين، وقد مرت مدة، في الثمانينيات من القرن الماضي، على الجامعات السورية كان يدخل الطالب التخصص الذي يريده إذا اتبع دورة في «القفز المظلي الشبيبي» التابع لحزب البعث، فضلاً عن الإيفادات الخارجية التي كانت في غالبيتها قائمة على الواسطات والمحسوبيات، وأدى ذلك إلى تخريج جيش من الجامعيين من ذوي المستوى العلمي الضحل، وهذا أثر على مهنة الكثير مثل مهنة الأطباء والمهندسين، وجعل جامعة دمشق تتراجع إلى مراتب متدنية في التصنيف العالمي للجامعات.

أشكال جديدة في التعليم

قصدنا بأشكال التعليم الجديدة هو إيلاء أهمية للتعليم غير الفيزيائي والرفع من قيمة التخصصات المهنية، في محاولة لفهم تقبل تغير القيمة الاجتماعية للتخصص والمهنة المرتبطة به، وهنا قمنا بتوجيه عبارتين:

- الاعتماد على التعليم الافتراضي بموازاة التعليم الفيزيائي، وقد كانت بنسبة تفضيل بلغت (68.6 بالمئة)
- التركيز على التعليم الفني والمهني بما تتطلب التنمية المحلية، وقد كانت بنسبة تفضيل (76.4 بالمئة)





أرست التغيرات التي فرضها نظام الوقت والعمل والتعليم الكثير من التحولات في نمط الحياة، فقد أصبحت الكثير من الأعمال تُدار من المنزل عبر شبكات الإنترنت ولم يبق الوجود الفيزيائي ضرورياً في بعض الأعمال، وكذا الأمر بخصوص التعليم، فالحصول على الشهادات لم يبق مرتبطاً بنمط التعليم الفيزيائي، بل أصبح التعليم الافتراضي موجوداً يأخذ فيه الدارس شهادته من أي مكان في العالم، وهذا يبرر تقبل الشباب لهذا النمط لأنه يواكب وتيرة التسارع بالتوازي مع بقية المجتمعات، وكذلك فإن التعليم الفني والمهني وربطه بمدخلات ومخرجات عمليات التنمية من شأنه أن يفتح الكثير من التخصصات من ناحية، ومن ناحية أخرى يغير قيمة التخصص العلمي اجتماعياً، فلا يعود تقدير المهنة لتخصصات الطب والهندسة وما شاكلها فحسب، إنما لما تفرضه طبيعة نجاح الفرد في مهنته وفائدتها له ولمجتمعه، وهذا يبرر، بحسب تصورنا، هذه النسبة المرتفعة في التفضيل.

ويجدر بنا التنويه إلى أن أدنى نسبة في محور التعليم كانت لوجود مدارس بلغات أجنبية، وكانت نسبة التفضيل (36.8 بالمئة)، ولوجود جامعات بلغات أجنبية كانت النسبة (42.6 بالمئة).

خامساً- تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من ناحية الإعلام وأشكال التعبير

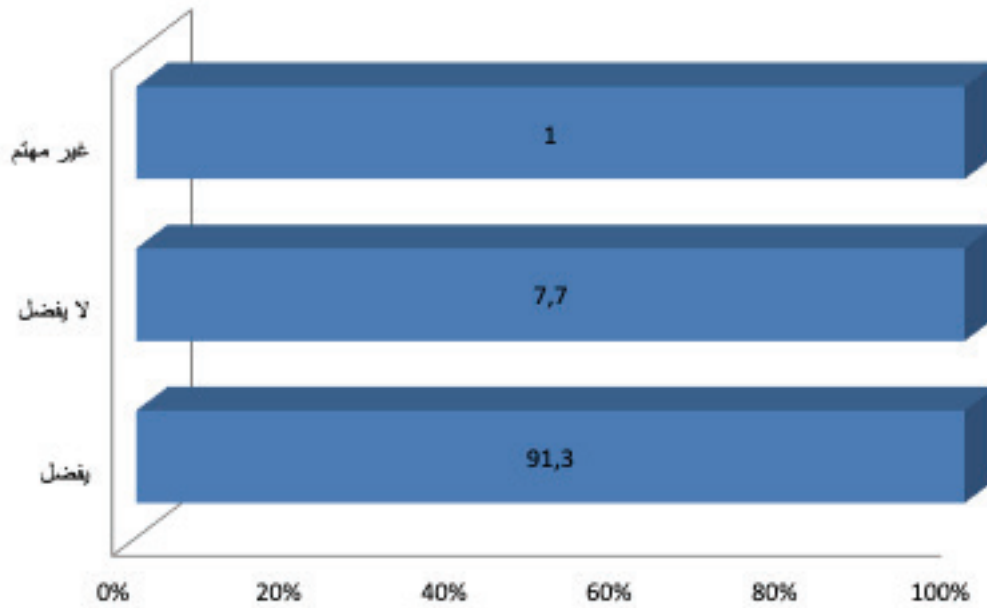
لمعرفة تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل من ناحية الإعلام وأشكال التعبير وأهم تفضيلاتهم في هذا الخصوص، طُرحت مجموعة من العبارات وعددها (11) عبارة، تعبر عن تصورات مختلفة لممارسة الإعلام والقضايا التي يتناولها وينتقدونها وحدود الحرية الإعلامية وأشكال التعبير في سورية المستقبل، وطلب من المبحوثين، أفراد عينة الدراسة، وضع آرائهم حول هذه القضايا من جهة التفضيل أو عدم الاهتمام.

حرية الإعلام

شمل محور الإعلام الكثير من العبارات، ولا سيما أن الإعلام يتقاطع مع العديد من بوابات النقد في جوانبه الاقتصادية والسياسية وغيرها. وقد شمل هذا المحور عبارة أساسية وست عبارات فرعية. وكانت العبارة الرئيسية هي:

• حرية الإعلام بشتى أنواعه

وقد حازت نسبة تفضيل مرتفعة بلغت (91.3 بالمئة)، مقابل (7.7 في المئة) من الذين لا يفضلون، و(1 في المئة) من غير المهتمين، كما يتوضح من الشكل البياني الآتي:



عانى الإعلام في سورية، قبل وأثناء الثورة، جملة صعوبات تتعلق بالرقابة وعدم حرية النشر في كل القضايا التي تتعلق بالتجاوزات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وهذا غيَّب دور الإعلام في سورية بصفتها سلطة رابعة في ظل نظام دكتاتوري يسيطر عليه الإعلام الرسمي بوسائطه كافة.

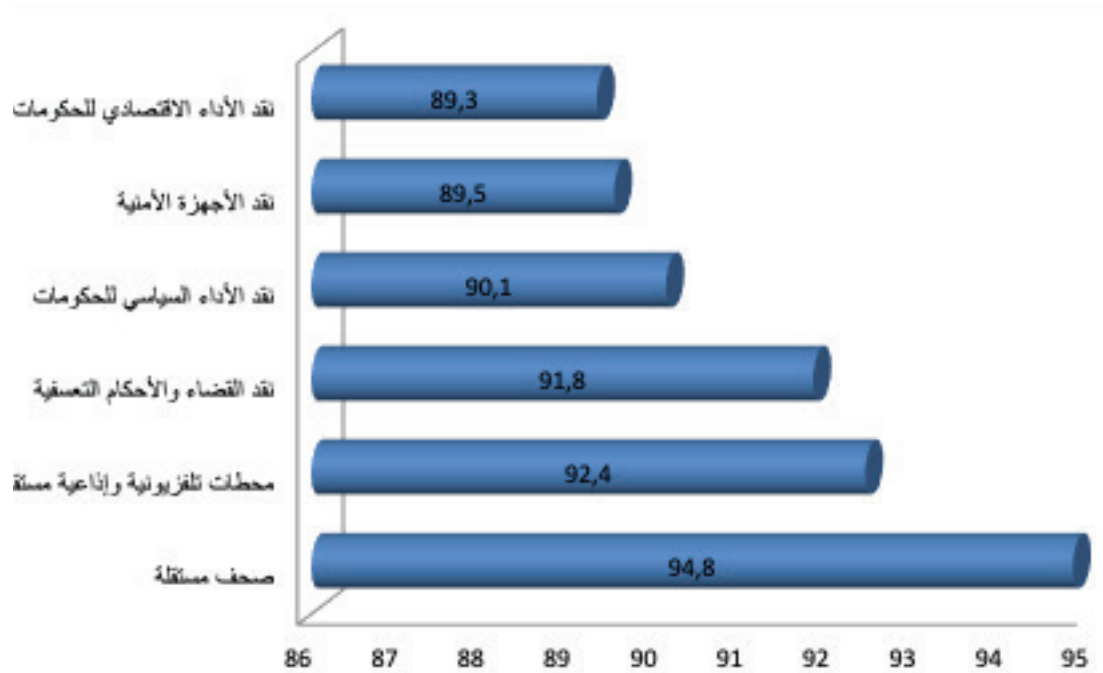
وبالعلاقة مع المتغيرات المستقلة، وُجدت فروق طفيفة لصالح الذكور على الإناث بحسب متغير الجنس (88-94.5 بالمئة). وبحسب العمر فقد كان هناك فروق في التفضيل لصالح الفئة العمرية (30-35) على حساب الفئتين الأخريين، بسبب معاناة هذا الجيل القمع الإعلامي المرافق للقمع في مستويات أخرى في الحياة العامة.

وبحسب متغير المستوى التعليمي، كانت النسبة أعلى لدى أصحاب التعليم المرتفع ثم المتوسط والمتدني، ولم توجد فروق ذات دلالة حسب متغير الحالة الاجتماعية والحالة العملية.

وبحسب مكان الإقامة، وعلى الرغم من ارتفاعها في جميع المناطق، لكن وُجدت فروق لصالح المقيمين في أوروبا ولبنان والأردن ومناطق سيطرة النظام وإدلب ومناطق سيطرة الجيش الوطني، على حساب المقيمين في تركيا ومناطق المكون الكردي.

أما في ما يخص العبارات الفرعية الست، فقد كانت تتعلق بجوانب مختلفة من ممارسة الإعلام، وقد حازت جميعها نسب تفضيل عالية:

- وجود صحف مستقلة عن الصحف الرسمية للحكومة
- وجود محطات تلفزيونية وإذاعية مستقلة عن إعلام الحكومة
- حرية نقد القضاء والأحكام
- حرية نقد الأداء السياسي للحكومات
- حرية نقد الأجهزة الأمنية
- حرية نقد الأداء الاقتصادي للحكومات



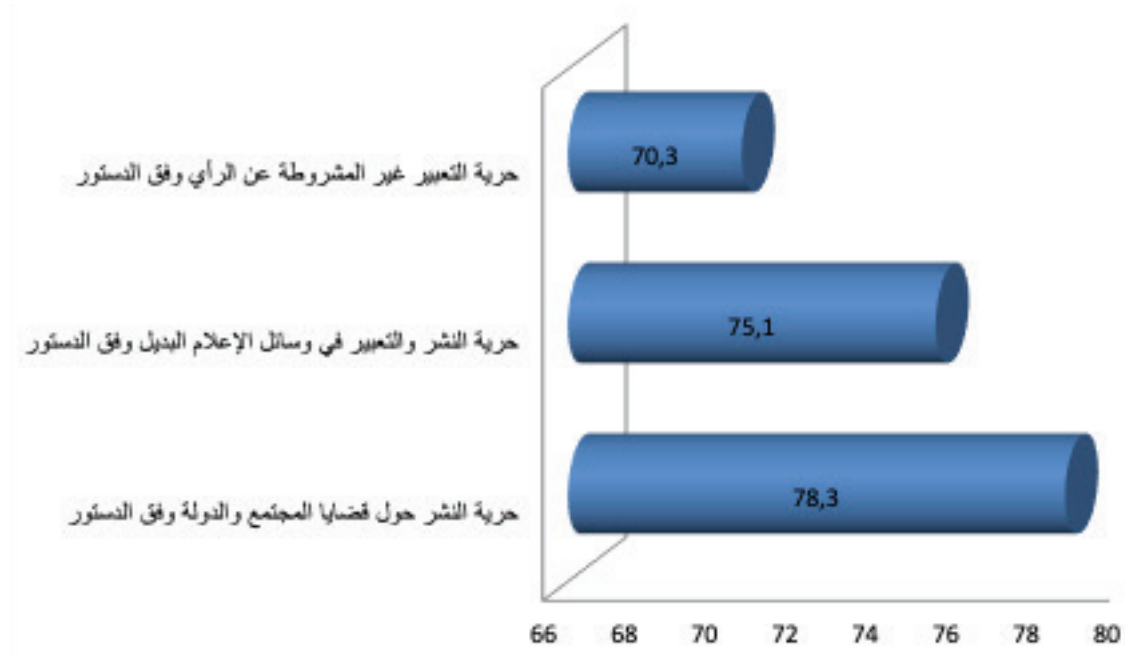
كان غياب فاعلية الإعلام، بصفتها سلطة رابعة خلال عقود حكم البعث الطويلة في سورية، دافعاً قوياً لارتفاع اتجاه نسبة التفضيل لدى الشباب السوري حول الدور الحقيقي الذي يجب أن يمارسه الإعلام بوسائطه كافة، ولا سيما تلك المتعلقة بنقد كل ما يتعلق بالحياة العامة والسياسيات الحكومية وآليات عمل السلطات المختلفة.

ولذلك فقد كانت أعلى نسبة تفضيل، بين كل التفضيلات المرتفعة جداً، هي «وجود صحف مستقلة عن الصحف الرسمية للحكومة» بنسبة (94.8 بالمئة)، و«وجود محطات تلفزيونية وإذاعية مستقلة عن إعلام الحكومة» بنسبة (92.4 بالمئة). وهذا يرشدنا إلى عقود رقابة الأقلام الناقدة والحرّة، من نظام البعث الشمولي في سورية.

حرية الرأي والتعبير

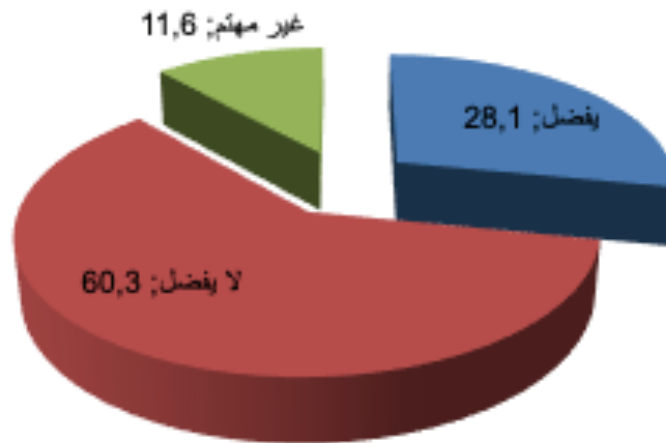
وقد ضُمن هذا المحور أربع عبارات هي:

- حرية التعبير عن الرأي غير المشروطة وفق ما يحدده الدستور (70.3 بالمئة)
- حرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة وفق ما يحدده الدستور (78.3 بالمئة)
- حرية النشر والتعبير في وسائل الإعلام البديل (فيسبوك، تويتر، الخ) وفق ما يحدده الدستور (75.1 بالمئة)



ارتباطاً مع حرية الإعلام، كان الاتجاه نحو التفضيل في قضايا حرية الرأي والتعبير مرتفعاً أيضاً، وهذا يفسر سياسة كم الأفواه والاعتقالات التي كانت تُسجّل تحت اسم «قضايا الرأي والتعبير» في ظل النظام البعثي الدكتاتوري.

عدم الرقابة على نشر الكتب



في موضوع عدم الرقابة على نشر الكتب، لم تفضل نسبة (60.3 في المئة) غياب الرقابة على نشر الكتب، مقابل نسبة (28.1 في المئة) من عينة الدراسة فضلها، ونسبة (11.6 في المئة) من غير المهتمين، وقد يكون السبب في ذلك خشية الشباب نشر كتب من شأنها الإساءة إلى تاريخ أودين أو ثقافتها، أو العادات والتقاليد الخاصة بثقافة المجتمع، بالإضافة إلى التاريخ الطويل من المنع والرقابة الذي عاش فيه مجتمعنا السوري كغيره من المجتمعات المشابهة بنظام حكمها الدكتاتوري، ورسّخ أموراً عدة ما تزال عالقة في تصوراتنا، ومنها موضوع الرقابة وعدم حرية نشر الكتب، وهو مؤشر إلى أن قيمة الحرية لم تبلغ مستوى عصرياً بعد.

سادساً- الدولة السورية وهويتها في المستقبل

يُعدّ موضوع الهوية في سورية من الموضوعات الإشكالية في مجال الفكر السياسي والممارسات السياسية لدى معظم التيارات السياسية الرئيسية (القومية العربية، الإسلامية، الاشتراكية، اليسارية، القومية الاجتماعية السورية)، التي تتضمن مجموعة من المغالطات السياسية والثقافية حول المحددات والمرجعيات الخاصة بها، إلى حد يمكن القول فيه: أن سورية تعيش أزمة هوية وطنية واضحة المعالم، فهي أزمة مركبة ومعقدة من خلال تعبير السوريين عن أنفسهم في الفضاء السوري بهويات مختلفة (قومية، دينية، مذهبية، طائفية، عشائرية، وطنية، أيديولوجية).

بعد ظهور الدولة السورية، بحدودها السياسية المتعارف عليها في اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916، برزت المرجعية العربية من دون القطع مع المرجعية الإسلامية، من خلال ما يُسمى (الثورة العربية) التي قادها الشريف حسين بصفته قائد مسلم عربي ضد الحكم الإسلامي العثماني، بالتحالف مع فرنسا وبريطانيا، حيث تأسست المملكة العربية السورية بقيادة الملك فيصل الأول عام 1920، من دون الأخذ بالحسبان الخصائص الثقافية والديموغرافية للمواطنين الموجودين في هذا الكيان السياسي الوليد، التي لم تستمر طويلاً، إذ قامت فرنسا بفرض انتدابها على سورية.

ظهرت أولى ملامح هوية سورية خالصة، في المؤتمر السوري العام (1918 – 1920)، إذ كان الشعار الرئيس للمؤتمر (سورية للسوريين) ضمن دولة وطنية معاصرة، متماهية مع النمط الأوروبي للدولة الحديثة.

استمرت الهوية الوطنية السورية بالتبلور، في مرحلة الانتداب الفرنسي، وتجسدت بالثورة السورية الكبرى عام 1925، ببعدها الديمقراطي من خلال تأييد مبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء، فأخذت تتشكل هوية سورية على مستوى الشعور بالخصوصية، إلى جانب بروز هويات فرعية ذات بعد طائفي، استندت إليها فرنسا بالإعلان عن دول المشرق (دولة سورية في دمشق، ودولة العلويين في اللاذقية، ودولة الدروز في السويداء، ودولة حلب).

مع بداية الاستقلال تبلورت الهوية الوطنية السورية ببعدها العربي بشكل واضح، عبر قوى ليبرالية (حزب الشعب والكتلة الوطنية) وعبر التأسيس لدولة وطنية ديمقراطية تعددية، لكن الوقت لم يسعها بالتجذري في المجتمع السوري، حتى بدأت سلسلة من الانقلابات العسكرية (1949-1954)، بالإضافة إلى بروز ثلاث هويات ذات طابع أيديولوجي عملت على تفكيك الهوية الوطنية السورية، ابتداءً بالهوية الإسلامية التي تستند إلى عقيدة الصراع الديني الحضاري العالمي، والهوية الاشتراكية ذات الصبغة الأممية، والهوية القومية العربية المستندة إلى مشروع قومي عربي وحدوي وهي، والهوية القومية السورية التي تشمل كلاً من سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق.

تجسد مشروع الهوية القومية العربية الوهمية بانقلاب عسكري من ضباط البعث والناصرين عام 1963، وانفراد ضباط البعث بالسلطة في ما بعد، فوضع حزب البعث تصوراً تخيلياً لمفهوم الهوية العربية، هارباً من كل ما يتعلق بالهوية السورية، وعدّ كل من يعارض تصوره القومي العربي التخلي عن الهوية العربية ليس بمواطن، ويحق للدولة إبعاده، كما جاء في المادة (11) من المبادئ العامة لحزب البعث.

سادت الهوية القومية العربية في سورية، مقابل تنحي الهوية الوطنية السورية، كشكل من أشكال الهروب من

المستحقات الوطنية، وبخاصة بانقلاب الأسد الأب عام 1970، إذ كرّس هوية قومية عربية متخيلة شكلية، قسريًا على مجموع المواطنين، من خلال الانتساب إلى تنظيمات سياسية قسريًا (طلّاع البعث، وشبيبة الثورة، وحزب البعث، والتنظيمات الشعبية والنقابية الرديفة لحزب البعث)، واختُزلت الهوية بالتنظيمات البعثية ذاتها، وفي الثمانينيات، اختُزلت بالأسد نفسه، بعد رفع شعار «سورية الأسد»، و«قائدنا للأبد حافظ الأسد»، وفي الوقت نفسه دُعمت التيارات الإسلامية التقليدية، غير السياسية والداعمة للنظام، من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لبناء أعداد كبيرة جدًا من المساجد ومعاهد تحفيظ القرآن والمعاهد والجامعات الإسلامية التعليمية.

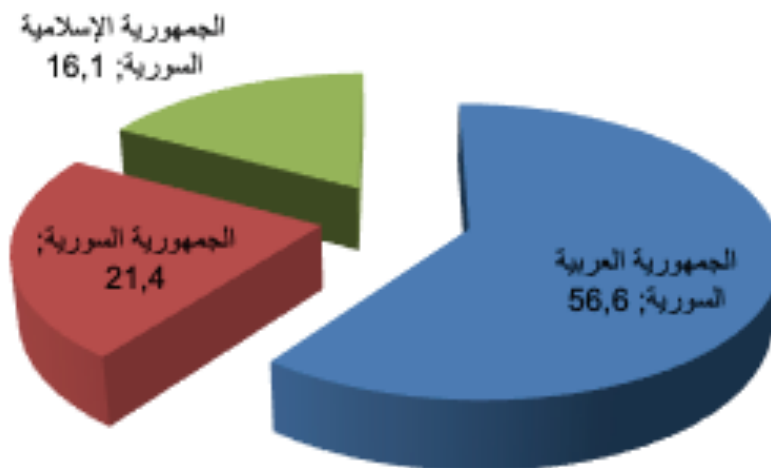
انطلقت الثورة السورية 2011 رافعة هوية وطنية سورية بامتياز في أشهرها الستة الأولى، فحاول الشباب السوري بلورة هوية وطنية سورية جامعة للسوريين، عبر شعاراتهم الرئيسية (ثورتنا ثورة لكل السوريين) أو عبر التسميات الوطنية الجامعة للسوريين كافة، التي أُطلقت على أيام الجُمع للتظاهرات السلمية، ولكنها لم تدم طويلاً فتسلّحت الثورة، واندلعت الحرب في سورية، وبرزت الهويات الفرعية ذات البعد الديني، والمذهبي، والطائفي، والعربي والجغرافي.

استنادًا إلى هذا الواقع السياسي المتصدع للهوية السورية، حاولنا التعرف إلى تصورات الشباب السوري للهوية المفضلة لسورية في المستقبل ودوائر الانتماء المرغوبة منهم.

الاسم المفضل لسورية المستقبل

جدول رقم (6) يوضح الاسم المفضل لسورية المستقبل عند أفراد العينة

الرقم	العبارة	أفضل	غير مهتم	لا أفضل	المجموع
1	الجمهورية العربية السورية	56.6	8.4	35	100
2	الجمهورية السورية	21.4	8.8	69.9	100
3	الجمهورية الإسلامية السورية	16.1	14.3	69.6	100



وفقًا للبيانات في الجدول رقم (6)، تبين أن النسبة الأعلى من الشباب عينة الدراسة تبلغ (56.6 في المئة) من الشباب وافقوا على الاستمرار في الاسم الحالي لسورية بالمستقبل «الجمهورية العربية السورية»، مقابل

نسبة (21.4 في المئة) من الشباب فضّلوا «الجمهورية السورية»، واسم «الجمهورية الإسلامية السورية» حاز نسبة (16.1 بالمئة).

علماً أن اسم «الجمهورية السورية» بقي منذ الاستقلال 1946 حتى انقلاب الانفصال السوري عن مصر 1961، باستثناء مرحلة الوحدة مع مصر من 1956 إلى 1961، إذ أُطلق اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، ومن تاريخ الانفصال 1961 حتى تاريخ إنجاز البحث 2020 التسمية الرسمية هي «الجمهورية العربية السورية».

بعد الثورة السورية عام 2011، طالب العديد من السوريين المعارضين بالعودة إلى التسمية الأولى «الجمهورية السورية» بما فيه رفع العلم السوري الذي كان في تلك المرحلة في التظاهرات والمناسبات الوطنية والسياسية، وباعتماده علماً للمعارضة السورية.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين مكان الإقامة الحالي لأفراد عينة الدراسة، والاتجاهات نحو الاسم المفضل لسورية في المستقبل، عبر النسب الآتية، (81 في المئة) من الشباب عينة الدراسة المقيمين في تركيا، و(72 في المئة) من المقيمين في إدلب وريفها، و(66 في المئة) في بلدان أوروبا، و(65 في المئة) من المقيمين في الأردن فضّلوا الجمهورية العربية السورية مقابل (58 في المئة) من المقيمين في مناطق النظام السوري، و(40 في المئة) من المقيمين في لبنان، بينما فضلت نسبة (6 في المئة) من المكون الكردي والمقيمين في مناطق سيطرة قوات «PYD» الكردية، وهذا يعود إلى التوجهات السياسية الرئيسية في التيارات السياسية الممثلة للمكون الكردي في سورية، وفهم الممثلون في اللجنة الدستورية المكلفة بوضع دستور جديد لسورية، فقد طالبوا بتبني اسم «الجمهورية السورية» في الدستور الجديد وحذف صفة العربية لإبعادها عن أي تصنيف قومي أو ديني.

وتبين وجود علاقة ذات دلالة بين الحالة المهنية لأفراد عينة الدراسة وهذه التسمية، فقد تركزت النسبة الأعلى لدى العاطلين عن العمل بنسبة (63 بالمئة)، ونسبة (57 في المئة) لدى العاملين، مقابل انخفاض النسبة لدى الطلاب فبلغت (34 بالمئة). وهذا يشير إلى تقبل الطلبة بسبب تجربتهم السياسية القصيرة، التي أمضوها في الثورة السورية عام 2011، فصار لديهم قبول التغيير أكثر منه لدى الكبار، وبخاصة في ما يتعلق بالرموز الوطنية.

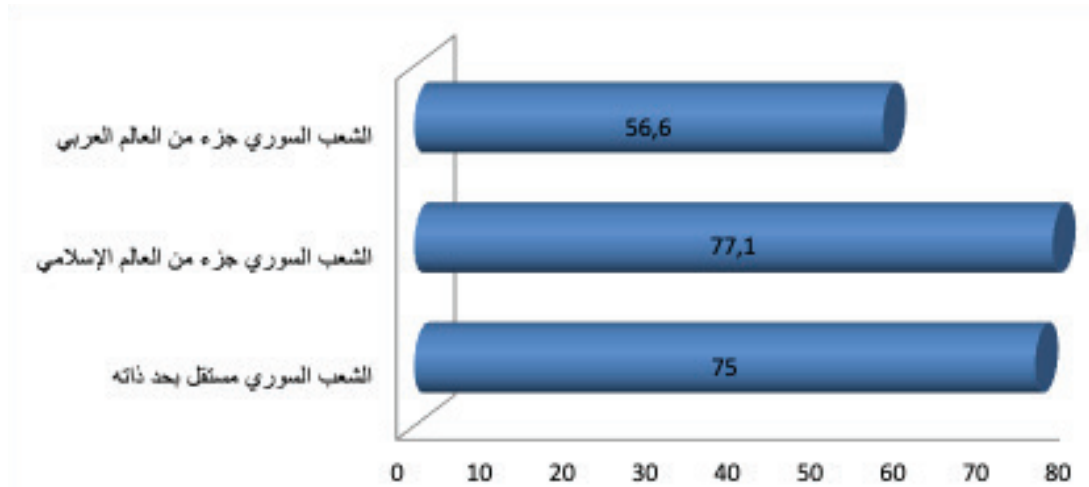
وتبين وجود علاقة بين متغير حجم الأسرة وهذه التسمية، إذ تركز النسبة العليا للأسر الكبيرة بنسبة (71 في المئة) للأسر التي عدد أفرادها 7 فأكثر، وتلتها نسبة (67 في المئة) للأسر التي عدد أفرادها (4-6)، ونسبة (54 في المئة) للأسر التي ليس لديها أبناء، وبخصوص متغير العمر وجدنا النسبة العليا (64 في المئة) تركزت في الفئة العمرية (30-35).

ولُوحظ عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين متغيرات (الجنس، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي) وهذه التسمية. (راجع ملحق الجداول)

دوائر انتماء السوريين

جدول رقم (7) يوضح اتجاهات الانتماء عند أفراد العينة

الرقم	العبارة	أفضل	غير مهم	لا أفضل	المجموع
1	يُعدّ الشعب السوري جزء من العالم العربي	56.6	13.1	30.3	100
2	يُعدّ الشعب السوري جزء من العالم الإسلامي	77.1	5.6	17.3	100
3	يُعدّ الشعب السوري متعدد القوميات ومستقلاً بحد ذاته	75	8.1	16.9	100



وفقاً للبيانات في الجدول رقم (7) جاءت النسبة الأعلى (77.1 في المئة) مفضّلة عبارة «إن الشعب السوري جزء من العالم الإسلامي»، ونسبة متقاربة جداً منها (75 في المئة) فُضّلت عبارة «الشعب السوري متعدد القوميات ومستقل بذاته»، مقابل نسبة (56.6 في المئة) فضّلت أن يكون الشعب السوري جزء من العالم العربي.

الحالة الطبيعية أن يُوجد المواطن السوري مثل غيره من المواطنين في العالم، في شبكة من الانتماءات والتصنيفات، التي من المفترض ألا تتعارض أو تتناقض مع الانتماء الرئيس بصفته مواطناً في دولة القانون (المواطنة)، ومن الطبيعي أن تتكامل وتتساند مع بعضها البعض فالسوري دينياً هو (المسلم، والمسيحي، واليهودي)، وقومياً هو (العربي، والكرد، والتركمان، والشركسي، والأرمني... الخ)، والمسلم مذهبياً هو (السنّي، والعلوي، والدرزي، والإسماعيلي، والشيوعي... الخ)، والمسيحي هو (الأرثوذكس، والكاثوليك، والبروتستانت، والموارنة، واللاتين... الخ)، وكل هذه الانتماءات يُفترض بها ألا تتعارض طالما أنها تنتمي إلى الانتماء السوري الرئيسي، مواطن له الحقوق والواجبات الواحدة في دولة المواطنة.

أما بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي للشباب عينة الدراسة وتفضيل عبارة «الشعب السوري جزء من العالم الإسلامي»، فجاءت النسبة الأعلى في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري وبلغت 94 بالمئة، تلتها نسبة 90 بالمئة في مناطق النظام السوري، تلتها نسبة 88 بالمئة في مناطق إدلب وريفها، تليها نسبة 85 بالمئة في بلدان أوروبا ونسبة 83 بالمئة في الأردن، ونسبة 82 بالمئة في تركيا، وهي نسب متقاربة إلى حد ما، باستثناء نسبة 66 بالمئة في لبنان، وأقل نسبة كانت 29 بالمئة لدى المكون الكردي في مناطق سيطرة

«PYD» وهذه النتائج تشير إلى تأثير الشباب السوري بالثقافة السياسية القيميّة في المناطق الموجودون فيها، فالنسبة المنخفضة وُجدت في مناطق سيطرة قوات «PYD» المكون الكردي حيث أنشئت مؤسسات ثقافية وسياسية تابعة إلى ما يسمى بالإدارة الذاتية، نحت باتجاه الثقافة العلمانية والقطع مع الأديان والقومية العربية.

أما بخصوص متغيرات (الجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي، والحالة المهني) فلم نلاحظ علاقة ارتباطية ذات دلالة تفضل أن يكون الشعب السوري جزء من العالم الإنساني.

أما العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن فضل عبارة أن الشعب السوري متعدد القوميات ومستقل بحد ذاته، فقد لوحظ وجود علاقة ذات دلالة بين الفئة العمرية وهذا التفضيل، فالنسبة الأعلى (84 في المئة) كانت لدى الفئة العمرية الأولى (18-23)، ونسبة (75 في المئة) كانت لدى الفئة العمرية (24-29)، والنسبة الأقل (71 في المئة) كانت لدى الفئة العمرية (30-35). وهذا يشير أن الفئة العمرية الأولى يمكن القول عنها: إنها نشأت في خضم الثورة السورية وأحداثها، ومن الطبيعي أن تتشرب من المناخ السياسي السوري المعارض المتجه نحو هوية سورية صرفة، وهذا يعكس مناحات المعارضة لأن غالبية الشباب السوري، عينة الدراسة، يقيمون خارج مناطق سيطرة النظام.

وتبين وجود علاقة بين مكان الإقامة الحالي للشباب، عينة الدراسة، وهذا التفضيل، فالنسبة الأعلى (97 في المئة) كانت لدى المقيمين في مناطق سيطرة قوات «PYD» المكون الكردي وتلتها نسبة (88 في المئة) في الأردن ونسبة (81 في المئة) في أوروبا، ونسبة (77 في المئة) في لبنان، ونسبة (71 في المئة) في مناطق النظام ونسبة (64 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، والنسبة الأقل (57 في المئة) في تركيا. وهذه النتائج طبيعية إذا علمنا التوجه الرئيسي لتيارات المكون الكردي السياسية من أجل حذف صفة العربية عن الشعب السوري والاكتفاء بصفة السوري فقط.

أما متغير الحالة المهنية فكان بنسبة (82 في المئة) لدى الطلاب وبنسب متقاربة جداً لدى غير العاملين فبلغت (74 في المئة) و(73 في المئة) لدى العاملين، وهذا لأن الطلاب وجدوا أنفسهم في أنساق سياسية تدعو إلى الهوية السورية الصرفة بعد الثورة وأحداثها.

وتبين عدم وجود علاقة دالة بين متغيرات (الحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي، والفئة العمرية) وعدّ الشعب السوري متعدد القوميات ومستقلاً بذاته، (راجع ملحق الجداول)

هذه النتائج تقدم مؤشرات تدل على ارتباطها بالصراع السوري الذي اتخذ طابعاً مذهبياً بعد عسكرة الثورة السورية عبر أسلمة الجزء الأكبر من الفصائل، ثم سيطرة مجموعات راديكالية على المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وضمن هذه الأجواء، حتى المجموعات التي التجأت إلى أوروبا، ازداد تشدد لها الديني ردّ فعل من جهة، ونتيجة لنشاط مجموعات الإسلام السياسي، التي تقوم بالتحريض وبث الخوف بين السوريين من أن يفقدوا هويتهم الدينية وتدعوهم للتمسك بها، من جهة أخرى. وبسبب كون النسبة العليا من المهجرين السوريين يقيمون في تركيا بصفته بلداً إسلامياً، حيث قدمت تركيا خدمات للسوريين أفضل بكثير من الدول العربية (لبنان، مصر، الأردن، وغيرها) باستثناء السودان.

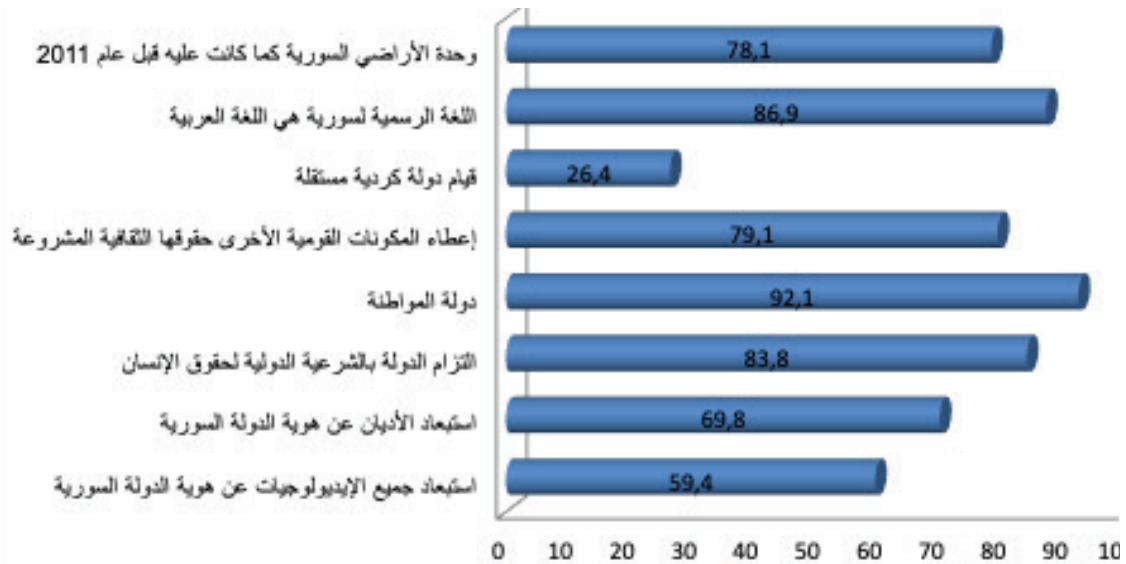
أما تراجع الانتماء العربي إلى الدرجة الثانية بعد الانتماء الإسلامي والانتماء السوري، فقد يعود إلى تشدق النظام السوري الاستبدادي بالقومية العربية طوال خمسين عاماً من الاستبداد، وكذلك بسبب عدّ موقف

الدول العربية موقفاً غير مقبول من أغلبية السوريين، فالموالين للنظام السوري ينعنون الدول العربية بالمتآمرة على سورية بصفته نظاماً ودولة، وفي الوقت نفسه تُنعت من المعارضين السوريين للنظام السوري بأنها خذلت الثورة السورية وتآمرت عليها، وبالتالي كان عدم القدرة على الفصل بين الانتماء العربي وسياسات الأنظمة العربية المتغيرة نحو الثورة والنظام.

الدولة السورية المفضلة في المستقبل

جدول رقم (8) يوضح هوية دولة سورية المستقبل عند أفراد العينة

العبارة	أفضل	غير مهم	لا أفضل	المجموع
1 استبعاد جميع الأيديولوجيات من هوية الدولة السورية	59.4	15.1	25.5	100
2 استبعاد الأديان من هوية الدولة السورية	69.8	7.9	22.4	100
3 التزام الدولة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان	83.8	7.4	8.9	100
4 دولة تضمن الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن جنسيتهم وقوميتهم وأديانهم (دولة المواطنة)	92.1	5.4	2.5	100
5 إعطاء المكونات القومية الأخرى حقوقها الثقافية	79.1	9.3	11.6	100
6 قيام دولة كردية مستقلة	26.4	5	68.6	100
7 اللغة الرسمية لسورية هي اللغة العربية	86.9	2.5	10.6	100
8 وحدة الأراضي السورية كما كانت عليه قبل عام 2011	78.1	9.3	12.6	100



1. جاءت بالمرتبة الأولى عبارة «دولة تضمن الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن جنسيتهم وقوميتهم وأديانهم (دولة المواطنة)» وفضلتها نسبة 92 بالمائة، ورفضتها نسبة 2.5 بالمائة. وتبين أن لمتغير الجنس علاقة ذات دلالة في هذا التفضيل فقد فضلها من الإناث (99 في المائة) مقابل (85 في المائة) من الذكور، ومن المعروف أن دولة المواطنة تضمن الحقوق والواجبات المتساوية إلى حد كبير بين الجنسين، لذلك يمكن تفسير ارتفاع نسبة التفضيل لدى الإناث أكثر من الذكور.

وكذلك لمتغير المستوى التعليمي علاقة ذات دلالة، إذ جاءت نسبة (92.5) بالمائة لدى فئة المستوى الجامعي

فما فوق، مقابل (85 في المئة) لدى مستوى الإعدادي فما دون، ونسبة (85 في المئة) لدى مستوى الثانوي. وهذا مؤشر إلى دور التعليم العالي في تعزيز الثقافة القانونية التي تؤكد الحقوق الواحدة استناداً إلى المواطنة فقط.

وكذلك لمتغير مكان الإقامة الحالي للشباب عينة الدراسة علاقة ذات دلالة، حيث جاءت النسب مرتفعة في معظم مناطق وجود السوريين، باستثناء مناطق الجيش الوطني بنسبة (67 في المئة) مقابل نسبة (100 في المئة) لدى المقيمين في الأردن، تلتها نسبة (97 في المئة) في مناطق النظام السوري وأوروبا، ونسبة (94 في المئة) في إدلب وريفها وتركيا، ونسبة (90 في المئة) في مناطق سيطرة «PYD» المكون الكردي. وانخفاض النسبة في مناطق الجيش الوطني السوري يعود إلى الخلفية الدينية الإسلامية لمعظم فصائل الجيش الوطني السوري وبعدها عن الثقافة الحقوقية في ما يخص المواطن.

وكذلك تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة تُذكر بخصوص متغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، والحالة المهنية).

2. جاءت بالمرتبة الثانية عبارة عدّ اللغة الرسمية لسورية اللغة العربية، فضلتها نسبة (87 بالمئة)، رفضتها نسبة (10.6 بالمئة).

وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة بين مكان الإقامة الحالي للشباب عينة الدراسة وتفضيل اللغة العربية بصفتها لغة رسمية، إذ جاءت النسب مرتفعة جداً في مناطق وجود السوريين كافة، (100 في المئة) في مناطق النظام ولبنان، و(98 في المئة) في تركيا، و(94 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، و(93 في المئة) في بلدان أوروبا و(89 في المئة) في الأردن، باستثناء مناطق المكون الكردي التي كانت بنسبة (31 بالمئة)، وهذا يعود إلى توجه المؤسسات التعليمية للإدارة الذاتية التي تشرف عليها قوات «PYD» الكردية التي مارست ذات السياسة التعليمية التي مارسها النظام السوري بحظر تعليم اللغة الكردية، ففرضت اللغة الكردية فقط في المراحل التعليمية كافة، في المناطق التي تسيطر عليها، بالإضافة إلى تدمير المكون الكردي من عدم السماح بتعلم اللغة الكردية في سورية.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات (الحالة الاجتماعية، والعمر، والجنس، وعدد الأولاد، والحالة المهنية) فلم نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة تذكر (راجع ملحق الجداول)

3. جاءت بالمرتبة الثالثة عبارة التزام الدولة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان فضلتها نسبة (84 بالمئة)، ورفضتها نسبة (7 بالمئة).

وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة بين متغير المستوى التعليمي للشباب، عينة الدراسة، وهذا التفضيل، إذ فضلتها نسبة (91.5 في المئة) من فئة التعليم الجامعي فما فوق، مقابل نسبة (79 في المئة) لفئة التعليم الإعدادي فما دون، ونسبة (74 في المئة) لفئة التعليم الثانوي. وكذلك الأمر لدى فئة الطلاب بنسبة (93 في المئة) مقابل (75 في المئة) للعاملين، وهذه النتيجة طبيعية بسبب قدرة المتعلمين جامعياً فما فوق على تعرّف الشرعية الدولية وأهمية التزام الدولة بها بصفتها مؤشرات تدل على أنها دولة ديمقراطية.

أما بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي للشباب، عينة الدراسة، وهذا التفضيل فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة حيث كانت النسب عالية ومتقاربة جداً في معظم وجود السوريين، باستثناء وجودهم في مناطق سيطرة الجيش الوطني بنسبة (41 في المئة) مقابل نسبة (97 في المئة) لدى المكون الكردي في مناطق

سيطرة قوات «PYD»، تلتها نسبة (94 في المئة) في تركيا وإدلب وريفها، ونسبة (89 في المئة) في لبنان والأردن ونسبة (86 في المئة) في بلدان أوروبا، ومسبة (80 في المئة) في مناطق النظام. وهذا دليل على أن مناطق سيطرة الجيش الوطني بفصائله ذات التوجه الإسلامي لا تعرف القوانين الدولية والشرعية الدولية المتعارف عليها من الدول الديمقراطية. (راجع ملحق الجداول)

4. جاءت بالمرتبة الرابعة عبارة إعطاء المكونات القومية الأخرى حقوقها الثقافية، فضلتها نسبة (79 بالمئة)، رفضتها نسبة (12 بالمئة).

وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة بين متغير المستوى التعليمي للشباب عينة الدراسة وتفضيل العبارة بالنسبة العليا (91 في المئة) كانت للمستوى الجامعي، مقابل (58 في المئة) لمستوى الإعدادي فما دون ونسبة (71 في المئة) للمستوى الثانوي. وهذا مؤشر على أن الفئة المتعلمة جامعياً فما فوق لديها المعرفة السياسية بحقوق الأقليات القومية في ممارسة الثقافة الخاصة بها، وهي من مؤشرات ديمقراطية الدولة التي تمارس هذه الحقوق.

وكذلك لمتغير مكان الإقامة الحالي علاقة دالة، حيث كانت النسب العالية في معظم أماكن السوريين، باستثناء مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري التي كانت بنسبة (26 في المئة) مقابل نسبة (93 في المئة) في لبنان، وفي مناطق النظام كانت (90 بالمئة)، وفي الأردن (89 بالمئة)، وفي مناطق المكون الكردي (87 بالمئة)، وفي إدلب وريفها (86 بالمئة)، وفي بلدان أوروبا (80 بالمئة)، وهذا يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها وهي أن مناطق الجيش الوطني السوري تهيمن عليها تنظيمات عسكرية ذات توجه ديني إسلامي بعيدة عن ثقافة دولة المواطنة بشكل عام.

أما متغيرات (الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية) فلم نلاحظ فيها وجود علاقة ذات دلالة مع هذا التفضيل. (راجع ملحق الجداول)

5. جاء بالمرتبة الخامسة تفضيل عبارة وحدة الأراضي السورية كما كانت عليه قبل عام 2011 بنسبة (78 بالمئة)، مقابل (12.6 بالمئة).

وتبين أن هناك علاقة دالة مع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة، إذ كانت نسبة (87 في المئة) لدى التعليم الجامعي، مقابل (56 في المئة) لدى الإعدادي فما دون، ونسبة (75.5 في المئة) للمستوى الثانوي. وتبين وجود علاقة ذات دلالة بين الدعوة لوحدة سورية كما كانت عليه قبل 2011 ومتغير مكان الإقامة الحالي، فقد كانت النسب العليا في معظم مناطق وجود السوريين باستثناء مناطق سيطرة قوات «PYD» المكون الكردي بنسبة (15 بالمئة)، مقابل نسبة (94 في المئة) في لبنان، و(92 في المئة) في كل من مناطق النظام السوري وإدلب وريفها، ونسبة (91 في المئة) لدى المقيمين في تركيا ونسبة (86 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (80 في المئة) في الأردن، و(75 في المئة) في مناطق الجيش الوطني وهذا مؤشر إلى رغبة السوريين في كل مناطق وجودهم بالتمسك بوحدة الدولة السورية كما كانت عليه قبل 2011 على الرغم من كل التشطي الذي حصل في المجتمع السوري وبخاصة التوجهات الطائفية والمذهبية، سواء كانت من النظام السوري أم من بعض التنظيمات الإسلامية المتطرفة أمثال داعش والنصرة وأخواتها. وفي الوقت نفسه لوحظت النزعة الانفصالية في مناطق المكون الكردي بدعوة من بعض الأحزاب السياسية الكردية التي بدأ بعضها على أرض الواقع بإنشاء ما يسمى بـ «الإدارة الذاتية» الخاصة بالمكون الكردي.

ولوحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة لدى متغيرات (الحالة الاجتماعية، وعدد الولاد) وتفضيل وحدة سورية إلى ما قبل 2011.

6. جاءت المرتبة السادسة لعبارة «استبعاد الأديان من هوية الدولة السورية» بنسبة (70 في المئة) مقابل نسبة (22 في المئة) لم تفضلها.

وتبين أن لمتغير المستوى التعليمي للشباب عينة الدراسة علاقة ذات دلالة مع هذا التفضيل، حيث فضلها فئة المستوى الجامعي فما فوق بنسبة (76 في المئة) وبنسبة (77 في المئة) لفئة المستوى الثانوي، مقابل انخفاض النسبة إلى (59 في المئة) لدى فئة المستوى الإعدادي فما دون، وهذا يشير إلى إمكانية المتعلمين معرفة ما المقصود من فصل الدين عن الدولة، أي لا يعني ذلك الإلحاد أو محاربة الأديان.

وبخصوص متغير مكان الإقامة الحالي للشباب عينة الدراسة كان هناك علاقة دالة، إذ كانت نسبة (97 في المئة) لدى المقيمين في مناطق النظام ونسبة (95 في المئة) لدى المقيمين في لبنان وبلدان أوروبا، و(88 في المئة) لدى المقيمين في الأردن ونسبة (64 في المئة) لدى المقيمين في مناطق المكوّن الكردي ونسبة (42 في المئة) لدى المقيمين في إدلب وريفها. ونسبة (39 في المئة) في تركيا ونسبة (38 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ومن الواضح أن انخفاض النسبة في ما يتعلق بضرورة استبعاد الأديان عن هوية الدولة السورية جاءت في المناطق التي تسيطر عليها قوات الأمر الواقع ذات التوجه الإسلامي الراديكالي في إدلب وريفها وفي مناطق الجيش الوطني، ولدى الشباب المقيمين في تركيا بسبب سيادة ثقافة خاطئة لدى العديد من السوريين بعدم الفصل بين حزب العدالة والتنمية التركي ذو التوجه الإسلامي، والدولة التركية بصفتها دولة علمانية صرفة.

وتبين لمتغير الحالة المهنية علاقة دالة إذ كانت النسبة العليا لدى الطلاب (84 بالمئة)، مقابل (73 في المئة) لدى العاملين، ونسبة (58 في المئة) لدى العاطلين عن العمل، وهذا يعود إلى إدراك الطلبة ثقافة الدولة المدنية الديمقراطية التي تتطلب فصل الأديان عن هويتها بصفتها دولة لجميع المواطنين، وليست دولة إلحاد وكفر كما تدعي بعض التنظيمات الإسلامية الراديكالية.

ولُوحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة تُذكر بين متغيرات (الجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد) والدعوة لاستبعاد الأديان عن هوية الدولة السورية.

7. جاءت في المرتبة السابعة عبارة «استبعاد الأيديولوجيات كافة عن هوية الدولة السورية» بنسبة (59 في المئة) مقابل نسبة (25.5 في المئة) لم تفضلها.

تبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للشباب عينة الدراسة وهذا التفضيل فنسبة (63 في المئة) جاءت لدى التعليم الجامعي فما فوق، ونسبة (61 في المئة) لمستوى الثانوي مقابل (44 في المئة) للتعليم الإعدادي فما دون، وهذا مؤشر ثاني إلى دور التعليم العالي في فهم مضمون استبعاد الأيديولوجيا عن هوية الدولة، الذي يتضمن تداول السلطة بين أحزاب سياسية متعددة الأيديولوجيات.

وتبين وجود علاقة دالة لدى متغير العمر، إذ كانت نسبة (44 في المئة) لدى الفئة العمرية (18-23) مقابل نسبة (63 في المئة) لدى الفئة العمرية (24-29) ونسبة (61 في المئة) لدى الفئة العمرية (30-35). وهذا مؤشر إلى تشرب فئة الشباب الأولى الثقافة الديمقراطية لأنها عايشة الثورة وأحداثها، والتعرف على المفاهيم السياسية الجديدة ذات البعد الديمقراطي وانزياح الثقافة الاستبدادية التي بُثت في وسائل الاعلام وفي المناهج التعليمية كافة.

وكذلك بخصوص متغير مكان الإقامة الحالي إذ النسب العليا جاءت في مناطق المكوّن الكردي بنسبة (72 في المئة) ومناطق النظام السوري بنسبة (71 في المئة) ودول أوروبا بنسبة (70 في المئة) مقابل نسبة (55 في المئة) في إدلب وريفها ونسبة (53 في المئة) في تركيا ونسبة (44 في المئة) في لبنان وفي الأردن (17 بالمئة).

والواضح أن ارتفاع النسبة في مناطق المكون الكردي جاءت بسبب معاناتهم من الممارسة الاستبدادية الأيديولوجية البعثية وتبني بعض القوى السياسية الكردية فصل الأيديولوجيات عن الدولة السورية بالمستقبل.

8. جاءت المرتبة الثامنة والأخيرة قيام دولة كردية مستقلة على الأراضي السورية بنسبة (26 في المئة) مقابل نسبة (69 في المئة) رفضتها، مع التنويه بأن في عينة الدراسة (100) مفردة من المكون الكردي من مجموع العينة الكامل وهو (800)، واختيرت بشكل مقصود، بالإضافة إلى النسبة التي استجابت من المكون الكردي من العينات الإلكترونية. وتبين أن هناك علاقة بين مكان الإقامة الحالي للشباب عينة الدراسة، وقيام دولة كردية مستقلة على الأراضي السورية، وذلك من خلال وجود النسبة العليا للقبول بدولة كردية مستقلة في مناطق سيطرة قوات «PYD» الكردية المكون الكردي بنسبة (79 بالمئة)، تلتها نسبة (70 في المئة) في مناطق النظام السوري، ونسبة (42 في المئة) في لبنان، وانخفضت النسبة في بقية مناطق الوجود السوري من الرفض المطلق للمقيمين في الأردن (0 في المئة) إلى نسبة (1 في المئة) لدى المقيمين في تركيا، ونسبة (2 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، و(6 في المئة) في إدلب وريفها ونسبة (11 في المئة) في بلدان أوروبا.

ومن الواضح أن هناك رفض من معظم السوريين في أماكن وجودهم المتعددة، لقيام دولة كردية في سورية، باستثناء مناطق المكون الكردي بسبب السيطرة العسكرية والسياسية والثقافية من بعض التنظيمات الكردية التي تميل إلى الانفصال عن سورية.

أما بقية المتغيرات (الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة المهنية) لم نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة مع الدعوة لدولة كردية مستقلة في سورية. (راجع ملحق الجداول)

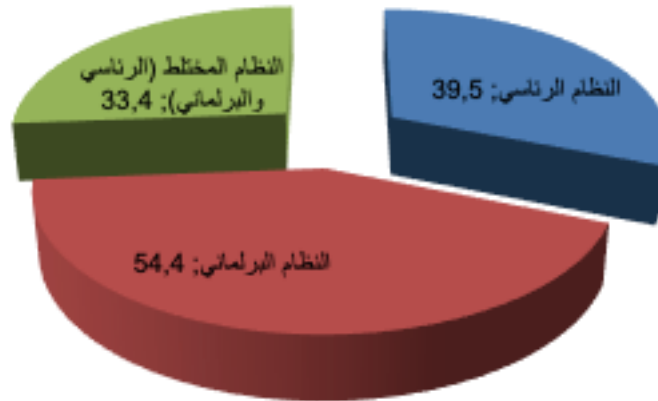
من النتائج السابقة يمكن القول: إن الشباب السوري، عينة الدراسة، يفضلون هوية دولة سورية المستقبل، هوية سورية تستبعد الأيديولوجيات والأديان والقوميات، وفي الوقت نفسه تلتزم بالشرعية الدولية وبحقوق القوميات الأخرى، وبمعنى آخر هي هوية دولة المواطنة التي تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات، والابتعاد عن الفئوية الطائفية والمذهبية والجغرافية، وفي الوقت نفسه تدعو إلى الحفاظ على وحدة جغرافية سورية المتعارف عليها بحدودها السياسية قبل 2011 وظهر ذلك في رفض أغلبية الشباب السوري، عينة الدراسة، قيام دولة كردية مستقلة، وفي الوقت نفسه أبدوا موافقتهم على منح القوميات غير العربية حقوقها الثقافية كافة.

باستثناء بعض النزعات السياسية البعيدة عن سمات الدولة المدنية الديمقراطية لوحظت في إدلب وريفها ومناطق الجيش الوطني السوري حيث فصائل الأمر الواقع ذات الأيديولوجيات الإسلامية السلفية تسيطر وتهيمن على قطاعات الحياة كافة

النظام السياسي في سورية المستقبل

جدول رقم (9) يوضح النظام الأفضل لسورية المستقبل عند أفراد العينة

	النظام الأمثل والمفضل لسورية المستقبل	أفضل	غير مهتم	لا أفضل	المجموع
1	النظام الرئاسي	39.5	7.9	52.6	100
2	النظام البرلماني	54.4	10.8	34.9	100
3	النظام المختلط (الرئاسي والبرلماني)	33.4	18.6	48	100



من المعروف أنّ أنماطاً مختلفة لنظام الحكم السياسي عرفت دول العالم كافة ومنها سورية، وجميعها تقوم على مبدأ فصل السلطات، لكن بدرجات متفاوتة

وفقاً لمعطيات الجدول رقم (9)، تبين أن الشباب، عينة الدراسة، فضلوا النظام البرلماني بنسبة (54.4) في المئة مقابل نسبة (39.5) في المئة فضلت النظام الرئاسي ونسبة (33) في المئة فضلت النظام المختلط (الرئاسي والبرلماني).

وهذا يعود إلى إدراك الشباب، عينة الدراسة، المناخ الديمقراطي المتوفر في النظام البرلماني وبخاصة في سورية بين عام (1952 و1957) حيث سادت الحياة الديمقراطية في تلك المدة، والتجربة السياسية القاسية مع النظام الرئاسي الاستبدادي في سورية منذ عام 1963 حتى عام 2020 تاريخ إنجاز الدراسة.

عرفت سورية في عهد الجمهورية الأولى النظام الجمهوري البرلماني عبر الدستور الأول لعام 1928 والدستور الثاني 1950، فكان الرئيس يُنتخب من مجلس النواب لولاية مدتها خمس سنوات.

وتبين أن هناك علاقة بين متغير الجنس وتفضيل النظام البرلماني، إذ فضلت نسبة (58.3) في المئة من الذكور النظام البرلماني مقابل نسبة (50.5) في المئة من الإناث، وهذا يعود إلى اهتمام الشباب الذكور بالشأن العام السوري أكثر من الإناث ضمن الثقافة القيمية السائدة في سورية التي تمنح الشباب الذكور الانخراط بالشأن السياسي أكثر من الإناث، وبالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي تترصد المهتمين بالقضايا السياسية.

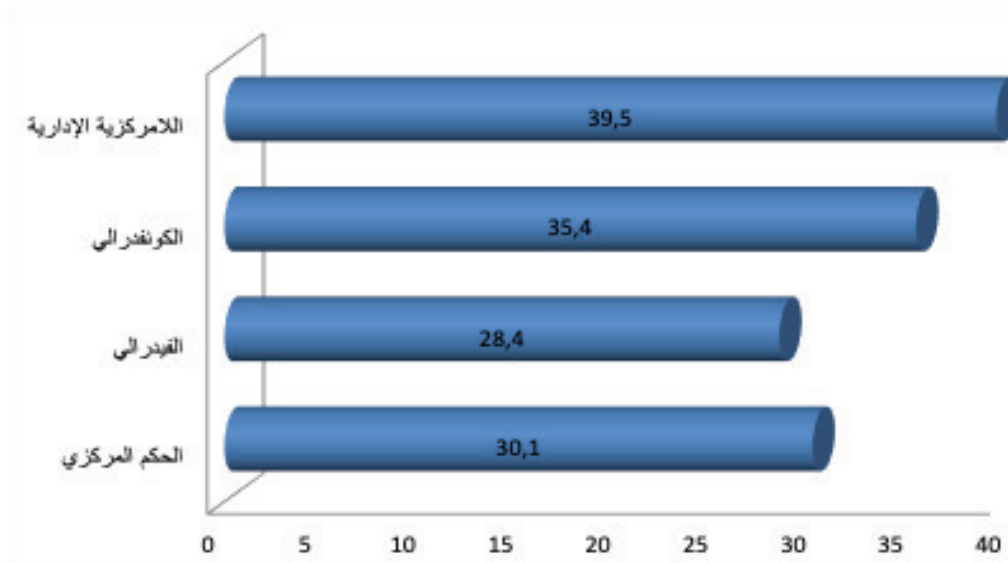
وهناك علاقة بين متغير العمر وتفضيل النظام البرلماني، فجاءت النسبة الأعلى (62) في المئة لدى الفئة العمرية (30-35)، مقابل نسبة (40) في المئة في الفئة العمرية (18-23)، ونسبة (51) في المئة لدى الفئة العمرية (24-29)، وهذا يعود إلى الخبرة بالعمل السياسي والنضج بالثقافة المعرفية والقضايا السياسية وربما بسبب طلاع تلك الفئة على العمل البرلماني الذي مُورس في سورية قبل انقلاب البعث عام 1963.

هناك علاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي وتفضيل النظام البرلماني، فقد تبين أن النسبة العليا (79 في المئة) في مناطق الجيش الوطني و(73 في المئة) في تركيا فضلوا النظام البرلماني، بينما انخفضت النسبة إلى نسبة (38 في المئة) في مناطق النظام وإلى نسبة (46 في المئة) في لبنان ونسبة (47 في المئة) في مناطق سيطرة «PYD» المكون الكردي وإدلب وريفها، ونسبة (49 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (56 في المئة) في الأردن. وهذا يعود إلى تركيز معظم التيارات والشخصيات السياسية المعارضة للنظام السوري على العودة إلى دستور 1950 في سورية، ومنه النظام البرلماني.

شكل الحكم المفضل في سورية المستقبل

جدول رقم (10) يوضح نمط الحكم المفضل لسورية المستقبل عند أفراد العينة

نمط الحكم	أفضل	غير مهتم	لا أفضل	المجموع
1 الحكم المركزي	30.1	19.8	50.1	100
2 الفدرالي	28.4	19	52.6	100
3 الكونفدرالي	35.4	27	36.9	100
4 اللامركزية الإدارية	39.5	30.4	30.1	100



من المعروف أن النظام المركزي هو النظام الذي تتركز فيه السلطات السياسية والإدارية والمالية في المركز بالدستور، والنظام اللامركزي هو النظام الذي يوزع بين السلطات المركزية والسلطات الدنيا في مجالات التشريع والتنفيذ بالدستور.

وللامركزية الإدارية دور في تحقيق تنمية محلية أكبر في المناطق الطرفية الهامشية من دون التنصل من الدولة المركزية ومن التزاماتها تجاه المواطنين.

وفقاً للبيانات في الجدول (10) جاءت النسبة الأعلى (39.5 في المئة) لدى الشباب، عينة الدراسة، فقد فضلوا خيار اللامركزية الإدارية، مقابل نسبة (35 في المئة) فضلت الكونفدرالية، ونسبة (30 في المئة) فضلت الحكم المركزي، ونسبة (28 في المئة) فضلت الفدرالية.

واستناداً إلى النتائج السابقة يتبين أن الشباب السوري، عينة الدراسة، فضلوا اللامركزية الإدارية والحكم المركزي بالدرجة الأولى عن الفدرالية والكونفدرالية، رغبة منهم ببناء سورية المستقبل بصفتها دولة تمثل إرادة السوريين كافة، وتضمن العيش المشترك، دولة موحدة بعيدة عن أي هوامش يمكن أن تؤدي إلى التقسيم، على الرغم من الممارسات السياسية من النظام وبعض التنظيمات السلفية التي تشبهه، التي كرست التشتت والكراهية بين المكونات الاجتماعية والثقافية السورية، فقد جاءت نسبة (35 في المئة) فضلت الكونفدرالية تعبيراً عن ذلك. ونعتقد أن يجب التنويه إلى أن نسبة معينة من شباب عينة الدراسة، وبخاصة غير المهتمين بالثقافة السياسية الأكاديمية، قد يفتقرون إلى المعرفة بمفاهيم الكونفدرالية والفدرالية لأنهما غير مطروحين في النشاط السياسي عند معظم الأحزاب السورية.

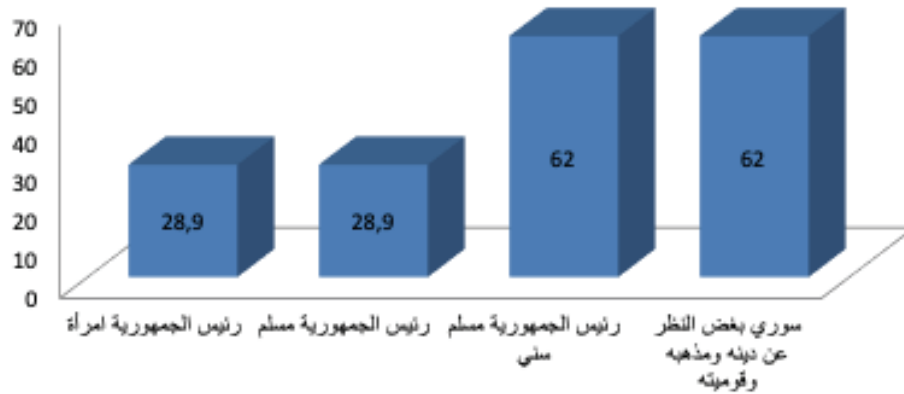
أما بخصوص دور متغيرات الجنس والمستوى التعليمي فقد جاءت النسب متقاربة، وتبين أن الفئة العمرية (18-23) فضلت اللامركزية الإدارية بالنسبة الأعلى وهي (52 في المئة) مقارنة ببقية الفئات العمرية، وهذا يعود إلى كون معظم هذه الفئة العمرية في مرحلة الدراسة، وقد اطلعت على مزايا اللامركزية الإدارية اقتصادياً وإدارياً من خلال التجارب العالمية.

ولمتغير مكان الإقامة الحالي علاقة دالة إذ جاءت النسبة العليا في مناطق سيطرة الجيش الوطني بنسبة (53 بالمئة)، ونسبة (52 في المئة) للمقيمين في تركيا، وفئة الطلاب بنسبة (53 بالمئة).

الرئيس المفضل لسورية المستقبل

جدول رقم (11) يوضح خصائص رئيس سورية المستقبل عند أفراد العينة

	أفضل	غير مهتم	لا أفضل	المجموع
1 رئيس الجمهورية امرأة	28.9	36.1	35	100
2 رئيس الجمهورية مسلم	28.9	36.1	35	100
3 رئيس الجمهورية مسلم سني	62	18.8	19.9	100
4 سوري بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته	62	6.8	31.3	100



تشير معطيات الجدول (11) إلى أن نسبة (62 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، فضلت أن يكون رئيس سورية في المستقبل سورياً فحسب، بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته، وذات النسبة فضلت أن يكون

رئيس سورية بالمستقبل مسلماً سنيًا، وتساوي النسبة في الخيارين المتناقضين طبيعة وإيجابية إذا علمنا أن دستور 1950 تضمن أن رئيس الجمهورية مسلم سني، وأن معظم المعارضة السورية فضلوا اعتماد دستور 1950 في المرحلة الانتقالية للحل السياسي في سورية، بالإضافة إلى اختيار الشباب، عينة الدراسة، عبارة أن الشعب السوري جزء من العالم الإسلامي بنسبة (71 في المئة) كما سبق أن ذكرنا ذلك.

كذلك فإن نسبة (62 في المئة) من الشباب السوري الذين فضلوا أن يكون رئيس سورية بالمستقبل سوريًا فحسب، بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته، تُعدّ إيجابية جدًا، على الرغم من هذه الحرب السورية التي امتدت تسع سنوات، والممارسات الطائفية الكريهة من النظام وبعض التنظيمات الإسلامية السلفية المسلحة أمثال داعش والنصرة وأخواتها.

بينما نسبة (29 في المئة) فضلت أن يكون الرئيس بالمستقبل مسلماً فحسب، وذات النسبة فضلت أن يكون امرأة، وهي نتيجة طبيعية بسبب الثقافة القيمة السائدة في المجتمع السوري التي لا تحبّ انحراط المرأة بالعمل السياسي الذي يُعتقد أنه من اختصاص الرجال، ولأن تجربة المرأة، في سورية والعالم العربي، بالوصول إلى الرئاسة معدوم منذ تاريخ الاستقلال.

أما بخصوص العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة وتفضيل أن يكون الرئيس مسلماً سنيًا فقد وجدنا أن نسبة (69 في المئة) من الفئة العمرية (24-29) فضلت أن يكون الرئيس مسلماً سنيًا، مقابل بقية الفئات العمرية، بينما الذين فضلوا يكون الرئيس سوريًا فحسب، بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته، فقد تركّزوا في الفئة العمرية (30-35) بنسبة (65 بالمئة)، وهي الفئة العمرية الأكثر نضجًا معرفيًا وانفعاليًا.

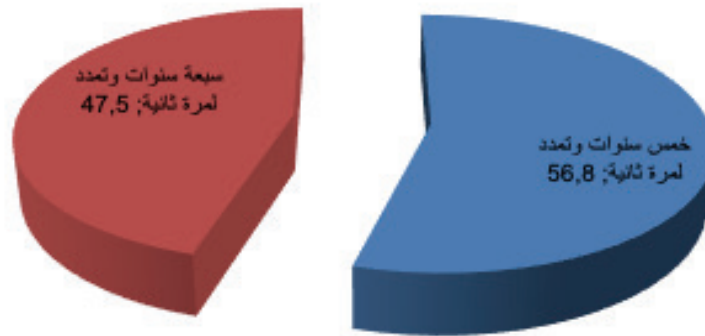
أيضًا بخصوص المستوى التعليمي فقد وجدنا فئة الجامعيين فما فوق فضلوا أن يكون رئيس سورية مسلماً سنيًا وكانت النسبة (69 بالمئة)، بينما بخصوص عبارة أن يكون الرئيس سوريًا فحسب، فقد كانت النسب متقاربة بين المستويات التعليمية.

أما بخصوص مكان الإقامة الحالي وتفضيل أن يكون الرئيس مسلماً سنيًا، فقد وجدنا أن النسبة العليا (82 في المئة) من السوريين المقيمين في تركيا وأوروبا، تلتها نسبة (75 في المئة) للمقيمين في إدلب وريفها، ونسبة (70 في المئة) للمقيمين في تركيا مقابل نسب متدنية للمقيمين في مناطق النظام ومناطق المكوّن الكردي، وهذا يؤشر إلى تأثير الشباب السوري بثقافة المكان المقيمين فيه، أما بخصوص من فضل أن يكون الرئيس مسلماً سوريًا فحسب، فقد وجدنا نسبة (83 في المئة) من المقيمين في مناطق النظام، ونسبة (81 في المئة) في لبنان، ونسبة (76 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي والأردن، ونسبة (71 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (60 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، وتدنت النسبة للمقيمين في إدلب وريفها لتصل إلى (27 بالمئة)، ونسبة (22 في المئة) كانت للمقيمين في تركيا، أما بخصوص متغير العمل فوجدنا النسبة العليا في فئة العاملين بنسبة (68 بالمئة). راجع ملحق الجداول.

مدة الرئاسة

جدول رقم (12) يوضح مدة رئاسة سورية المستقبل عند أفراد العينة

	أفضل	غير مهم	لا أفضل	المجموع
1	56.8	8.5	34.8	100
2	47.5	20.1	32.4	100



تشير معطيات الجدول (12) تفضيل الشباب، عينة الدراسة، عبارة «مدة الرئاسة خمس سنوات تمديد لمرّة ثانية»، بنسبة (57 بالمئة)، مقابل نسبة (47.5 في المئة) اختارت مدة الرئاسة سبع سنوات تمديد لمرّة ثانية.

أما العلاقة بين مكان الإقامة الحالي ومدة الرئاسة، فقد تبين أن نسبة (2 في المئة) في مناطق النظام اختارت مدة الرئاسة خمس سنوات، مقابل نسبة (49 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي مناطق سيطرة الجيش الوطني فضلت نسبة (37 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (25 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي إدلب وريفها فضلت نسبة (59 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (2 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي مناطق سيطرة «PYD» المكون الكردي فضلت نسبة (83 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (7 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي تركيا فضلت نسبة (82 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (7 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي الأردن فضلت نسبة (6 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (52 في المئة) فضلت سبع سنوات، بينما لم يفضل أحد من المقيمين في لبنان خمس سنوات، مقابل نسبة (67 في المئة) فضلت سبع سنوات، وفي بلدان أوروبا فضلت نسبة (9 في المئة) خمس سنوات، مقابل نسبة (50 في المئة) فضلت سبع سنوات.

ومن النتائج السابقة يتبين أن السوريين المقيمين خارج مناطق سيطرة النظام، لديهم رغبة باختصار مدة الرئاسة إلى مدة خمس سنوات، وتمدد لمرّة ثانية فقط، على حساب مدة سبع سنوات، التي كان النظام السوري يعتمد عليها ويمدها للأبد، علماً أن مدة الرئاسة كانت خمس سنوات وتمدد لمرّة ثانية فقط، منذ الاستقلال 1946 حتى انقلاب الأسد 1970، فقد عدلت إلى سبع سنوات وتمدد للأبد.

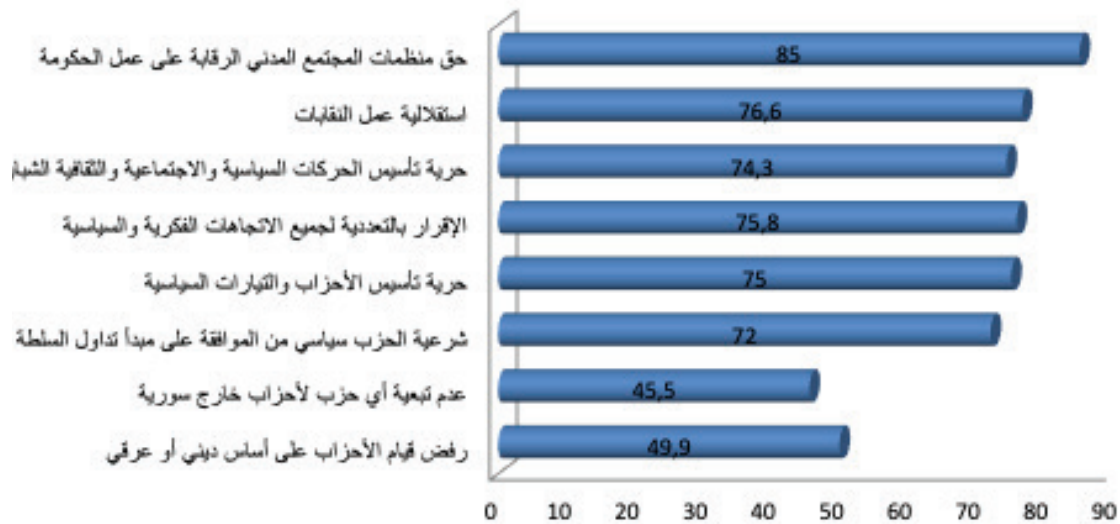
الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

تُعد الأحزاب السياسية أداة سياسية للوصول إلى السلطة استناداً إلى منظومة قانونية تشترع مسألة تداول السلطة وتسمح بالتنافس السياسي للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، لذلك حاولنا في هذه الدراسة وضع مجموعة من المعايير الأساسية التي قد تُعد ضرورية في إعداد منظومة العمل الحزبي في سورية المستقبل.

جدول رقم (13) يوضح نمط الحياة السياسية لسورية المستقبل عند أفراد العينة

العبارة	أفضل	غير مهتم	لا أفضل	المجموع
1 رفض قيام الأحزاب على أساس ديني أو عرقي	49.9	8.9	41.3	100
2 عدم تبعية أي حزب لأحزاب خارج سورية (عربية، كردية، إسلامية، اشتراكية)	45.5	12.9	41.5	100

3	شرعية أي حزب سياسي تأتي من موافقته على مبدأ تداول السلطة في سورية	72	19.5	8.5	100
4	حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية	75	11.3	13.8	100
5	الإقرار بالتعددية لجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية	75.8	13.6	10.6	100
6	حرية تأسيس الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية الشبابية	74.3	11.5	13.8	100
7	استقلالية عمل النقابات المختلفة عن النظام السياسي والأحزاب السياسية	76.6	15.6	7.8	100
8	من حق منظمات المجتمع المدني الرقابة على عمل الحكومة	85	8.8	6.3	100



1. وفقاً لمعطيات الجدول رقم (13)، فقد فضلت نسبة (85 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، عبارة «من حق منظمات المجتمع المدني الرقابة على عمل الحكومة» بالمرتبة الأولى، مقابل نسبة (6 في المئة) رفضتها، وتبين أن لمتغير العمر علاقة دالة، لأن نسبة (89 في المئة) في الفئة العمرية (24-29) فضلتها، مقابل نسبة (67 في المئة) في الفئة العمرية (18-23)، ونسبة (88 في المئة) لدى الفئة العمرية (30-35)، وكذلك نسبة (93.5 في المئة) لدى فئة العاملين، مقابل (69 في المئة) لدى الطلاب، وكذلك الأمر بخصوص مكان الإقامة الحالي، إذ جاءت نسبة (98 في المئة) من المقيمين في لبنان ونسبة (97 في المئة) من المقيمين في مناطق النظام وأوروبا و نسبة (96 في المئة) من المقيمين في الأردن، ونسبة (90 في المئة) من المقيمين في مناطق المكوّن الكردي ونسبة (89 في المئة) من المقيمين في إدلب وريفها، ونسبة (78 في المئة) من المقيمين في تركيا.

وهذا مؤشر إلى تعرف الشباب السوري، عينة الدراسة، إلى أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها في العمل الرقابي للمؤسسات الحكومية والتنفيذية، بعد أن كانت محظورة من النظام السوري منذ عام 1963 حتى الآن، وبخاصة أن تجربة منظمات المجتمع المدني في سورية يمكن القول عنها: إنها بدأت بشكل فعال بعد ثورة 2011.

2. وفقاً لنتائج الجدول (13) فقد جاءت قضية استقلالية عمل النقابات المختلفة عن النظام السياسي والأحزاب السياسية بالمرتبة الثانية، إذ فضلتها نسبة (77 في المئة) من شباب عينة الدراسة، مقابل نسبة (8 في المئة) رفضتها.

وكذلك بخصوص متغير العمر فقد كانت نسبة (85 في المئة) لدى الفئة العمرية (24-29)، مقابل نسبة (54

- في المئة) لدى الفئة العمرية (18-23)، ونسبة (79 في المئة) لدى الفئة العمرية (30-35). وكذلك الأمر بخصوص متغير التعليم، فقد كانت نسبة (84 في المئة) لدى فئة التعليم الجامعي فما فوق، مقابل (67 في المئة) لدى الإعدادي فما دون، ونسبة (70 في المئة) لدى الثانوي.
- أما العلاقة بين مكان الإقامة الحالي وهذه العبارة، فتبين أن النسب العليا تركزت في معظم مناطق وجود السوريين باستثناء مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، بنسبة (25 بالمئة)، لترتفع في لبنان بنسبة (90 في المئة) تلتها بلدان أوروبا بنسبة (88 في المئة) وفي الأردن (86 في المئة) وفي مناطق «PYD» وصلت إلى نسبة (85 بالمئة)، وفي مناطق النظام (84 في المئة) وفي تركيا (71 بالمئة). وهذا مؤشر إلى عدم وجود النقابات المتخصصة في مناطق نفوذ فصائل الجيش الوطني، وبالتالي جاءت النسبة منخفضة.
3. فضلت نسبة (76 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، بالمرتبة الثالثة الإقرار بالتعددية لجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية، مقابل نسبة (11 في المئة) رفضتها، كما جاء ذلك في الجدول رقم (13).
- وبخصوص متغير العمر فقد جاءت النسبة الأعلى (81 في المئة) في الفئة العمرية (30-35)، مقابل (57 في المئة) لدى الفئة العمرية (17-23)، ونسبة (77 في المئة) لدى الفئة العمرية (24-29).
- وكذلك بخصوص المستوى التعليمي، فقد كانت نسبة (82 في المئة) لدى مستوى التعليم الجامعي فما فوق، مقابل نسبة (56 في المئة) لدى فئة التعليم الإعدادي فما دون، ونسبة (77 في المئة) للمستوى الثانوي.
- أما متغير مكان الإقامة الحالي فبين أن نسبة (96 في المئة) لدى المقيمين في بلدان أوروبا، ونسبة (88 في المئة) للمقيمين في الأردن ونسبة (86 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (79 في المئة) في مناطق سيطرة النظام السوري، ونسبة (78 في المئة) للمقيمين في إدلب وريفها، ونسبة (62 في المئة) للمقيمين في تركيا، ونسبة (21 في المئة) للمقيمين في مناطق الجيش الوطني السوري.
4. فضلت نسبة (75 في المئة) من شباب، عينة الدراسة، حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية، بالمرتبة الرابعة، مقابل نسبة (14 في المئة) رفضتها. وبخصوص متغير الجنس فقد فضلها الذكور بنسبة (79 في المئة) والإناث بنسبة (70 بالمئة).
- وكذلك متغير مكان الإقامة الحالي، فقد جاءت النسبة العليا لدى المقيمين في لبنان بنسبة (96 بالمئة)، ولدى المقيمين في بلدان أوروبا بنسبة (93 بالمئة)، ولدى المقيمين في الأردن بنسبة (91 بالمئة)، ولدى المقيمين في مناطق النظام بنسبة (85 بالمئة)، ولدى المقيمين في مناطق المكوّن الكردي بنسبة (80 بالمئة)، وانخفضت لدى المقيمين في إدلب وريفها فبلغت نسبة (60 بالمئة)، ولدى المقيمين في تركيا بلغت نسبة (57 في المئة) وفي مناطق الجيش الوطني بلغت نسبة (38 بالمئة).
- أما بخصوص متغير التعليم فكانت نسبة (81.5 في المئة) للمستوى الجامعي فما فوق، مقابل نسبة (65.6 في المئة) لفئة التعليم الإعدادي فما دون، ونسبة (70 في المئة) لفئة التعليم الثانوي.
5. فضلت نسبة (74 في المئة) حرية تأسيس الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية الشبابية بالمرتبة الخامسة مقابل نسبة (14 في المئة) لم تفضلها. وبخصوص متغير العمر جاءت نسبة (78 في المئة) في الفئة العمرية (24-29)، ونسبة (77 في المئة) في الفئة العمرية (30-35)، مقابل نسبة (61 في المئة) في الفئة العمرية (18-23).

أما بخصوص متغير مستوى التعليم فقد جاءت نسبة (80 في المئة) في فئة المستوى الجامعي، ونسبة (79 في المئة) في التعليم الثانوي، ونسبة (48 في المئة) في فئة المستوى الإعدادي فما دون.

أما بالنسبة لمتغير مكان الإقامة الحالي فقد كانت نسبة (96 في المئة) لدى المقيمين في لبنان، ونسبة (89 في المئة) لدى المقيمين في بلدان أوروبا، ونسبة (87 في المئة) للمقيمين في الأردن، ونسبة (81 في المئة) للمقيمين في مناطق المكوّن الكردي، وانخفضت النسبة لدى المقيمين في إدلب وريفها إلى (69 بالمئة)، ونسبة (30 في المئة) لدى المقيمين في مناطق الجيش الوطني السوري.

6. فضلت نسبة (72 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، عبارة «شرعية أي حزب سياسي تأتي من موافقته على مبدأ تداول السلطة في سورية» بالمرتبة السادسة ونسبة (8.5 في المئة) منهم لم يفضلوها.

وبخصوص متغير المستوى التعليمي فكانت نسبة (80 في المئة) لدى فئة الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق، مقابل نسبة (49 في المئة) للمستوى الإعدادي فما دون، ونسبة (71 في المئة) للمستوى الثانوي. وكذلك بخصوص متغير مكان الإقامة الحالي، فقد كانت نسبة (92 في المئة) لدى المقيمين في بلدان أوروبا، ونسبة (88 في المئة) لدى المقيمين في لبنان، ونسبة (84 في المئة) لدى المقيمين في الأردن، ونسبة (83 في المئة) لدى المقيمين في مناطق النظام، ونسبة (76 في المئة) لدى المقيمين في إدلب وريفها، ونسبة (64 في المئة) لدى المقيمين في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (17 في المئة) لدى المقيمين في مناطق الجيش الوطني.

7. لم تفضل نسبة (50 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، بالمرتبة السابعة، عبارة «عدم قيام الأحزاب على أساس ديني وعرقي»، مقابل نسبة (14 في المئة) فضلها. وتبين أن مكان الإقامة الحالي علاقة ذات دلالة، إذ ارتفعت النسبة في إدلب وريفها بنسبة (83 بالمئة)، ونسبة (71 في المئة) في الأردن، ونسبة (72 في المئة) في أوروبا ولبنان، ونسبة (66 في المئة) في مناطق النظام، مقابل نسبة (23 في المئة) في تركيا، ونسبة (40 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي ومسبة (45 في المئة) في مناطق الجيش الوطني.

8. لم تفضل نسبة (45.5 في المئة) من عينة الدراسة عدم تبعية الأحزاب لخارج سورية (عربية، كردية، إسلامية، اشتراكية... الخ)، وبخصوص علاقة متغير العمر فتبين أن نسبة (51 في المئة) في الفئة العمرية (30-35)، ونسبة (42 في المئة) في الفئة العمرية (24-29)، ونسبة (36 في المئة) في الفئة العمرية (18-23).

وبخصوص متغير مكان الإقامة الحالي فتبين أن نسبة (85 في المئة) لدى الشباب المقيم في أوروبا، ونسبة (84 في المئة) في الأردن ونسبة (70 في المئة) في لبنان، ونسبة (60 في المئة) في مناطق النظام، مقابل نسبة (7 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (11 في المئة) في تركيا، ونسبة (18 في المئة) في مناطق «PYD» المكوّن الكردي، ونسبة (30 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، وهكذا يتبين انخفاض هذه النسبة، ففي المناطق التي تسيطر عليها تنظيمات إسلامية راديكالية يتأثر المجتمع بثقافتها وأيديولوجيتها الإسلامية السلفية التي تفرضها بقوة وجودها بصفاتها أمرًا واقعيًا.

واستنادًا إلى النتائج السابقة يمكن القول: إن منظور الشباب السوري، عينة الدراسة، للحياة السياسية والحزبية في سورية تستند إلى ضرورة توفر البيئة التشريعية الحاضنة لتأسيس الأحزاب السياسية التي تحدد الأطر والمعايير القانونية الناظمة لعمل الأحزاب السورية داخل الدولة السورية في المستقبل، بالإضافة إلى التطلع إلى قيام أحزاب سياسية غير مؤدلجة، وبالتالي تكون غير تابعة لخارج سورية أيديولوجيًا، فتعتمد البرامج العملية التي تخدم السوريين بالدرجة الأولى، وتكون معايير استمرارها هي القدرة على العطاء

للسوريين، وفي الوقت نفسه تؤمن بحق غيرها في الوصول إلى السلطة من أجل خدمة السوريين. مع العلم أن سورية عرفت التعددية الحزبية والمشاركة في العمل السياسي، من العقد الأول بعد الاستقلال، إلى حد ما، ثم توقفت المشاركة السياسية في سورية في مرحلة الوحدة مع مصر، بسبب انقلاب البعث 1963، وبخاصة بعد انقلاب الأسد الأب عام 1970، إذ أصبح حزب البعث الحزب القائد للدولة والمجتمع بقوة القانون، عبر دستور عام 1972، وفي المادة الثامنة التي تتنافى مع أبسط المبادئ السياسية الديمقراطية، فقد جُرد الشعب السوري من حقوقه الإنسانية، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية وحق التعبير عن آرائه السياسية المستقلة، واتجه السوريون الذين عارضوا سياسة الاحتواء والتدجين التي أبدعها النظام البعثي في صيغة الجبهة الوطنية التقدمية، إلى المعارضة السياسية السرية، وكان نصيهم الاعتقال سنوات عديدة، الأمر الذي أدى إلى غياب المرجعيات والمعايير العليا التي تنظم عملية ترخيص وتأسيس الأحزاب وآليات نشاطها التنظيمي والسياسي.

مع انطلاق الثورة السورية 2011، وانحسار هيمنة النظام على مكونات المجتمع السوري كافة، أُعلن عن انشاء العديد من الأحزاب السياسية في سورية، من دون الاستناد إلى محددات ومرعيات تنظم عملها. واقتصرت العمل في سورية سنوات طويلة على عدد محدود من المنظمات الشعبية والنقابات المتعددة التابعة قانونياً لحزب البعث الحاكم وعدد من الجمعيات الخيرية، علماً أن سورية عرفت قبل انقلاب البعث 1963 العمل النقابي غير الحكومي، ولكن سيطر على كل أشكال التنظيمات المجتمعية الأهلية والمدنية والنقابية بسبب الاحتجاجات النقابية الراضية للدكتاتورية بالمطلق في مرحلة الثمانينات.

سابعاً- استشراف الشباب السوري لسورية المستقبل

محاولة لاستشراف مستقبل سورية من الشباب، عينة الدراسة، لعشر سنوات قادمة، بعد تسع سنوات من الحرب السورية وجدنا من الأهمية وضع بعض السيناريوهات الرئيسية التي من المتوقع أن تطرأ على سورية في المستقبل، وطلبنا من الشباب، عينة الدراسة، اختيار التوقعات التي يرونها مناسبة، ومن المفترض أن يكون اختيارها بناء على قراءة تحليلية للواقع السوري الملموس بأبعاده الإقليمية والدولية، وبالإضافة إلى خبرات سابقة، وليس استناداً إلى قناعات أو آراء شخصية يتبنونها، وهذا لا يعني أن تكون بعض الإجابات جاءت بناء على رغبات ومواقف سياسية يتبنونها مسبقاً.

وعلى أي حال فالتنبؤات والتخمينات يمكن أن تساعد السيناريوهات في توجيه وتشكيل المستقبل، فتحفز إلى التفكير بخصوص البدائل، وتفتح آفاق التفكير خارج الأنماط المتعارف عليها، وأهميتها تأتي من كونها ستحدد قرارات وتوصيات اليوم، التي ستؤثر بعد ذلك في التطورات المستقبلية والاختيارات بين المسارات والبدائل المستقبلية.

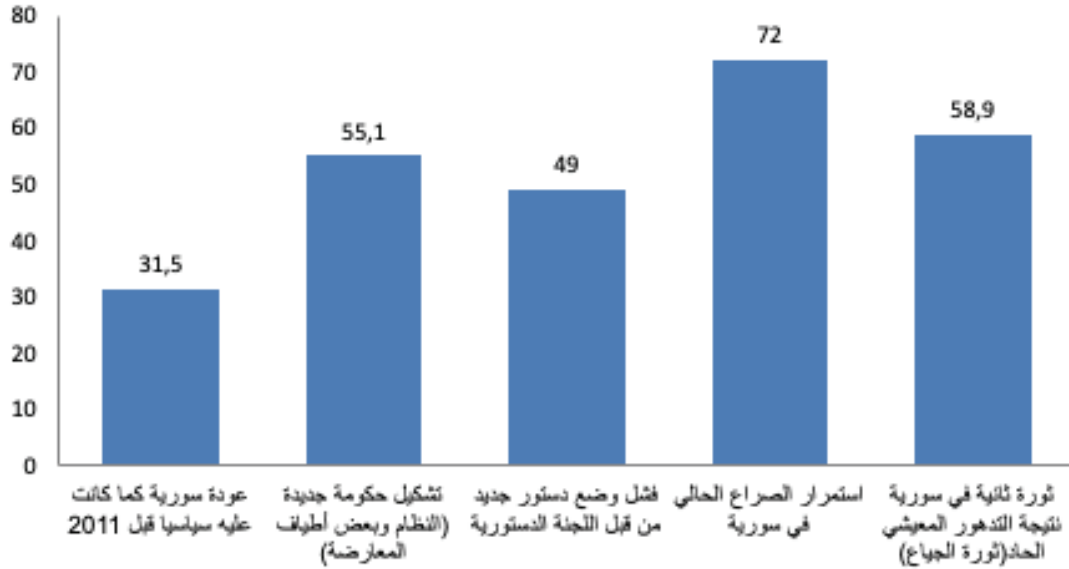
النظام السوري بعد عشر سنوات

جدول رقم (14) يوضح توقعات العينة للنظام في سورية بعد عشر سنوات

	أتوقع	لا أتوقع	لا أعرف	المجموع
1	31.5	55.9	12.6	100

عودة سورية كما كانت عليه سياسياً قبل 2011

2	تشكيل حكومة جديدة من النظام بمشاركة بعض أطراف المعارضة	55.1	32.5	12.4	100
3	فشل وضع دستور جديد من اللجنة الدستورية	49	35.6	15.4	100
4	استمرار الصراع الحالي في سورية	72	18.1	9.9	100
5	ثورة ثانية في سورية نتيجة التدهور المعيشي الحاد (ثورة الجوع)	58.9	26.9	14.3	100



1. جاءت بالمرتبة الأولى النسبة الأعلى (72 في المئة) وتوقعت استمرار الصراع الحالي في سورية، مقابل (10 في المئة) لم تتوقع ذلك (راجع الجدول 14)، وهذا يعود إلى عدم وجود مؤشرات دولية للحل السياسي في سورية فمعظم الشباب السوري يعلمون أن الحل لم يبق بيد السوريين، نظامًا ومعارضة، إنما الحل القادم سيكون بناء على توافقات دولية وإقليمية وبخاصة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأميركية.

وكذلك الأمر لمتغير مكان الإقامة الحالي، فله علاقة ذات دلالة، إذ كانت نسبة (100 في المئة) لدى المقيمين في أوروبا ولبنان والأردن، ونسبة (98 في المئة) في مناطق النظام السوري، ونسبة (55 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (44 في المئة) في تركيا، ونسبة (26 بالمئة) في مناطق الجيش الوطني السوري.

ومن الواضح انخفاض النسبة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وبالتالي ربما تكون النتائج مبنية على معطيات على أرض الواقع أو على رغبات بتغيير الوضع الحالي في سورية.

2. بالمرتبة الثانية توقعت نسبة (59 في المئة) حدوث ثورة جديدة في سورية نتيجة التدهور المعيشي، مقابل نسبة (14 في المئة) لم تتوقع ذلك.

ولمتغير المهنة علاقة دالة، فكانت نسبة (60 في المئة) لدى العاملين والعاطلين عن العمل، مقابل نسبة (48 في المئة) لدى الطلاب، وربما تعود هذه النتيجة إلى الخبرة السياسية للطلاب بأرض الواقع أكثر، أو يمكن القول: إن الطلاب على دراية أشمل بمتطلبات وإمكانية حصول انتفاضة جديدة في سورية بعد تهجير نصف الشعب السوري إلى الخارج.

ولمتغير مكان الإقامة الحالي علاقة دالة إذ توقعها نسبة (78 في المئة) من المقيمين في لبنان، ونسبة (69 في

المئة) في بلدان أوروبا ونسبة (65 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (52 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ونسبة (53 في المئة) في مناطق النظام. بينما انخفضت النسبة إلى (31 في المئة) في تركيا، وربما انخفاض نسبة التوقع بثورة جديدة في سورية، لدى المقيمين في تركيا كان بسبب وجودهم على حدود مناطق وجود الجيش الوطني، والتنظيمات العسكرية، وبسبب عدم قناعتهم بإمكانية أن تظهر احتجاجات جديدة في مناطق سيطرة النظام السوري.

3. بالمرتبة الثالثة توقعت نسبة (55 في المئة) تشكيل حكومة جديدة من النظام الحالي بمشاركة بعض أطراف المعارضة، مقابل نسبة (12 في المئة) لم تتوقع ذلك، وتبين أن لمتغير الجنس علاقة ذات دلالة فنية (60 في المئة) للذكور مقابل (50 في المئة) للإناث، وكذلك الأمر لمتغير العمر فنسبة (60 في المئة) لدى الفئة العمرية (30-35)، مقابل نسبة (49 في المئة) لدى الفئة العمرية (18-23)، و لمتغير المستوى التعليمي علاقة فكانت نسبة (60 في المئة) لدى الجامعي والثانوي، مقابل نسبة (36 في المئة) لدى الإعدادي فما دون، و لمتغير مكان الإقامة الحالي علاقة إذ كانت النسب العليا في لبنان فبلغت نسبة (86 بالمئة)، وفي بلدان أوروبا والأردن (76 بالمئة)، والنسب المتدنية في تركيا إذ بلغت نسبة (25 بالمئة)، وفي إدلب وريفها (31 بالمئة)، وفي مناطق المكون الكردي (20 بالمئة).

ومن النتائج السابقة تبين أن لكان وجود السوريين دور في تبلور قناعات سياسية في ما يخص المستقبل السوري، الشباب الموجودون في تركيا وإدلب وريفها ومناطق المكون الكردي، التي تعد مناطق ساخنة عسكرياً وسياسياً من النظام السوري، ينعكس عليهم عدم توقع إمكانية تشكيل حكومة جديدة من النظام ويشارك فيها بعض أطراف المعارضة، وخاصة مناطق المكون الكردي التي لديها تطلعات، انفصالية عن سورية.

4. بالمرتبة الرابعة توقعت فشل وضع دستور من اللجنة الدستورية بنسبة (49 في المئة) مقابل (15 في المئة) لم تتوقع ذلك. وتبينت بخصوص متغير مكان الإقامة الحالي علاقة دالة إذ توقعتها النسب العليا في مناطق الجيش الوطني السوري بنسبة (83 بالمئة)، وإدلب وريفها بنسبة (67 بالمئة)، وفي الأردن بنسبة (56 بالمئة)، وبنسبة (53 في المئة) في مناطق المكون الكردي، مقابل بلدان أوروبا (31 بالمئة)، وبنسبة (33 في المئة) في لبنان، وبنسبة (46 في المئة) في مناطق النظام. (راجع ملحق الجداول) ومن النتائج السابقة يتبين عدم توقع السوريين المقيمين في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية متبادلة مع النظام، وهم إمكانية التوصل إلى دستور جديد من اللجنة الدستورية المشكلة من الأمم المتحدة، بينما انخفضت النسبة لدى السوريين المقيمين في أوروبا، ربما لرغبتهم بإيجاد حل سياسي من دون استمرار الحرب وإراقة الدماء السورية، والانسجام مع المواقف السياسية الأوروبية الداعية للحل السياسي عبر دستور جديد.

5. بالمرتبة الخامسة والأخيرة توقعت نسبة (31.5 في المئة) عودة سورية كما كانت عليه قبل 2011، مقابل (56 في المئة) لم تتوقع ذلك راجع الجدول (14). و لمتغير مكان الإقامة الحالي علاقة دالة فكانت نسبة (49 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (43 في المئة) في الأردن، وفي مناطق الجيش الوطني (41 في المئة) مقابل نسبة (10 في المئة) في مناطق المكون الكردي، ونسبة (13 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (22 في المئة) في تركيا. (راجع ملحق الجداول).

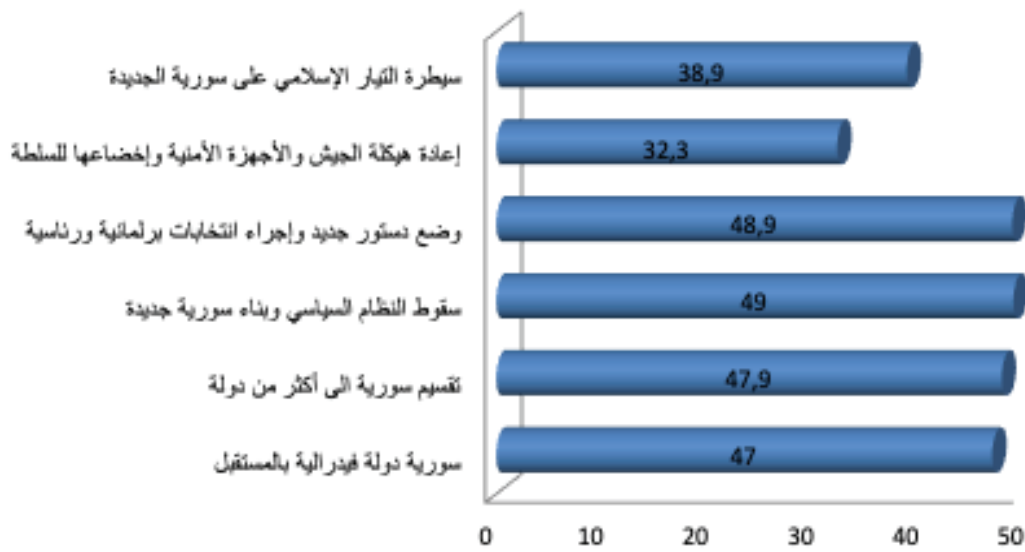
والواضح من النتائج السابقة أن نسبة منخفضة توقعت عودة سورية إلى ما كانت عليه قبل 2011، مقابل أن الأغلبية لم تتوقع العودة إلى ما كانت عليه قبل 2011، وهذه نتيجة طبيعة لمن لديه حدود دنيا بالمعرفة السياسية لتاريخ الثورات والحروب، وبالمعطيات الإقليمية والدولية، فمن الاستحالة عودة سورية كما كانت

عليه قبل 2011 من دون أي تغييرات سياسية، حتى لو استمر النظام الحالي لسنوات قليلة في المستقبل، وتبين أن السوريين المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام توقعوا عودة سورية إلى ما كانت عليه قبل 2011 بنسب منخفضة جداً.

سورية دولة بعد عشر سنوات

جدول رقم (15) يوضح توقعات دولة سورية بعد عشر سنوات عند أفراد العينة

	أَتوقع	لا أتوقع	لا أعرف	المجموع
1 سورية دولة فدرالية بالمستقبل	47	34.9	18.4	100
2 تقسيم سورية إلى أكثر من دولة	47.9	40	12.1	100
3 سقوط النظام السياسي وبناء سورية جديدة	49	35.2	15.8	100
4 وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية	48.9	42	9.1	100
5 إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية وإخضاعها للسلطة	32.3	56.3	11.5	100
6 سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة	38.9	52.1	9	100



1. جاءت نسب توقعات عينة الدراسة للسيناريوهات المتوقعة الخاصة بسورية بعد عشر سنوات متقاربة جداً، فنسبة (49 في المئة) توقعت سقوط النظام السياسي وبناء سورية جديدة، مقابل نسبة (35 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (16 في المئة) لا تعرف (راجع الجدول 15).

وقد تبين أن هناك علاقة دالة بين مكان الإقامة الحالي وتوقع سقوط النظام السياسي وبناء سورية جديدة، فكانت نسبة (73 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (71 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ونسبة (60 في المئة) في تركيا، ونسبة (53 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (44 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (33 في المئة) في لبنان، ونسبة (30 في المئة) في أوروبا، ونسبة (28 في المئة) في الأردن.

من الملاحظ أن النسب المرتفعة كانت لدى السوريين المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، مثل إدلب وريفها ومناطق الجيش الوطني حيث السيطرة لتنظيمات إسلامية راديكالية.

2. ونسبة (49 في المئة) توقعت وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، مقابل نسبة (42 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (9 في المئة) لا تعرف. راجع الجدول (15).

هناك علاقة دالة بين مكان الإقامة وتوقع وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، فكانت نسبة (70 في المئة) في تركيا ونسبة (55 في المئة) في لبنان، ونسبة (53 في المئة) في الأردن، ونسبة (52 في المئة) في ريف إدلب وريفها، و(51 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (45 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (32 في المئة) في مناطق «PYD». وانخفاض نسبة المتوقعين وضع دستور جديد وانتخابات برلمانية ورئاسية لدى المكون الكردي لوجود اعتقادات سياسية داعمة لفكرة الانفصال وإقامة دولة كردية، بينما ارتفعت لدى المقيمين في تركيا لمعايشتهم الانتخابات البرلمانية والرئاسية والبلدية في تركيا وبالتالي تشربوا ثقافة تداول السلطة.

3. ونسبة (48 في المئة) توقعت تقسيم سورية إلى أكثر من دولة، مقابل نسبة (40 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (12 في المئة) لا تعرف، أوليس لديها القدرة على التوقع بأي اتجاه، فكان الفارق ليس كبيراً جداً، ومع ذلك فهذا مؤشر سلبي، فهل كانت نسبة المتوقعين بناء على حيثيات سياسية أو بناء على رغبات؟

وهناك علاقة دالة بين المستوى التعليمي وتوقع تقسيم سورية إلى أكثر من دولة، إذا كانت نسبة (59.5 في المئة) لدى المستوى الإعدادي فما دون، مقابل نسبة (43 في المئة) لدى الثانوي، ونسبة (47.5 في المئة) لدى الجامعيين. وهذا مؤشر إلى أن هذا التوقع قد يكون مبنياً على رغبات يكون فيها أصحاب الشهادات الذين من المفترض أن يكون لديهم الحيثيات السياسية أكثر من بقية المستويات التعليمية.

وبالنسبة لمتغير مكان الإقامة الحالي، فكانت نسبة (71 في المئة) في لبنان، ونسبة (59 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (55 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (45 في المئة) في الأردن، ونسبة (43 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (32 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ونسبة (18 في المئة) في تركيا.

4. ونسبة (47 في المئة) توقعت سورية فدرالية بالمستقبل، مقابل نسبة (35 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (18 في المئة) لا تعرف راجع الجدول (15)، ربما تعود تلك التوقعات إلى حالة التبعاد والتشرذم الذي وصلت إليه سورية.

ولوحظت علاقة بين مكان الإقامة وتوقع سورية فدرالية بالمستقبل، فكانت نسبة (97 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، مقابل (25 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، ونسبة (30 في المئة) في تركيا، ونسبة (35 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (48 في المئة) في بلدان أوروبا ولبنان والأردن، ونسبة (44 في المئة) في مناطق النظام.

أما ارتفاع النسبة لدى مناطق المكون الكردي فيعود بالأساس إلى تطلعات التيارات السياسية الكردية للانفصال، فمن الطبيعي أن يتوقعوا أن تكون سورية دولة فدرالية بالمستقبل، مقابل انخفاض النسبة للمقيمين في تركيا ومناطق الجيش الوطني وتأثرهم بالموقف التركي الحازم والرافض أي كيان سياسي كردي في سورية على الحدود التركية.

5. جاءت نسبة (39 في المئة) متوقعة سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة مقابل نسبة (52 في المئة) لم تتوقع حدوث ذلك، ونسبة (9 في المئة) لا تعرف راجع الجدول (15).

وفي العلاقة بين مكان الإقامة الحالي والتوقع بسيطرة التيار الإسلامي على سورية كانت النسب العليا لدى

المقيمين في الأردن بنسبة (65 بالمئة)، ونسبة (57 في المئة) في أوروبا، ونسبة (53 في المئة) في مناطق النظام، مقابل نسبة (0 في المئة) في مناطق «PYD»، ونسبة (19 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ونسبة (25 في المئة) في تركيا ونسبة (31 في المئة) في إدلب وريفها، والواضح أن هذه النتائج تستند إلى مخاوف وهواجس من إمكانية سيطرة التيار الإسلامي على سورية أكثر بسبب حيثيات سياسية وعسكرية.

6. ونسبة (32 في المئة) توقعت إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية وإخضاعها للسلطة مقابل نسبة (56 في المئة) لم تتوقع ذلك ونسبة (11.5 في المئة) لا تعرف راجع الجدول (15).

وتبين أن هناك علاقة بين متغير الجنس وتوقع إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية في سورية وإخضاعها للسلطة، بنسبة (41.5 في المئة) للذكور، ونسبة (23 في المئة) للإناث، وهناك علاقة بين متغير التعليم وتوقع سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة، بنسبة (43 في المئة) لدى الجامعيين، مقابل (28 في المئة) لدى المستوى الإعدادي فما دون، ونسبة (37.5 في المئة) للمستوى الثانوي.

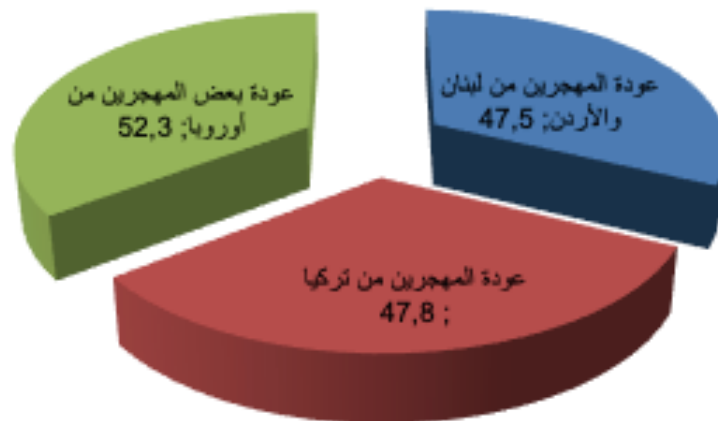
وبخصوص متغير مكان الإقامة فُيُبين أن نسبة (75 في المئة) هي في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، ونسبة (58 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (51 في المئة) في مناطق «PYD» المكون الكردي وتركيا، بينما انخفضت النسبة في بلدان أوروبا إلى (5 بالمئة)، و(6 في المئة) في مناطق النظام، و(10 في المئة) في لبنان، وهذا يعود إلى الاحتكاك المباشر مع التنظيمات الإسلامية الراديكالية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

ولمتغير الجنس علاقة ذات دلالة، إذ كانت نسبة (41.5 في المئة) للذكور، مقابل نسبة (23 في المئة) للإناث، وهذا يعود إلى الاهتمام السياسي من الذكور أكثر من الإناث.

عودة المهجرين

جدول رقم (16) يوضح توقعات العينة لمستقبل اللاجئين السوريين بعد عشر سنوات

الرقم	العبرة	أتوقع	لا أتوقع	لا أعرف	المجموع
1	عودة المهجرين من لبنان والأردن	47.5	39	13.5	100
2	عودة المهجرين من تركيا	47.8	42.6	9.6	100
3	عودة بعض المهجرين من أوروبا	52.3	34.4	3.4	100



بخصوص عودة المهجرين السوريين إلى سورية فقد جاءت النتائج متقاربة جدًا، فنسبة (52 في المئة) من

الشباب، عينة الدراسة، توقعت عودة المهجرين في أوروبا، ونسبة (48 في المئة) توقعت عودة المهجرين في تركيا، ونسبة (47.5 في المئة) توقعت عودة المهجرين في لبنان والأردن. وبخصوص علاقة بعض متغيرات الدراسة مع عودة المهجرين، وجدنا علاقة بين مكان الإقامة الحالي وتوقع عودة المهجرين السوريين من أوروبا بنسبة (75 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (74 في المئة) في لبنان، ونسبة (68 في المئة) في الأردن، ونسبة (55 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (48 في المئة) في مناطق النظام ونسبة (43 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (29 في المئة) في تركيا، ونسبة (26 في المئة) في مناطق النظام. راجع الجدول (16).

وتظهر النتائج ارتفاع النسب لدى السوريين المقيمين في المناطق الأكثر بعداً عن الحرب والصراعات في سورية، والعلاقة بين مكان الإقامة وتوقع عودة المهجرين في تركيا، فكانت نسبة (81 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، ونسبة (49 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (47 في المئة) في الأردن، ونسبة (46 في المئة) في تركيا، ونسبة (38 في المئة) في دول أوروبا، ونسبة (34 في المئة) في لبنان، وكذلك تعكس هذه النتائج الدعوات والتصريحات السياسية التركية لإقامة مناطق آمنة في مناطق سيطرة الجيش الوطني وبناء مدن جديدة لاستيعاب السوريين في حالة عودتهم من تركيا.

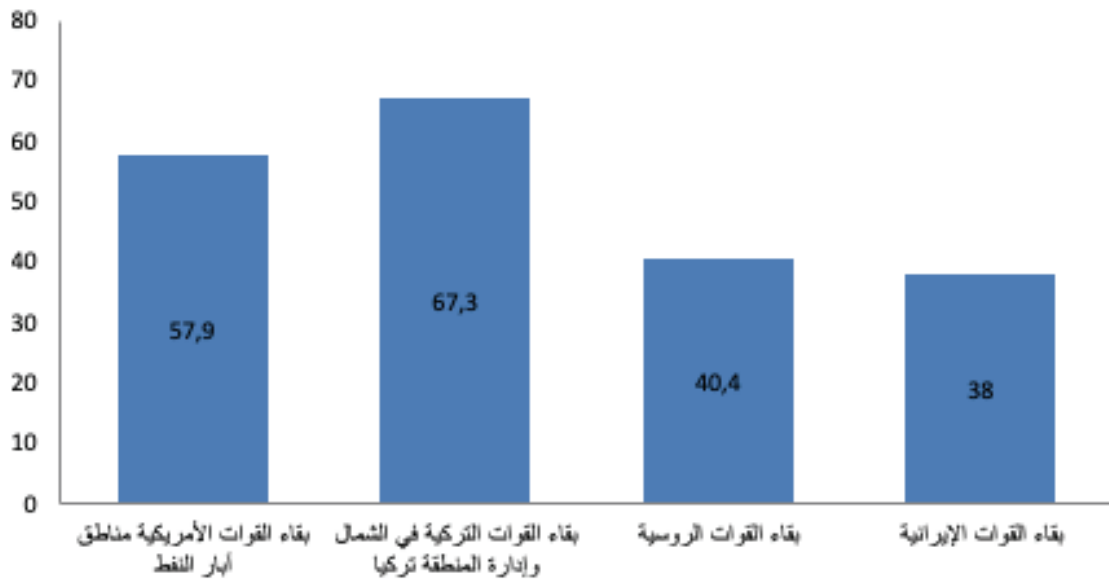
والعلاقة بين مكان الإقامة الحالي وتوقع عودة المهجرين في لبنان والأردن ذات دلالة، إذ كانت نسبة (73 في المئة) في تركيا، ونسبة (60 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (50 في المئة) في الأردن، ونسبة (49 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، ونسبة (45 في المئة) في مناطق المكوّن الكردي، ونسبة (42 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (27 في المئة) في مناطق النظام. راجع ملحق الجداول.

كذلك تعكس هذه النتائج الرغبة لدى السوريين المقيمين في لبنان والأردن بالعودة إلى مدنها وبلداتهم في سورية.

مصير القوات الأجنبية في سورية

جدول رقم (17) يوضح توقعات العينة لمصير القوى الأجنبية على الأرض السورية بعد عشر سنوات

	أَتوقع	لا أتوقع	لا أعرف	المجموع
1	57.9	28.5	13.6	100
بقاء القوات الأميركية في مناطق آبار النفط				
2	67.3	20.3	12.5	100
بقاء القوات التركية في الشمال وإدارة المنطقة من تركيا				
3	40.4	43.6	16	100
بقاء القوات الروسية				
4	38	43.2	18.8	100
بقاء القوات الإيرانية				



1. أظهرت النتائج توقع بقاء القوات التركية في الشمال، وإدارة المنطقة من تركيا بنسبة (67 بالمئة)، أما بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي وتوقع بقاء القوات التركية في الشمال السوري، فكانت بنسبة (85 في المئة) لدى المقيمين في لبنان، ونسبة (80 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (78 في المئة) في بلدان أوروبا وإدلب وريفها، ونسبة (68 في المئة) في مناطق الجيش الوطني ونسبة (52 في المئة) في تركيا، ونسبة (27 في المئة) في مناطق سيطرة قوات «PYD» المكون الكردي. راجع الجدول (17)، وهذه النتائج تعكس التصريحات السياسية التركية الداعية لإقامة منطقة آمنة عبر الوجود العسكري التركي، وإنشاء المؤسسات ذات الطابع التركي التي تشير إلى بقاء القوات التركية في تلك المناطق مدة قد تطول، أما النسب المنخفضة التي لم تتوقع ذلك فهي مرتبطة بتطلعات سياسية وعدائية لتركيا من قوات «PYD» الكردية.

2. ونسبة (58 في المئة) توقعت بقاء القوات الأميركية في مناطق آبار النفط، ونسبة (25.5 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (14 في المئة) لا تعرف، وبخصوص العلاقة بين مكان الإقامة الحالي وبقاء القوات الأميركية في مناطق آبار النفط، فكانت نسبة (79 في المئة) في مناطق سيطرة قوات «PYD» المكون الكردي، ونسبة (73 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (60 في المئة) في بلدان أوروبا ونسبة (54 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (53 في المئة) في الأردن، والواضح أن ارتفاع النسب لدى معظم الشباب السوريين في معظم مناطق وجودهم يعود إلى معرفة المصالح الأميركية ورغبة السيطرة على آبار النفط، وربما لقطع الطريق مستقبلاً بين إيران والعراق وسورية، وبالتالي قطع الطريق عن حزب الله في لبنان، إذا تبين أن هناك أخطار جديدة على مصالحها.

3. تلى ذلك نسبة (40 في المئة) توقعت بقاء القوات الروسية مقابل نسبة (44 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (16 في المئة) لا تعرف، وبالعلاقة بين متغير مكان الإقامة وبقاء القوات الروسية كانت نسبة (61 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (59 في المئة) في مناطق سيطرة «PYD» المكون الكردي ونسبة (48 في المئة) في لبنان، ونسبة (41 في المئة) في بلدان أوروبا ونسبة (39 في المئة) في مناطق النظام وتركيا، ونسبة (28 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، وهذه النتائج تعكس المواقف السياسية من وجود القوات الروسية في سورية، من عدّها قوات صديقة وحليفة لدى البعض، إلى عدّها قوات احتلال لسورية وداعمة بقاء النظام السوري في الحكم.

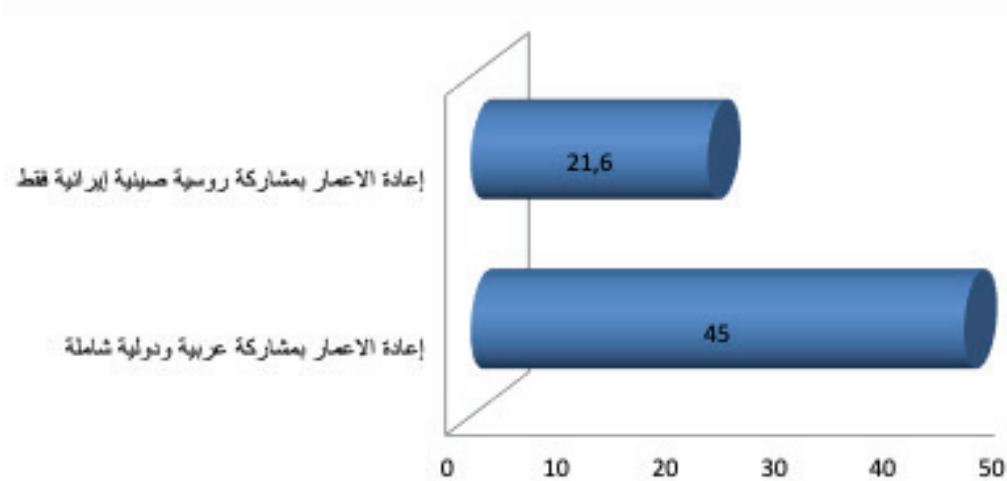
4. ونسبة (38 في المئة) توقعت بقاء القوات الإيرانية مقابل نسبة (43 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (19 في المئة) لا تعرف. راجع الجدول (17).

بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي وبقاء القوات الإيرانية فقد كانت بنسبة (54 في المئة) في لبنان، ونسبة (53 في المئة) في الأردن، ونسبة (47 في المئة) في أوروبا، ونسبة (46 في المئة) في مناطق النظام السوري، ونسبة (30 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (28 في المئة) في مناطق الجيش الوطني السوري، ونسبة (26 في المئة) في تركيا، وهذه النتائج مرتبطة بالمواقف السياسية في مناطق الوجود السوري، وخاصة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث تقوم القوات الإيرانية بالقتال إلى جانب قوات النظام السوري على الجبهات العسكرية، وتساهم إلى جانب النظام في ارتكاب العديد من المجازر بحق السوريين.

مستقبل إعادة الإعمار في سورية

جدول رقم (18) يوضح توقعات العينة لمستقبل إعمار سورية بعد عشر سنوات

	أتوقع	لا أتوقع	لا أعرف	المجموع
1 إعادة الإعمار بمشاركة عربية ودولية شاملة	45	44.3	10.8	100
2 إعادة الإعمار بمشاركة روسية صينية إيرانية فقط	21.6	60	17.9	100



بخصوص موضوع إعادة الإعمار في المستقبل، كانت النسبة الأعلى (45 في المئة) من عينة الدراسة، وتوقعت إعادة الإعمار بمشاركة عربية ودولية شاملة، مقابل نسبة (21.6 في المئة) توقعت إعادة الإعمار بمشاركة روسية صينية إيرانية فقط حسب. راجع الجدول (17).

1. بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي وتوقع إعادة الإعمار بمشاركة عربية ودولية شاملة؛ كانت النسبة (83 في المئة) في مناطق الجيش الوطني، ونسبة (73 في المئة) في تركيا، ونسبة (65 في المئة) في إدلب وريفها، ونسبة (38 في المئة) في مناطق «PYD» المكون الكردي، ونسبة (34 في المئة) في الأردن، ونسبة (25 في المئة) في لبنان، ونسبة (15 في المئة) في مناطق النظام.

2. بخصوص العلاقة بين متغير مكان الإقامة الحالي وتوقع إعادة الإعمار من روسيا والصين وإيران، فقد كانت نسبة (30 في المئة) في مناطق سيطرة «PYD» المكون الكردي، ونسبة (28 في المئة) في مناطق الجيش

الوطني، ونسبة (27 في المئة) في بلدان أوروبا، ونسبة (23 في المئة) في الأردن، ونسبة (20 في المئة) في مناطق النظام، ونسبة (12 في المئة) في إدلب وريفها.

وتُعدّ هذه النتائج أقرب إلى الواقع والمنطق، إذ تؤكد التقديرات الدولية أن تكلفة إعادة الإعمار في سورية تحتاج إلى 400 مليار دولار، فمن غير المعقول أن تتم إعادة الإعمار بهذه التكلفة من دون المشاركة العربية والدولية الشاملة، فهل من المعقول أن تخاطر الشركات والمؤسسات الروسية والصينية والإيرانية بالدخول في ملف إعادة الإعمار من دون المساهمة العربية والدولية، وبخاصة الأميركية والأوروبية، ويعني ذلك إن حصل، أن الحل السياسي قد أُنجز في سورية.

استنتاجات الدراسة

1. عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة

عكست هذه الرغبة وجود وعي كبير لدى الشباب السوري بأهمية هذه القضية، وربما ساهمت السنوات الطويلة للأحداث في سورية في تبلور هذه الرؤية بشكل واضح، وبالتأكيد لم نكن سنرى مثل هذه النسبة المرتفعة جدًا، التي تؤكد أهمية الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة، لو أُجريت مثل هذه الدراسة قبل عام 2011 وهو تاريخ انطلاق الثورة والتظاهرات السلمية التي كان من أهم مطالبها التداول السلمي للسلطة.

2. وجود عقد اجتماعي يتوافق مع مبادئ دولة المواطنة

أظهرت النتائج أن اتجاهات الشباب كانت متوافقة مع أحد أهداف الثورة السورية، وهو الوصول إلى صيغة من العقد الاجتماعي يتساوى فيها المواطنون ويكون مرجعيتها مفهوم المواطنة.

3. وجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة

إن وجود «تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة» يُعد من المطالب الضرورية لبناء سورية المستقبل، بعيدًا عن المحاصصة القومية والطائفية وغيرها من صيغ التشريعات التي تُقصي فئات أو قوميات أو إثنيات أخرى، وهذا يفسر تفضيل الشباب السوريين لها بنسبة عالية.

4. حرية الاعتقاد الديني

أظهرت الدراسة مرونة نحو القضايا الدينية، التي نظر إليها الشباب على أنها اختيار شخصي وعلاقة دينية خاصة بين الإنسان والتشريعات السماوية وغير السماوية، وهذا يدل من ناحية أخرى إلى أن الثورة السورية عام 2011 لم يكن هدفها دينيًا وتغييرًا في الطبقة الحاكمة استنادًا إلى أسس دينية طائفية، إنما كانت ثورة تنادي بالحقوق الأساسية للمواطن السوري، التي من ضمنها حرية الاعتقاد الديني.

5. حق جميع الأديان والطوائف والقوميات القيام بجميع شعائرها بحرية

توجه الشباب نحو الاعتراف بحقوق الآخرين، وحرية ممارسة المعتقدات والطقوس الخاصة بكل ثقافة أو مذهب أو طائفة سورية لها خصوصيتها، ولا يمكننا هنا الجزم بالتأثير الكامل للثورة السورية على هذا الاتجاه، فقد كانت هناك شرائح كبيرة من الشباب «في مرحلة ما قبل الثورة» من ذوي العقل المنفتح والمتنوع في علاقتهم بالسوري المختلف مذهبياً وثقافياً.

6. حق المرأة السورية في إعطاء الجنسية لأولادها

أظهرت الدراسة وجود اتجاه نحو العبارة أعلاه، وهذا ما يتماشى مع اطلاع الشباب السوري على قوانين البلدان المختلفة التي يعيشون فيها من جهة، وظهور أجيال تؤمن بحق المرأة بضرورة منحها «المواطنة» لأبنائها إذا كان الوالد غير سوري، من جهة أخرى.

7. كانت اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا الأسرية والاجتماعية متحفظة، وتتوافق مع الاتجاهات السابقة المحافظة عمومًا، مثل (انفصال الإناث والذكور عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد، تزويج الفتاة نفسها بعد سن الرشد بمعزل عن ولي أمرها، منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد).

إن عدم تفضيل الشباب لهذه العبارات (التوجهات الاجتماعية) يشير إلى سيادة نمط الأسرة السورية والتمسك به، وهو المعتمد في نسقه العام على تقاليد فيها الكثير من الأعراف الاجتماعية والدينية. ولم تُجر تجارب تُذكر في موضوع انفصال الشباب عن أهاليهم، أو زواجهم بمعزل عن رأي الأهل والمقربين، وهذا يبدو فكرة وسلوكًا غريبًا عليهم. وهذا ينطبق أيضًا على عدم تفضيل وجود قانون يمنع تعدد الزوجات، ولا سيما أن البعض قد يرى فيه تجاوزًا للنص الديني من جهة، وعدم مراعاة الحالات الاستثنائية والخاصة في العلاقات الزوجية.

8. تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة

لم يفضل الشباب تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة، وقد يعود ذلك إلى أن السوريين قد خبروا تجارب قريبة حاولت أن تفرض نمطًا دينيًا راديكاليًا على الحياة الاجتماعية في بعض المناطق، وكانت نتائجها سلبية.

9. الاقتصاد الأمثل لسورية

اتجه الشباب نحو عدّ الاقتصاد المشترك (الدولة والخاص) هو الأمثل لسورية المستقبل، فقد عانى السوريون من تبعات نمط ما أطلق عليه النظام السوري «الاقتصاد الاشتراكي»، لكنه على أرض الواقع كان اقتصاد رأسمالية الدولة طوال عهود النظام السوري في مرحلة رئاسة حافظ الأسد سورية. ثم عانى السوريون عصر الانفتاح في مرحلة تولي «بشار الأسد» الحكم وريثًا، فحاول استكمال عملية انفتاح بدأت بوادرها في تسعينيات القرن الماضي، لكن ظهور طبقة المتنفذين الجدد «من كبار الضباط وأبنائهم والذين في دائرة العلاقات مع فروع الأمن»، شكل صورة سلبية لدى المواطن السوري عن أنماط الاقتصاد التي سادت خلال عقود من الزمن.

10. الضمانات الاقتصادية والاجتماعية والصحية

فضل الشباب سياسة دعم الحكومة للسلع الأساسية للمواطن (الدقيق والخبز، والسكر، والحليب، والكهرباء، والمحروقات) وهذا يتماشى مع نمط الاقتصاد المشترك، الذي يكون فيه دور رئيس للدولة في الإدارة والتوجيه، ورعاية مصالح الشرائح الأكثر حرمانًا، وكذلك سياسة إعانة البطالة (راتب مالي معيشي للمواطن العاطل عن العمل، مقابل اشتراك شهري أثناء العمل)، وهو يمثل طموح الشباب السوري إلى سبل حياة تشابه الحياة في الدول التي توجد فيها سياسات اجتماعية خاصة بالشرائح الأقل وفرة في الحصول على الأعمال دائمًا، وهذا يتماشى مع دعم الأفراد في ضمان حياة اقتصادية ومعيشية في حدها المقبول. وكذلك ضمان التأمين الصحي لكل مواطن سوري.

11. التنمية في سورية المستقبل

عانت الخطط التنموية التي أقرتها الحكومات المتعاقبة في سورية فشلًا واضحًا في تحقيق أهدافها، وجرى تهميش بعض المناطق التي كانت معروفة بنموها في مجالات الزراعة مثلًا، فكانت عملية «إفقار» للكثير من المناطق على أسس سياسية في بعض الأحيان، من هنا اتجه الشباب نحو تفضيل التنمية المستدامة على أسس محلية خاصة بكل مدينة بشكل مستقل نسبيًا.

12. الاختلاط في القطاع التعليمي

كانت هناك اتجاهات متحفظة عن الاختلاط بين الذكور والإناث في المدارس، وهذا يزداد كلما تقدم العمر وأصبحوا في مرحلة الشباب، ويعود الأمر إلى البيئة السورية المحافظة عمومًا في قضايا الاختلاط في المدارس

تحديدًا، فالاختلاط في مرحلة الطفولة حتى نهاية المرحلة الابتدائية يبدو مقبولا لدى الأهالي، أما في المراحل العمرية المتتالية فهو يدخل في خانة المحظورات والتخوف من العلاقات العاطفية التي قد تنشأ مبكرًا بين الشباب، ومع ذلك فإن وجود تفضيل عال للاختلاط في المرحلة الإعدادية يُعدّ خطوة متقدمة، ولا سيّما أن النظام التعليمي الرسمي في سورية لم يكن يوجد في فيه مدارس مختلطة في هذه المرحلة.

13. خصوصية الهويات القومية في التعليم

كان اتجاه الشباب نحو هذه القضية مقبولا قياسًا بالقمع الذي مارسه النظام طوال عقود بحق الكثير من المكونات السورية، ولا سيّما الأكراد منهم، ومع ذلك فعلى الرغم من اعتقادنا أن نسبة التفضيل هنا تُعدّ إيجابية وهي ليست مرتفعة جدًا، لكن التخوف من الشباب قد يكون نابعا من التوجس من تقسيم سورية ووجود الحقوق القومية والإثنية كمبرر لهذا التقسيم.

وكذلك كان هناك اتجاه إيجابي نحو وجود جامعات خاصة بالمكونات القومية والإثنية غير العربية، وهذا يشير إلى اتجاه لدى الشباب السوري في ضرورة حرية اختيار المكونات القومية نمط تعليمها وثقافتها بعد عقود القمع الثقافي الذي تهمشت فيه، ولا سيّما أن النظام السوري اشتغل طويلا على تشويه واقع تلك المكونات وبخاصة المكون الكردي.

14. المواد الدينية في المراحل التعليمية

لُوحظ موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على وجود مدارس شرعية خاصة للجنسين، وهو ما كان سائداً قبل الثورة، وبقيت نسبة تفضيله عالية. ومع ذلك فباعتمادنا أن وجود هذه المدارس يجب أن تعاد هيكلته أو تتم دراسة العلوم الأخرى توازيًا معه، من حيث الفائدة من المعارف العلمية كافة.

15. التعليم ونظام الحكم السياسي

في موضوع حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، والتاريخ) عن أيديولوجيا النظام السياسي الحاكم، لم يفضل الشباب الحيادية، وقد يعود السبب في تدني هذه النسبة إلى رغبة الشباب في سرد تاريخ الثورة السورية والقمع والاعتقال والتهجير الذي مارسه النظام السوري الحالي بحق السوريين، وهو ما يجب أن يكون مستمرًا في كتب التربية الوطنية والتاريخ، على عدّ رؤية سورية المستقبل متضمنة سردية الثورة السورية وما أفرزته من تأثيرات كبيرة على المكونات السورية كافة.

أما حيادية الجامعات عن الأحزاب السياسية كافة، فقد كان الاتجاه مرتفعًا بضرورة الحيادية، ويعود ارتفاع النسب هذه، بتصورنا، إلى سيطرة حزب البعث ومؤسساته على الحياة الجامعية طوال عقود حكم البعث حتى الآن، وهذا كرّس المحسوبية والواسطة والوشاية وتصفية الحسابات الشخصية بناء على تليفق التهم والتقارير، وهذا طال الأساتذة والطلاب على حد سواء.

أما إلغاء استثناءات الانتساب للجامعات كافة (أبناء الشهداء، وأبناء أعضاء الهيئة التدريسية، والانتماء الحزبي)، فقد أيدها الشباب بنسب مرتفعة، وهو يعود إلى التجاوزات الكبيرة التي كانت تحصل في سياسيات القبول الجامعي، وكان من شأنها حرمان الكثير من الطلاب من دخول التخصص الذي يرغبونه، مقابل إعطائه لطالب آخر لمجرد أنه ابن شهيد في أحد الحروب القديمة أو ابن أحد الأساتذة الجامعيين، وقد مرت مرحلة في الثمانينيات من القرن الماضي على الجامعات السورية، كان يدخل فيها الطالب التخصص الذي يريده إذا اتبع دورة في «القفز المظلي الشبيبي» التابع لحزب البعث، فضلًا عن الإفادات الخارجية التي كانت

في غالبيتها قائمة على الواسطات والمحسوبيات.

أما الأشكال الجديدة في التعليم (إيلاء أهمية للتعليم غير الفيزيائي والرفع من قيمة التخصصات المهنية)، فجاء الاتجاه إيجابياً نحوها، فقد أرست التغيرات التي يفرضها نظام الوقت والعمل والتعليم الكثير من التحولات في نمط الحياة، فقد أصبح الكثير من الأعمال يدار من المنزل عبر شبكات الإنترنت، ولم يبقَ الوجود الفيزيائي ضرورياً في بعض الأعمال، وكذا الأمر في التعليم، فالحصول على الشهادات لم يبقَ مرتبطاً بنمط التعليم الفيزيائي فحسب، بل صار التعليم الافتراضي الذي يحصل فيه الدارس على شهادته في أي مكان من العالم، وهذا يبرر تقبل الشباب لهذا النمط، لأنه يواكب وتيرة التسارع بالتوازي مع بقية المجتمعات.

وكذلك فإن التعليم الفني والمهني وربطه بمدخلات ومخرجات عمليات التنمية من شأنه أن يفتح الكثير من التخصصات من ناحية، ومن ناحية أخرى تتغير قيمة التخصص العلمي اجتماعياً، فلا يبقى تقدير المهنة لتخصصات الطب والهندسة فحسب، إنما يكون بما تفرضه طبيعة نجاح الفرد في مهنته وفائدتها له ولمجتمعها.

16. حرية الإعلام والتعبير في سورية المستقبل

اتجه الشباب إيجابياً نحو حرية الإعلام بأنواعه المتعددة، فقد عانى الإعلام في سورية، قبل وأثناء الثورة، جملة صعوبات تتعلق بالرقابة وعدم حرية النشر في كل القضايا التي تتعلق بالتجاوزات، في المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وهذا غيَّب دور الإعلام في سورية بصفته سلطة رابعة في ظل نظام دكتاتوري يسيطر عليه الإعلام الرسمي بوسائطه كافة، ولهذا السبب أيدوا وجود (صحف مستقلة عن الصحف الرسمية للحكومة، ومحطات تلفزيونية وإذاعية مستقلة عن إعلام الحكومة، وحرية نقد القضاء والأحكام التعسفية، وحرية نقد الأداء السياسي للحكومات، وحرية نقد الأجهزة الأمنية، وحرية نقد الأداء الاقتصادي للحكومات)، فقد كان غياب فاعلية الإعلام بصفته سلطة رابعة خلال عقود حكم البعث الطويلة في سورية، دافعاً قوياً لارتفاع اتجاه نسبة التفضيل لدى الشباب السوري حول الدور الحقيقي الذي يجب أن يمارسه الإعلام بوسائطه كافة، ولا سيما تلك المتعلقة بنقد كل ما يتعلق في الحياة العامة والسياسيات الحكومية وآليات عمل السلطات المختلفة.

أما حرية الرأي والتعبير (حرية التعبير عن الرأي غير المشروطة وفق ما يحدده الدستور، وحرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة وفق ما يحدده الدستور، وحرية النشر والتعبير في وسائل الإعلام البديل وفق ما يحدده الدستور)، فقد كان الاتجاه إيجابياً نحو هذه القضايا، ارتباطاً مع حرية الإعلام، وهو يفسر سياسة كم الأفواه والاعتقالات التي كانت تُسجل تحت اسم «قضايا الرأي والتعبير» في ظل النظام البعثي الدكتاتوري.

17. سورية موحدة دولة وشعباً

على الرغم من تحويل الثورة السورية عام 2011 من ثورة حرية وعدالة وكرامة إلى حرب ذات طابع ديني ومذهبي وطائفي، عبر شيطنة الثورة وعسكرتها وصبغها بصبغة دينية (سنيّة) موجّهة ضد الطوائف الأخرى، وبخاصة الطائفة العلوية، فصارت حرباً متشابكة ومعقدة سورياً وإقليمياً ودولياً، فشهدت سورية خلال التسع سنوات الأخيرة أكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث»، وهذا الوضع الطائفي مرتبط أساساً بالنظام الذي يُعدّ المصدر الرئيسي لتأجيج النزعات الطائفية والمذهبية، المكرسة من قبل النظام، والمتجسدة بميليشيات عسكرية، سواء كان مصدرها النظام (صقور الجبل، جمعية البستان، «حزب الله» الشيعي

اللبناني وميليشيات شيعية إيرانية وعراقية أخرى)، أم من التنظيمات الإسلامية الراديكالية السورية المعارضة كـ (جيش الإسلام، أحرار الشام، جبهة النصرة، داعش.. إلخ)، وهذا خلق عدم ثقة بين الطوائف السورية بشكل عام، وبخاصة في المناطق التي حدثت فيها مجازر وتهجير قسري وتغيير ديموغرافي ذو صبغة مذهبية وطائفية، وفُتحت فيها جروح عميقة قد لا تندمل في المدى المنظور، لكن وجدنا ميلاً واضحاً لدى معظم الشباب السوريين، عينة الدراسة، في معظم مناطق وجودهم، إلى التمسك بوحدة سورية دولة وشعباً من عبر المؤشرات الآتية:

- الاستمرار على الاسم الحالي لسورية بالمستقبل «الجمهورية العربية السورية».
- فضلت نسبة عالية عدّ الشعب السوري متعدد القوميات ومستقلاً بذاته وفي الوقت نفسه هو جزء من العالم الإسلامي والعربي
- رفض قيام دولة كردية مستقلة في سورية بالمستقبل، مع التأكيد على حقوق القوميات غير العربية بالحقوق الثقافية وغيرها
- التفضيل لوحدة الأراضي السورية كما كانت عليه قبل عام 2011.

18. هوية الدولة السورية

من المعروف أن سورية غير متجانسة قومياً ودينياً، وتضم أكثر من 18 طائفة دينية ومذهبية، وهذه حالة طبيعية موجودة في معظم دول العالم.

عرفت سورية نوعاً من الاستقرار المجتمعي في مرحلة الدولة الديمقراطية بين عامي 1946 و1958، مع وجود دستور وأحزاب سياسية متنوعة، ومؤسسات مجتمع مدني وتداول السلطة، فكان العنصر الديني المذهبي والطائفي مُنحى بحكم وجود مؤسسات الدولة الديمقراطية التي ربما كانت هشة إلى حد ما.

عندما حصل انقلاب البعث عام 1963، «قام على بناء دولة الاستبداد السياسي، وبخاصة في عهد الأسد الأب الذي عمد إلى تحويل الدولة الديمقراطية الهشة من حيث الاندماج المجتمعي إلى كيان أمني مؤسساتي منتشر ومتغلغل في الأنساق الاجتماعية السورية كافة، عبر تفكيك مؤسسات المجتمع المدني لصالح مؤسسات سياسية ونقابية أمنية مثل حزب البعث والمنظمات الشعبية والنقابية الرديفة، مع الإبقاء على المؤسسات التقليدية الدينية المذهبية والعشائرية والطائفية للاتكاء عليها في المناسبات التي يجد نفسه بحاجة إليها سياسياً وأمنياً، واستمرت هذه الحالة في عهد الأسد الابن».

وعلى الرغم من ذلك فقد تبين من خلال معطيات الدراسة الميدانية أن الشباب السوري، عينة الدراسة، يفضلون هوية دولة سورية المستقبل، هوية سورية تستبعد الأيديولوجيات والأديان والقوميات، وفي الوقت نفسه تلتزم بالشرعية الدولية وبحقوق القوميات الأخرى، وبمعنى آخر هي هوية دولة المواطنة التي تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات، والابتعاد عن الفئوية الطائفية والمذهبية والجغرافية، وفي الوقت نفسه تدعو للحفاظ على وحدة جغرافية سورية المتعارف عليها بحدودها السياسية قبل 2011، من خلال رفض أغلبية الشباب السوري، عينة الدراسة، قيام دولة كردية مستقلة، وفي الوقت نفسه وافقوا على منح القوميات غير العربية حقوقها الثقافية كافة.

باستثناء بعض النزعات السياسية البعيدة عن سمات الدولة المدنية الديمقراطية فقد لوحظت في إدلب وريفها ومناطق الجيش الوطني السوري، حيث فصائل الأمر الواقع، ذات الأيديولوجيات الإسلامية السلفية

تسيطر وتهيمن على قطاعات الحياة كافة.

19. نظام الحكم المفضل في سورية

يمكن القول: إن الشباب، عينة الدراسة، فضلوا النظام البرلماني، لأنه مرتبط بثقافة الشباب الثوري السياسية وبمرحلة الديمقراطية الذهبية في الخمسينات، مقارنة بالاستبداد الممارس باسم النظام الرئاسي من قبل البعث.

وكذلك فضلت عينة الدراسة خيار اللامركزية الإدارية، لما يتيح من إمكانية حل الصعوبات التي تواجه التنمية في المدن الطرفية والهامشية في سورية، وبالرفض المسبق لأي خيارات انفصالية في سورية.

وكذلك بخصوص خيار الرئيس المقبل في سورية، فقد فضل الشباب السوري، عينة الدراسة، أن يكون رئيس سورية في المستقبل سورياً فحسب، بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته، وذات النسبة فضلت أن يكون رئيس سورية بالمستقبل مسلماً سنياً.

بالإضافة إلى تفضيل مدة الرئاسة خمس سنوات وتمدد مرة ثانية، بدلاً من مدة الرئاسة سبع سنوات وتمدد مرة ثانية

20. الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في سورية

يمكن القول: إن منظور الشباب السوري، عينة الدراسة، للحياة السياسية والحزبية في سورية تستند إلى ضرورة توفر البيئة التشريعية الحاضنة لتأسيس الأحزاب السياسية التي تحدد الأطر والمعايير القانونية الناعمة لعمل الأحزاب السورية داخل الدولة السورية في المستقبل، بالإضافة إلى التطلع إلى قيام أحزاب سياسية غير مؤدلجة، وبالتالي تكون غير تابعة لخارج سورية أيديولوجياً، وتعتمد البرامج العملية التي تخدم السوريين بالدرجة الأولى، فتكون معايير استمرارها هي القدرة على العطاء للسوريين وفي الوقت نفسه تؤمن بحق غيرها في الوصول إلى السلطة من أجل خدمة السوريين.

من خلال المؤشرات الآتية

- تفضيل حق منظمات المجتمع المدني في مراقبة عمل الحكومة.
- تفضيل استقلالية عمل النقابات المختلفة عن النظام الساسي.
- تفضيل إقرار التعددية السياسية لجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية.
- تفضيل حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية.
- تفضيل الاشتراط على ترخيص الأحزاب السياسية موافقتها على تداول السلطة.
- تفضيل اشتراط ترخيص الأحزاب السياسية عدم تبعيتها للخارج (قومية، اشتراكية، دينية)

21. استشراف الشباب السوري بخصوص واقع سورية الحالي خلال العشر سنوات قادمة (2019-2029)

- أغلبية الشباب السوري، عينة الدراسة، توقعت استمرار الصراع الحالي في سورية بالمرتبة الأولى
- بالمرتبة الثانية، أغلبية الشباب السوري، عينة الدراسة، توقعت حدوث ثورة جديدة في سورية نتيجة التدهور المعيشي

- بالمرتبة الثالثة، توقعت أغلبية بسيطة (55 في المئة) تشكيل حكومة جديدة من النظام الحالي بمشاركة بعض أطراف المعارضة
 - بالمرتبة الرابعة، توقعت نصف عينة الدراسة من الشباب السوري، فشل وضع دستور من اللجنة الدستورية بنسبة 49 بالمئة).
 - بالمرتبة الخامسة (الأخيرة)، توقعت نسبة منخفضة (31.5 في المئة) عودة سورية كما كانت عليه قبل 2011. مقابل (56 في المئة) لم تتوقع ذلك.
22. استشراف الشباب السوري بخصوص سورية بصفتها دولة خلال عشر سنوات قادمة (-2019-2029)
- جاءت نسب توقعات عينة الدراسة للسيناريوهات المتوقعة الخاصة بسورية بعد عشر سنوات، متقاربة جداً فنسبة (49 في المئة) توقعت سقوط النظام السياسي وبناء سورية جديدة مقابل نسبة (35 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (16 في المئة) لا تعرف.
 - ونسبة (49 في المئة) توقعت وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، مقابل نسبة (42 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (9 في المئة) لا تعرف.
 - ونسبة (48 في المئة) توقعت تقسيم سورية إلى أكثر من دولة مقابل نسبة (40 في المئة) لم تتوقع ذلك، و (12 في المئة) لا تعرف، وهذا يعكس مزاجاً عاماً وسلبياً بسبب استمرار الصراع واستعصاء الحل.
 - ونسبة (47 في المئة) توقعت سورية فدرالية بالمستقبل، مقابل نسبة (35 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (18 في المئة) لا تعرف.
 - 5- كانت نسبة (39 في المئة) تتوقع سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة، مقابل نسبة (52 في المئة) لم تتوقع حدوث ذلك، ونسبة (9 في المئة) لا تعرف.
 - ونسبة (32 في المئة) توقعت إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية وإخضاعها للسلطة، مقابل نسبة (56 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (11.5 في المئة) لا تعرف.
23. استشراف الشباب السوري بالنسبة إلى المهجرين وعودتهم
- بخصوص عودة المهجرين السوريين إلى سورية، كانت النتائج متقاربة جداً، فنسبة (52 في المئة) من الشباب، عينة الدراسة، توقعت عودة المهجرين في أوروبا، ونسبة (48 في المئة) توقعت عودة المهجرين في تركيا، ونسبة (47.5 في المئة) توقعت عودة المهجرين في لبنان والأردن..
24. استشراف الشباب السوري لمستقبل القوات الأجنبية في سورية
- أظهرت النتائج توقع بقاء القوات التركية في الشمال وإدارة المنطقة من تركيا بنسبة (67 بالمئة).
 - ونسبة (58 في المئة) توقعت بقاء القوات الأميركية في مناطق آبار النفط.
 - تلتها نسبة (40 في المئة) توقعت بقاء القوات الروسية، مقابل (44 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (16 في المئة) لا تعرف.

- ونسبة (38 في المئة) توقعت بقاء القوات الإيرانية، مقابل (43 في المئة) لم تتوقع ذلك، ونسبة (19 في المئة) لا تعرف،

- هذه النتائج تعكس فقدان أمل الشباب السوري، عينة الدراسة، بالوصول إلى حل.

25. استشراف الشباب السوري لمستقبل إعادة الاعمار

بخصوص موضوع إعادة الإعمار في المستقبل جاءت النسبة الأعلى (45 في المئة) من عينة الدراسة متوقعة إعادة الإعمار بمشاركة عربية ودولية شاملة، مقابل نسبة (21.6 في المئة) توقعت إعادة الإعمار بمشاركة روسية صينية إيرانية فحسب.

26. سورية كما يرغبها الشباب السوري

بالعودة إلى سورية نجد أن النظام السياسي منذ عام 1963 اشتغل في صياغة مجتمع تغلب عليه سمة التجانس الأيديولوجي السياسي، الناتج عن الاستبداد الشامل الموجه مركزياً.

أحدثت الثورة السورية عام 2011 اهتزازات ثقافية وسياسية عميقة، في بنية الفرد والمجتمع على حد سواء، وهي تغيرات أثرت بشكل أو بآخر - في بناء الثقافة السياسية للشباب السوري، وأثارت مجموعة من التساؤلات حولها. وهذا ما لمسناه في محاور الدراسة (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية)، وبخاصة في المناطق الخارجة عن النظام التي تُعد جيئات عسكرية ساخنة جداً وتتضمن مئات الآلاف من المهجرين السوريين من المدن السورية التي تقع تحت سيطرة النظام.

لمسنا في إجابات الشباب السوري، عينة الدراسة، الاتجاه نحو بناء سورية، دولة مدنية ديمقراطية تعددية ذات خصوصية سورية، ورفض سورية دولة استبدادية بأوجهها المتنوعة (قومية بعثية، أو اشتراكية، أو إسلامية سلفية)، دولة وطنية ديمقراطية تحترم تعدد الأديان والمذاهب الدينية كافة، لا دولة تُعلي من شأن بعض المذاهب الدينية على الأخرى، دولة يحمي دستورها تعدد الآراء الفكرية والسياسية كافة، لا دولة تعدّ التنوع والاختلاف جريمة وخيانة، والتجانس حالة صحية اجتماعياً وسياسياً، كما هو حاصل في دولة الأسد الاستبدادية، دولة تحترم الهويات الفرعية السورية كافة، ومن ضمنها الهويات ذات الطابع القومي، ضمن إطار الهوية السورية الجامعة، التي يُفترض أن ينتجها ويعتمدها السوريون كافة، لا دولة تعتمد إعلاء بعض الهويات فوق الأخرى.

أظهرت النتائج ثنائية قيمية في ذهنية الشباب، بين قيم جديدة تنمو وقيم قديمة ما زالت راسخة نسبياً، التي ربما يعدّها البعض بعيدة عن الواقع السوري المُعاش، ربما تعود إلى الشجاعة التي يمتلكها المبحوثون (الشباب السوري عينة الدراسة) حين ينفرد بإجابته بعيداً عن عيون الجماعة ورقابتها، وهذا بذاته مؤشر إلى الميل إلى التحرر من مراعاة قيم الجماعة السائدة، ويؤشر أيضاً إلى ثنائية في قيم الشباب السوري اليوم، فأحداث الثورة والشعارات التي طرحت في مناحات أكثر حرية، وانتشار وسائل التواصل وبخاصة التهجير الذي خلق احتكاك الشباب السوري بمجتمعات أخرى وبظروف جديدة وثقافات جديدة لشعوب أخرى، دفع بارتفاع قيم الحرية والشفافية وقيم المواطنة وتداول السلطة والمجتمع المدني ومكافحة الفساد الخ، لدى الشباب السوري عينة الدراسة، وفي الوقت نفسه ما زالت القيم التقليدية، سواء وراثية من جيل الأهل أو بتأثير ظروف الصراع ونمو القوى المذهبية، على طرفي جبهة الصراع بين الموالات والمعارضة.

على الرغم من هذه الثنائية القيمية لكنها تضع الشباب السوري على طريق القيم المعاصرة للمجتمع الحديث،



(قيم تنمولىلحل لدرجًا محل قيم تقليدية أصبحت في تناقض مع مستلزمات العصر) وبخاصة في حال تحقق انتقال سياسي وعاد السوريون إلى بناء سورية الجديدة على أنقاض سلطة البعث الأسد، قيم ستساعد في بناء سورية المستقبل.

البداية بوعي الذات، للدخول مباشرة إلى مملكة الحقيقة، على حد قول هيغل، وهي الخطوة الأولى في استشراف المستقبل السياسي العام لسورية في المستقبل، الذي يرغب فيه السوريون كافة.



ملاحق الدراسة

ملحق رقم 1: استبانة الدراسة

استبانة

تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل

أولاً- بيانات عامة

1	الجنس	ذكر	1
2		أنثى	2
1	العمر	23 -18	1
2		29 -24	2
3		35 -30	3
1	الحالة الاجتماعية	عازب	1
2		متزوج	2
3		مطلق	3
4		أرمل	4
1	عدد الأولاد	3-1	1
2		6-4	2
3		٧ فأكثر	3
4		لا يوجد	4
1	المستوى التعليمي	إعدادية فما دون	1
2		ثانوية	2
3		جامعي فما فوق	3
	مكان الإقامة الأصلي في سورية		6
1	مكان الإقامة الحالي	مناطق سيطرة النظام	1
2		مناطق الجيش الوطني	2
3		مناطق إدلب وريفها	3
4		مناطق سيطرة «PYD» الكردية	4
5		تركيا	5
6		لبنان	6
7		الأردن	7
8		دول أوروبا	8
1	الحالة المهنية	طالب	1
2		يعمل	2
3		لا يعمل	3



ثانيًا- القضايا الاجتماعية والاقتصادية

ماذا تفضل من القضايا الاجتماعية الآتية في سورية المستقبل؟

العبارة	أفضل	لا أفضل	غير مهم
1 وجود تشريع مدني للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين أسوة بالدول المتقدمة			
2 وجوتشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية			
3 تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في بعض نواحي الحياة الاجتماعية (الزواج- الطلاق)			
4 تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في جوانب الحياة الاجتماعية كافة			
5 يحق للفتاة تزويج نفسها بعد سن الرشد (18 سنة) بمعزل عن ولي أمرها			
6 يحق للذكور الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)			
7 يحق للإناث الانفصال عن أهلهم بعد بلوغ سن الرشد (18 سنة)			
8 منع تعدد الزوجات في الدستور السوري الجديد			
9 حضانة الطفل الذكر للأم حتى بلوغ سن الرشد (18 سنة)			
10 حضانة الطفل الأنثى للأم حتى بلوغ سن الرشد (سنة)			
11 المساواة بين الأولاد الذكور والإناث في الميراث			
12 وجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى			
13 إلغاء القوانين المخففة لأحكام جريمة الشرف ومعاقبة مرتكبيها			
14 حصول أولاد المرأة السورية على الجنسية السورية إذا كانوا من أب غير سوري			
15 حق جميع الأديان والطوائف والقوميات القيام بجميع شعائرها بحرية			
16 وجود عقد اجتماعي مدني (يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان العالمية)			
17 وجود عقد اجتماعي يتوافق مع الشريعة الإسلامية			
18 وجود عقد اجتماعي يجمع بين الشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية			
19 وجود عقد اجتماعي يكرس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة			
20 وجود عقد اجتماعي يتوافق مع مبادئ دولة المواطنة			
21 حرية الاعتقاد الديني			
22 الاقتصاد الاشتراكي هو الأمثل لسورية المستقبل			
23 الاقتصاد الحر هو الأمثل لسورية المستقبل			
24 الاقتصاد المشترك (الدولة والخاص) هو الأمثل لسورية			
25 سياسة دعم الحكومة للسلع الأساسية للمواطن (الدقيق والخبز، والسكر، والحليب، والكهرباء، والمحروقات) هي الأمثل في سورية المستقبل			
26 سياسة إعانة البطالة (راتب مالي معيشي للمواطن العاطل عن العمل مقابل اشتراك شهري أثناء العمل)			
27 ضمان التأمين الصحي لكل مواطن سوري			
28 انتهاج سياسات التنمية المستدامة لكل المحافظات يسهم بإقرارها وإدارتها أبناء المحافظة			

ثالثاً- مستقبل التعليم

ماذا تفضل من القضايا التعليمية في سورية المستقبل؟

العبارة	أفضل	لا أفضل	غير مهم
29 وجود مدارس مختلطة في المرحلة الابتدائية			
30 وجود مدارس مختلطة في المرحلة الإعدادية			
31 وجود مدارس مختلطة في المرحلة الثانوية			
32 وجود جامعات للذكور وأخرى للإناث			
33 وجود مدارس باللغة الخاصة بالمكونات القومية الأخرى (غير العربية)			
34 وجود جامعات باللغة الخاصة بالمكونات القومية غير العربية			
35 إلغاء مادة التربية الدينية من المناهج التربوية			
36 وجود مدارس شرعية خاصة لكل من الذكور والإناث			
37 مادة التربية الدينية اختيارية وثقافية في المدارس بمراحلها كافة			
38 مادة التربية الدينية أساسية وتُحسب درجتها في مفاضلات دخول الجامعة			
39 حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، التاريخ) عن أيديولوجيا النظام السياسي الحاكم			
40 وجود مدارس بلغات أجنبية فقط			
41 وجود جامعات بلغات أجنبية فقط			
42 الاعتماد على التعليم الافتراضي بموازاة التعليم الفيزيائي			
43 حيادية الجامعات عن الأحزاب السياسية كافة			
44 إلغاء استثناءات الانتساب للجامعات كافة (أبناء الشهداء، وأبناء أعضاء الهيئة التدريسية، والشبيبة، والبعث)			
45 التركيز على التعليم الفني والمهني بما تتطلب التنمية المحلية			

رابعاً- مستقبل الإعلام

ماذا تفضل من القضايا الإعلامية في سورية المستقبل؟

العبارة	أفضل	لا أفضل	غير مهم
46 حرية التعبير عن الرأي غير المشروطة وفق ما يحدده الدستور			
47 حرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة وفق ما يحدده الدستور			
48 حرية الإعلام أنواعه المتعددة			
49 وجود محطات تلفزيونية وإذاعية مستقلة عن إعلام الحكومة			
50 وجود صحف مستقلة عن الصحف الرسمية للحكومة			
51 حرية نقد الأداء السياسي للحكومات			
52 حرية نقد الأداء الاقتصادي للحكومات			
53 حرية نقد القضاء والأحكام التعسفية			
54 حرية نقد الأجهزة الأمنية			



55	حرية النشر والتعبير في وسائل الإعلام البديل (فيسبوك، وتويتر، الخ) وفق ما يحدده الدستور		
56	عدم الرقابة على نشر الكتب		

خامساً- مستقبل الحياة السياسية

ماذا تفضل في شكل الحياة السياسية في مستقبل سورية؟

	أفضل	لا أفضل	غير مهم
57			
النظام الرئاسي لسورية المستقبل هو الأمثل			
58			
النظام البرلماني لسورية المستقبل هو الأمثل			
59			
النظام المختلط (الرئاسي البرلماني) هو الأمثل			
60			
أن تُسمى سورية "الجمهورية العربية السورية"			
61			
أن تسمى سورية "الجمهورية السورية"			
62			
أن تسمى سورية "الجمهورية الإسلامية السورية"			
63			
الحكم المركزي هو الملائم لسورية			
64			
الحكم الفدرالي هو الملائم لسورية			
65			
الحكم الكونفدرالي لسورية هو الملائم			
66			
اللامركزية الإدارية هي الملائمة			
67			
أن يكون رئيس الجمهورية امرأة			
68			
أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً			
69			
أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً سنياً			
70			
أن يكون رئيس الجمهورية سورياً (لا يهم دينه ومذهبه وقوميته)			
71			
مدة الرئاسة خمس سنوات وتمدد مرة ثانية			
72			
مدة الرئاسة سبع سنوات وتمدد مرة ثانية			
73			
يُعد الشعب السوري جزءاً من العالم العربي			
74			
يُعد الشعب السوري جزءاً من العالم الإسلامي			
75			
يُعد الشعب السوري شعباً متعدد القوميات ومستقلاً بذاته			

سادساً- هوية سورية

ما هو تفضيلك للقضايا السياسية الآتية في سورية المستقبل؟

	أفضل	لا أفضل	غير مهم
76			
اللغة الرسمية لسورية هي اللغة العربية			
77			
إعطاء المكونات القومية الأخرى حقوقها الثقافية			
78			
رفض قيام الأحزاب على أساس ديني أو عرقي			
79			
قيام دولة كردية مستقلة على جزء من أراضي سورية			
80			
استبعاد جميع الأيديولوجيات من هوية الدولة السورية			

81	استبعاد الأديان من هوية الدولة السورية		
82	الإقرار بالتعددية لجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية		
83	من حق منظمات المجتمع المدني الرقابة على عمل الحكومة		
84	دولة تضمن الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم وقوميتهم وأديانهم ومذاهبهم على أساس الدستور (دولة المواطنة)		
85	التزام الدولة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان		
86	وحدة الأراضي السورية كما كانت عليه قبل عام 2011		
87	شرعية أي حزب سياسي تأتي من موافقته على مبدأ تداول السلطة في سورية		
88	حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية		
89	حرية تأسيس الحركات السياسية والاجتماعية والثقافية الشبابية		
90	استقلالية عمل النقابات المختلفة عن النظام السياسي والأحزاب السياسية		
91	عدم تبعية أي حزب لأحزاب خارج سورية (عربية، كردية، إسلامية، اشتراكية)		

سابعًا- توقعات مستقبل سورية

ما هي توقعاتك لمستقبل سورية خلال عشر سنوات مقبلة؟

العبارة	أتوقع	لا أتوقع	لا أعرف
92	عودة سورية كما كانت عليه سياسيًا قبل 2011		
93	سورية دولة فدرالية بالمستقبل		
94	سقوط النظام السياسي الحالي وبناء سورية جديدة		
95	تشكيل حكومة جديدة من النظام الحالي بمشاركة بعض أطراف المعارضة		
96	فشل وضع دستور جديد من اللجنة الدستورية		
97	وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية		
98	إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية في سورية وإخضاعها للسلطة المدنية المنتخبة		
99	سيطرة التيار الإسلامي على سورية الجديدة		
100	عودة المهجرين في لبنان والأردن		
101	عودة المهجرين في تركيا		
102	عودة بعض المهجرين في أوروبا		
103	بقاء القوات الأميركية في مناطق آبار النفط		
104	بقاء القوات التركية في الشمال وإدارة المنطقة تركيًا		
105	بقاء القوات الروسية		
106	بقاء القوات الإيرانية		
107	إعادة الإعمار بمشاركة عربية ودولية شاملة		
108	إعادة الإعمار بمشاركة روسية صينية إيرانية فحسب		
109	تقسيم سورية إلى أكثر من دولة		
110	ثورة ثانية في سورية نتيجة التدهور المعيشي الحاد (ثورة الجوع)		
111	استمرار الصراع الحالي في سورية		



ملحق رقم (2) جداول الدراسة الميدانية

بسبب كبر حجم البيانات، لم نفضل إدراجها في متن الدراسة، ويمكن الرجوع إليها عن طريق الرابط الآتي على ملف «دروبوكس»

<https://www.dropbox.com/home?preview.xlsx=بيانات+بحث+تصورات+شباب+سورية+للمستقبل>

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05